

النزاعات القبلية في السودان

وأثرها على السلم الاجتماعي والأمن القومي

أ.د. سمير محمد علي حسن الرديسي
أ. د. حاج حمد تاج السر حاج حمد محمد البولادي
د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع
د. أحمد يوسف فنك البلول
د. اعتدال محمد أحمد الأمين
د. أحمد سمي جدو محمد النور

2021

وحدة البحوث والنشر - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

النزاعات القبلية في السودان وأثرها على السلم الاجتماعي والأمن القومي



ردمك ISBN 978-99988-803-4-4
رقم الإيداع:0594/2021

سلسلة الدراسات الاستراتيجية (7)

النزاعات القبلية في السودان وأثرها على السلم الاجتماعي والأمن القومي

أ. د.سمير محمد علي حسن الرديسي
أ. د.حاج حمد تاج السر حاج حمد محمد البولادي
د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع- د. أحمد يوسف فنك البلول
د.اعتدال محمد أحمد الأمين
د.أحمد سمي جدو محمد النور



وحدة البحوث والنشر- مركز بحوث ودراسات دول
حوض البحر الأحمر (السودان)
الطبعة الأولى 2021م

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر- السودان

341.73 النزاعات القبلية في السودان وأثرهاعلي السلم الإجتماعي والأمن القومي

ن.ن

النزاعات القبلية في السودان وأثرهاعلي السلم الإجتماعي والأمن القومي /

سمير محمد علي .– الخرطوم : دار آريثيريا،2021

136ص؛24سم .- (سلسلة دراسات دول حوض البحر الأحمر)

ردمك ISBN 978-999988-803-4-4

1. التعايش السلمي. 2. السودان – الأمن القومي. 3. الصراع.

أ. العنوان. ب.السلسلة.

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان

الخرطوم : مركز دول حوض البحر الأحمر 2021

تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع -السوق العربي-السودان - الخرطوم





كلمة الناشر

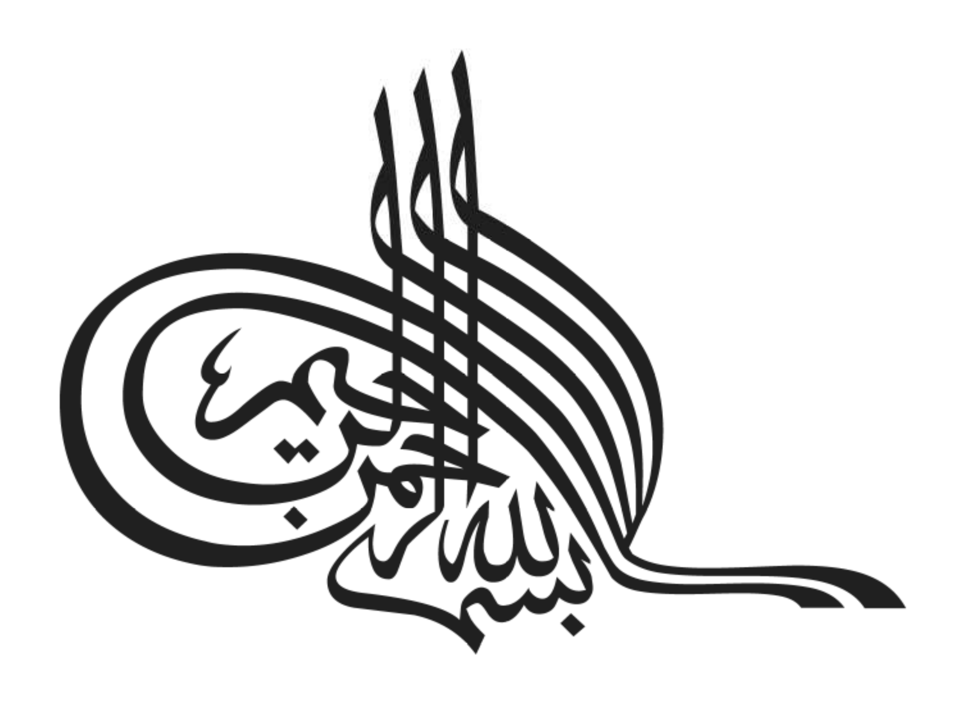
الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد

القاريء الكريم:

سلسة دراسات دول حوض البحر الأحمر مجموعة من الإصدارات الجديدة والدراسات المختارة؛ وهي ثمرة التعاون بين دار آرثيريا للنشر والتوزيع ومركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان.

هذه السلسة هي باكورة إصدارات دار آرثيريا للنشر والتوزيع من إعداد وإشراف وحدة البحوث والنشر بمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر تضمنت عدد من الدراسات المختارة التى تطرقت لبعض قضايا البحر الأحمر المختلفة ونشرت في مجلات القلزم العلمية المتخصصة ، وكتب أخرى تناولت موضوعات دول حوض البحر الأحمر وخاصة السودان. ويسر دار آرثيريا للنشر والتوزيع أن تسهم في تفعيل الحراك العلمي والبحثي بنشرها لهذه الدراسات والبحوث المتنوعة لترفد به مكتبة دول حوض البحر الأحمر والمكتبة العالمية بعدد وافر ومميز من الكتب القيمة ، محققة بذلك شعارها المطروح(نحو نشر علمي رصين وهادف).


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الصراع القبلي وعوامل الجغرافيا في السودان

أ. د.سمير محمد علي حسن الرديسي

- قسم الجغرافيا - كلية التربية - جامعة الخرطوم

المقدمة:

تلعب العوامل الجغرافية دوراً مهماً في تحديد طبيعة الصراع ومدى انتشاره، إذ لكل صراع موقع ومساحة ونطاق يتحدد بالنسبة لموقع العاصمة المركزية في الدولة، وبالنسبة لمجمل مساحة القطر[1]. وتؤكد الدلائل وجود علاقة داخلية بين مساحة نطاق الصراع الذي تحدده عوامل قربه لحدود دولة مجاورة ودخول الموارد الطبيعية في الصراع وطول فترة الصراع، والموقع الجغرافي. أما مسافة نطاق الصراع من العاصمة المركزية فتتأثر بمساحة نطاق الصراع وحجم القطر ووجود أو غياب الهوية الدينية أو العرقية والمسعى للانفصال وسط المتمردين[2]. ويُسهّل معرفة مفهوم فضاء الصراع conflict space إجراء التحليل المنظم لبينات الصراع داخل الدولة. أما البعد المكاني للصراع spatiality of conflict فهو اقتران التداخلات التخومية (التحليل المكاني) والخصائص الشبكية (الشبكة الاجتماعية) بالاعتماد على النظريات المتداخلة بينهما[3]. وبحكم ارتباط الصراعات المحلية بمصالح الحكومات والمجموعات المتصارعة في مستوى الدولة التي تكون جزءاً من إقليم كبير، فبالتالي يعتبر مستوى الإقليم هو الأجدر لتحليل الصراع بدلاً عن قصره على مستوى الدولة كوحدة لتحليله[4].

يحرك رأس المال العالمي كثير من الصراعات المحليّة والإقليمية وترتبط تخومه وفضاءات عملاته بالجبهات السياسية للدول الشعوبية، إذ تمتلك فرسنا الفرانك، والمملكة المتحدة الجنيه الإسترليني، والولايات المتحدة الدولار. وتستخدم هذه العملات خارج «الوطن» الأم في التحويلات بين الشعوب أو داخل الدول «غير صاحبة العملة» نفسها. وقد ظهر تفاوت في السنوات الأخيرة بين هذا المشهد العقلاني البسيط والمنظومة الحقيقية لفضاءات العملة والذي يعزى لدور الحدود التخومية للدولة في الحدّ من تداول العملة. وتُظهر الجغرافيا الجديدة للمال القوة المالية والسياسية بسبب أن التحولات المالية الحديثة تخلق تحدياً لسيادة الدولة state sovereignty. وترتب على ذلك إعادة تشكيل العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية باستخدام تفسيرات الفضاءات النقدية القومية national monetary spaces، والتي خلقت توترات وخوف، إلا أنها وفرت فرصاً للتعاون[5]. وتتقيد عمليات إعاد بناء الدولة المعاصرة بما يطرأ من تحولات في العلاقات المتعددة وغير الموجهة[6].

يؤثر تدهور الموارد الطبيعية وخاصة الأراضي، على القدرة الإنتاجية للأرض وبالتالي إنتاج الغذاء وسبل كسب العيش وانتشار الفقر وسط السكان الريفيين. ومع نشوء الدول الشعبوية ذات الحدود الجغرافية صعبت حركات الهجرة التاريخية بحثاً عن المراعي وغيرها وأصبحت أقل جدوى، حيث نتج عنه ضغط ديمغرافي على الموارد الطبيعية، ونشوء تيارات الهجرة الداخلية التي اتجه معظمها نحو المناطق الحضرية[7]، حيث تعتبر التنمية الإقليمية غير المتوازنة السبب الرئيسي للهجرة الداخلية في السودان[8]. ويرتبط التكوين العرقي والقبلي للسودان بالصحراء الكبرى الممتدة من البحر الاحمر وحتى الأطلسي والتي بقطنها قبائل البربر، والبربر المستعربة، والأثيوبيين (التشاديين والحاميين)، والزنوج (الموسوعة العربية 2019)، والسكان ذوي الأصول العربية. وتعتبر السلالة E أقوى السلالات الأفريقية وأوسعها انتشارا في أفريقيا وتوجد أعلى نسبة منها وسط الأمازيغ وسكان

وادي النيـل القدمـاء وسـكان شـمال وشرق أفريقيـا، وقـد أثـرت عـلى سـلالات حـوض البحـر المتوسـط والـشرق الأوسـط. (احمـد، 2014). ويسـعى هـذا المقال لتوضيـح دور العوامـل الجغرافيـة ذات الصلـة بالنواحـي البيئيـة والتنمويـة والإداريـة والسـكانية في نشـوء واسـتمرار الـصراع القبـلي في السـودان.

الموارد الطبيعية للسودان:

قاعدة النشاط الاقتصادي والتداخل السكاني:

يمتـد السـودان بـين دائرتـي العـرض (8° 45´ - 23° 8´ N) شـمالاً وخطـي الطـول (21° 49 – 34° 23´) شرقـاً، وبذلـك يغطـي مسـاحة تقـدر بحـوالي 1,800,000كلـم مربـع[9]، ويأتـي في الترتيـب الثانـي في أفريقيـا والثالـث في العالـم العربـي مـن حيـث المسـاحة. ويبلـغ طـول حـدوده البريـة 6,780 كيلومـتراً ويجـاوره مـصر وليبيـا وتشـاد وأفريقيـا السـطى وجنـوب السـودان وإثيوبيـا وأريتريـا، ولـه حـدود بحريّـة عـلى سـاحل البحـر الأحمـر الغربـي يبلـغ طولهـا 750 كيلومـتر **(الشـكل 1)**. أضفـى الامتـداد العـروضي الكبـير والمسـاحة الهائلـة وحـدوده البحريـة أهميـة عـلى موقعـه الجغـرافي ووضعـه الجيوبوليتكـي.



الشكل 1: موقع السودان الجغرافي

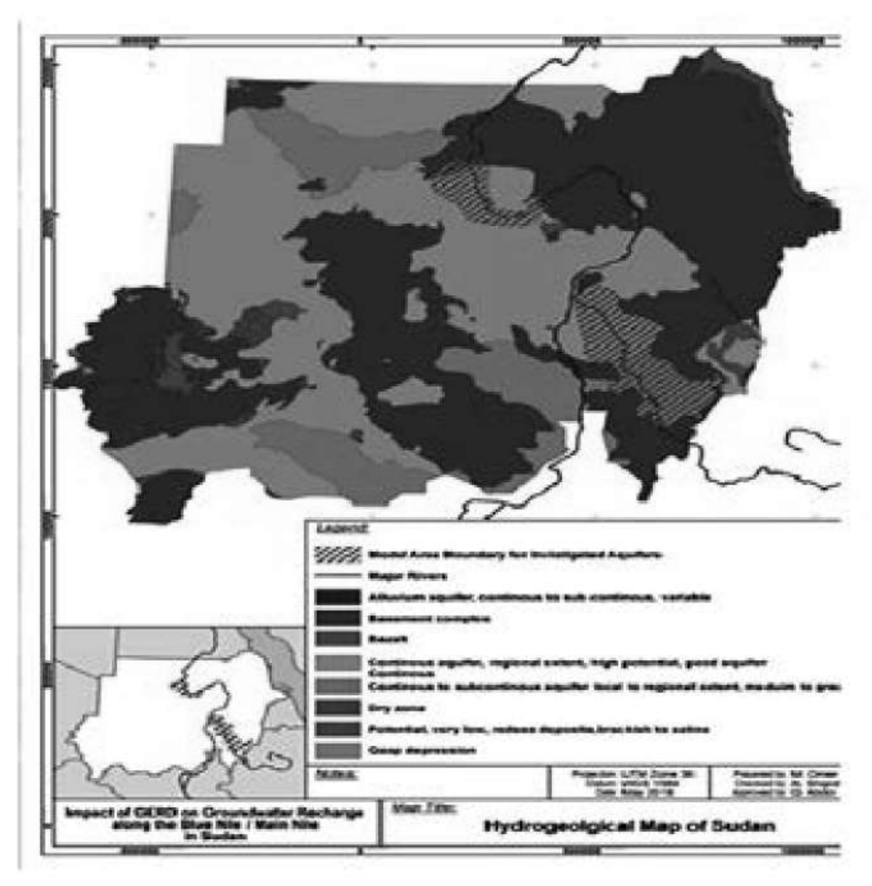
المصـدر: الرديسي،سـمير محمـد عـلى. 2012. الأيديولوجيـا السياسـية وتكويـن خارطـة السـودان الجغرافيـة. مجلـة الدراسـات السـودانية 18: 39-71

يغلـب الإسـتواء عـلى سـطح السـودان، إذ نجـد بالمرجعيـة لمسـتوى سـطح البحـر أن 45% مـن مسـاحته يـتراوح ارتفاعهـا بـين 300-500 مـتراً ، وحـوالي 50 % منهـا يقـل ارتفاعهـا عـن 1200 مـتراً[10]، و 2 % منهـا يقـل ارتفاعهـا عـن 300

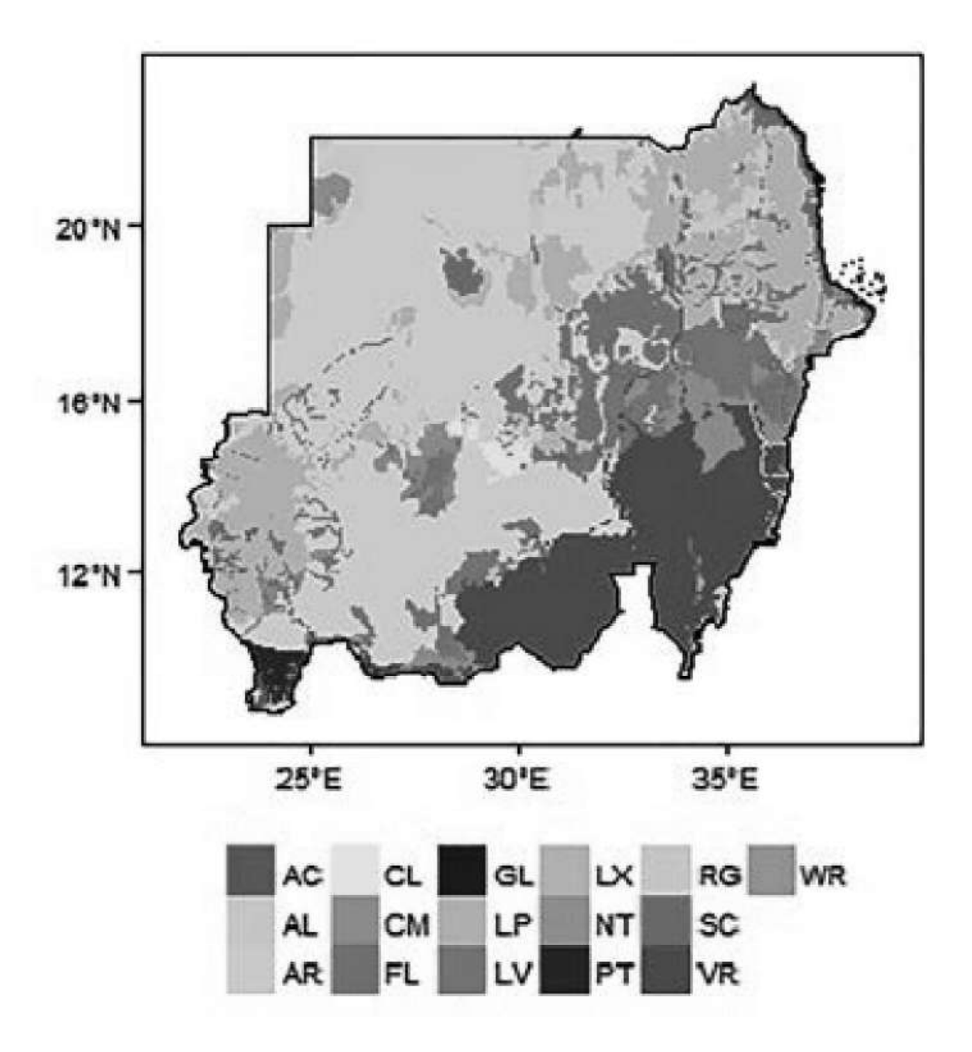
متر، وتعتبر منطقة جبل مرّة التي يصل ارتفاعها إلى حوالي 3089 متراً أكثر المناطق ارتفاعاً، وتشغل جبال البحر الأحمر 2.7% من مساحته. ونتج عن امتداده في ثلاثة عشر دائرة عرضية أن تشكل المناطق الصحراوية 30% من مساحته، والمناطق شبه الصحراوية 20 % منها، واللذان يقعان شمال خط عرض 16° شمالاً، ومنطقة السافنا التي تشكل حوالى 38 % من مساحته وتمتد من خط عرض 10° إلى خط عرض 16° شمالاً. كما نتج أيضاً تنوع أقاليمه المناخية من السافنا في الجنوب إلى الصحراء الجافة في الشمال مع مناخ بحري على ساحل البحر الأحمر، حيث تختلف في بعض خصائصها المناخية. يوفر الإشعاع الشمسي الذي يتراوح متوسطه السنوي اليومي من 3.05 – 7.62 $kWh\ m^{-2}/day$ كيلوات مورداً طبيعياً لانتاج الطاقة الشمسية. كما توفر سرعة الرياح التي يتراوح معدلها السنوي بين 1.53 – 5.07 m^{-1}، ومعدل أعلى سرعة لها بين 1.35 و 49.5 $W\ m^{-2}$[11]، فرصة لإدخال بعض التطبيقات الفنيّة في المناطق الريفية البعيدة[12].

توجد ثلاثة مجموعات من الصخور الأساسية في السودان تتوزع بنسب متفاوتة من مجمل مساحة القطر، وتشمل صخور الأساس (48 %)، والصخور الرسوبية (47 %)، والترسبات الحديثة (3%)[13]، بجانب سلسلة ارسابات أم روابة التي تغطي منطقة واسعة من وسط وشمال السودان، وتتكون من الطين والرمال القارية غير المتماسكة والطين الرملي. وتحتوي هذه التكوينات الجيولوجية على المعادن الفلزية واللافلزية مثل ارسابات خام الحديد، والكيانايت، والنيكل، والتلك، والتنجستن، والزنك، والذهب والكروم والمنجنيز والملح والميكا، إنتاج الأسمنت من صخور الحجر الجيري منذ 1949م. كما وفرت هذه الصخور إمكانية استخراج البترول منذ 1980م جنوب شرق أبو جابرة بمعدل تدفق يبلغ 11 الف برميل/اليوم[14]. وتشير بعض التقديرات إلى امتلاك السودان قبل عام 2011م ما يعادل 100x108 bbI–80x108 من الموارد الهايردوكربونية[15]. كما توفر التكوينات الصخرية المياه الجوفية (**الشكل 2**) ذات الإنتاجية العالية ومعدلات التخزين المرتفعة والخصائص المرغوبة للشرب والري، ومثال ذلك الجزء الشمالي من حوض الخرطوم الجوفي في وسط السودان[16]. كما تعتبر الصخور مصدراً لأنواع مختلفة من التربة في السودان (**الشكل 3**). هناك التربة الرملية في الإقليمين الصحراوي وشبه الصحراوي في شمال وغرب السودان، وتتميز بأنها تربة هشة وقليلة الخصوبة تستغل في زراعة الكثير من المحاصيل النقدية، ومراعي هامة للماشية والأبل. وتوجد التربة الطينية، التي تصنف على أنها فيرتيسول في ثلاثة من النظم العالمية لتصنيف التربة[17]، في وسط

وشرق السـودان وتمتـد مـن غـرب كسـلا عـبر منطقـة الجزيـرة ثـم جنـوب كردفـان، وهـي المناطـق الزراعيـة الرئيسـية إنتـاج الـذرة والقطـن والزراعـة الآليـة، ومصـدر رئيـسي للمنتجـات الغابيـة وخاصـة الصمـغ العربـي. وتضـم التربـة الواقعـة بـين النيلـين الأبيـض والأزرق مجموعتـين مـن الـترب. هنـاك التربـة النهريـة وتضـم طمـي النيـل الأبيـض والسـلت والطـين السـلتي للنيـل الأزرق، والـترب المتنوعـة التـي تتكـون مـن الرمـال والسـلت مـع خليـط مـن المـواد الناعمـة، والتربـة الطميّـة التـي توجـد في العـروض الدنيـا للنيـل الأبيـض وعـلى امتـداد النيـل الأزرق ونهـر النيـل حتـى بحـيرة السـد العـالي ودلتـا القـاش ودلتـا خـور بركـة[18]. وهنـاك مجموعـة الطـين الداكـن الموجـودة فـوق مسـتوى الفيضـان الحـالي للأنهـر بـين النيلـين الأبيـض والأزرق[19].



شكل 2: الخريطة الهيدرولوجية للسودان



الشكل 3 : التصنيف الدقيق للتربة في السودان

توفر الأمطار موارد طبيعياً رئيسياً مهماً، إذ تساهم بحوالي 400 بليون متر مكعب سنوياً من إجمالي المياه في السودان. تتميز بالتناقص في كمياتها السنوية من 700 ملم في الحدود الجنوبية إلى أقل من 20 ملم في الشمال (**الشكل 4**). وقد يصل الاختلاف في كمية الأمطار إلى حوالي 50 % في النصف الشمالي من السودان وإلى 30% في الجزء الأوسط منه، وتتميز بقصر فترة هطولها وتذبذبها وعدم انتظام بداية الفصل المطير[20]. وتعتمد عليها الزراعة التقليدية في أماكن كثيرة في غرب ووسط السودان والزراعة الواسعة في السهل الطيني في القضارف. بجانب ذلك توفر مياه الأمطار مصدراً لمياه الشرب في كثير من

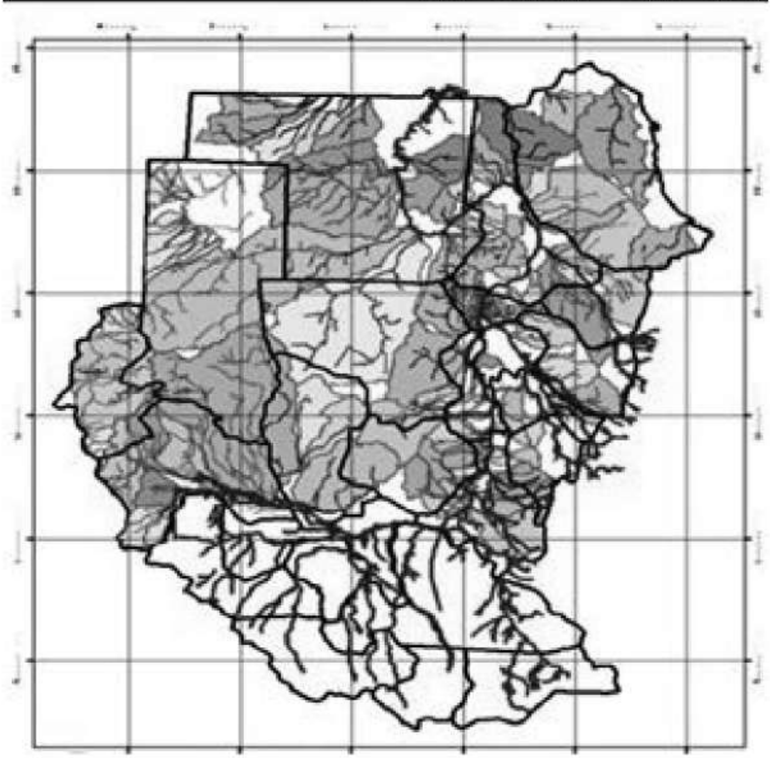
أنحـاء السـودان، وتعمـل عـلى تجديـد المراعـي الطبيعيـة والغابات،وتغـذي الخزانـات الجوفيـة بالميـاه. ويتبـع توزيعـات المطـر سـبعة نطاقـات نباتيـة طبيعيـة، وذلـك بـدءاً مـن صفـر ملـم في الشـمال إلى 1500 ملـم في الجنـوب، وهـي غنيـة بالمجموعـات الطبيعيـة التـي تزيـد عـن 100 نـوع مـن الأشـجار التـي تختلـف اختلافـات كبـيرة بينهـا وفي مسـتوى النـوع الواحـد نفسـه، بسـبب الاختـلاف في كميـات المطـر ونـوع التربـة. وقـد مكّـن توزيعهـا الجغـرافي مـن تمييـز نطاقـات جينيـة – ايكولوجيـة فرعيـة sub-genecological zones لبـذور الأشـجار تسـتخدم لجمـع بذورهـا[21]. كمـا توفـر المـوارد الجينيـة للنباتـات المحليـة، التـي تشـمل العديـد مـن أنـواع النباتـات البريـة، مصـدراً للطعـام أوقـات المجاعـات في بعـض المناطـق. كمـا توفـر النباتـات الطبيعيـة مصـادر وافـرة مـن طاقـة الكتلـة الحيويـة[22].



الشكل 3: معدلات الأمطار فوق السودان (خطوط تساوي المطر)

يمتـد نظـام النيـل فـوق سـهل السـودان الشاسـع مـن الجنـوب إلى الشـمال، ويشـق سـهله الطينـي الأوسـط بانحـدار عـام مـن الجنـوب الشرقـي إلى الشـمال الغربـي. يتكـون مـن النيـل الأبيـض و النيـل الأزرق وروافدهمـا ونهـر عطـبرة والنيـل الرئيـسي وكثـير مـن الأوديـة الموسـمية (**الشـكل 4**). يسـاهم بحـوالي 93 بليـون م^3 مـن الميـاه سـنوياً، يخصـص 20 بليـون م^3 منهـا للسـودان. وقـد سـاهم النيـل الأزرق في هـذه الميزانيـة المائيـة خـلال الفـترة مـن 1965- 2005، بحـوالي 44,36 مليـار م^3 سـنوياً، بينمـا سـاهم نهـر الرهـد بحـوالي 1,25 مليـار م^3، ونهـر الدنـدر بحـوالي 3

مليار م^3. أما النيل الأبيض فقد ساهم بحوالي 26 مليار م^3 خلال الفترة 1943–1992[23]، ونهر عطبرة بحوالي 12 مليار م^3 خلال نفس الفترة. وتساهم الأودية الموسمية بحوالي 6 بليون م^3 من المياه سنوياً، والمياه الجوفية غير المتجددة بحوالي 4 بليون م^3. ومن جميع هذه المصادر إضافة لمياه الأمطار، تبلغ كمية المياه المتاحة للسودان سنوياً حوالي 30 بليون م^3، يستغل أقل من 50% منها في الوقت الحالي، ويصل نصيب الفرد السنوي منها لأقل من 1000 م^3 (<1000 m)[24]. ورغم ذلك تعتبر المياه محدودة بالنسبة للسودان رغم وفرة واتاحية الأراضي للريّ بسبب موقعه الجغرافي أعلى النهر بالنسبة لمصر وأدنى النهر بالنسبة لاثيوبيا والبحيرات الاستوائية[25].

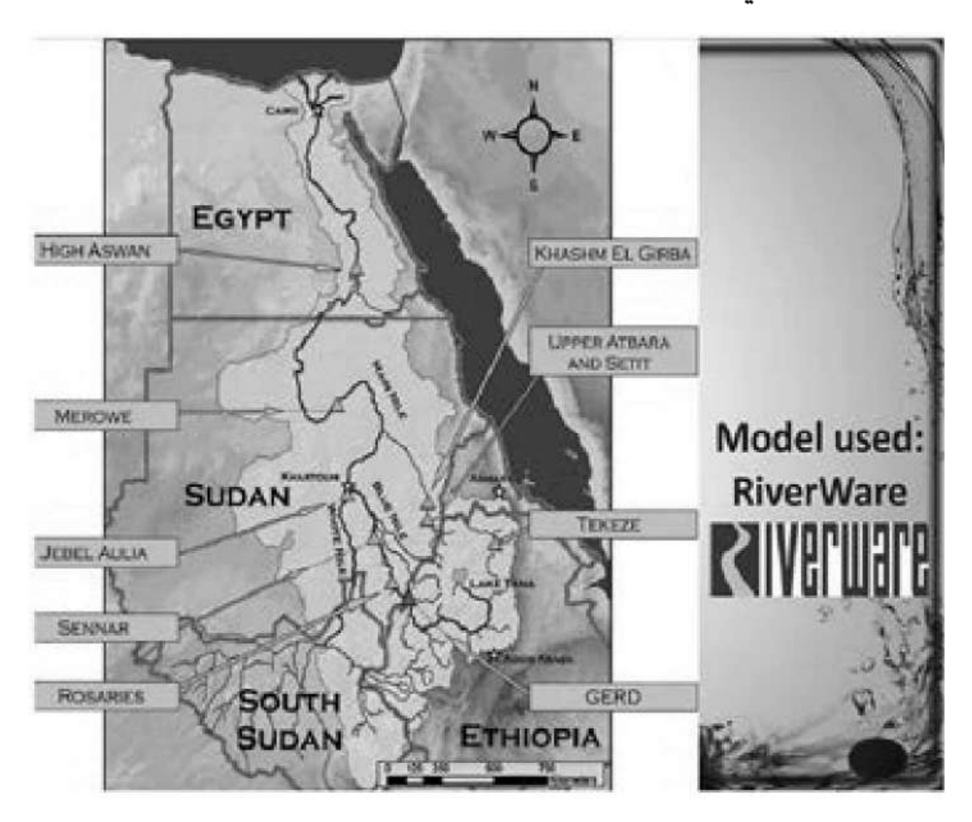


الشكل 4: نظام النيل والأودية في السودان

المصدر: وحدة تنفيذ السدود، 2019

أنشأ السودان عدداً من السدود على شبكة الأنهار والأودية (**الشكل**) للتحكم في مياه الري للمشاريع الزراعية ولإنتاج الكهرباء وصيد الأسماك. فخزان سنار تبلغ سعته التخزينية 7.4 مليار م^3 وتعتمد 60 % من الزراعة في

السودان عليه لري مشروع الجزيرة وامتداد المناقل وبه مخرج قناتين لري اثنين مليون فدان مقترحة في سهلي كنانة و الرهد، كما ينتج 1800 ميغاوات من الكهرباء وحوالي 1000 طن من الأسماك سنوياً. ويساهم خزان مروي الذي تبلغ سعته التخزينية 12.5 كلم^3 حوالي بحوالي 20% من تدفق مياه النيل وينتج 125 ميغاوات من الكهرباء و2000 طن من الأسماك سنوياً. أما خزان الروصيرص فتصل سعته التخزينية إلى 7.4 مليار م^3، وخزان خشم القربة سعته التخزينية 7.4 مليار م^3. أما خزان ستيت فيتكون من خزان روميلا على أعالي نهر عطبرة و خزان بردانا على نهر ستيت ويصل حجم بحيرته إلى 2.7 بليون م^3 ، وينتج حوالي 135 ميغاوات من الكهرباء. وهناك عدد من السدود المقترحة مثل الشريك عند الشلال الخامس، و كجبار عند الشلال الثالث ودال عند الشلال الثاني.



الشكل 5: السدود النهرية في السودان المصدر:

وفّر سطح السودان المستوي، وتكويناته الصخرية، وامتداده العروضي

الواسع امكانيات هائلة للاستثمار الزراعي والنشاط الرعوي. قام النشاط الزراعي في السودان على هذه الموارد ليستوعب حوالي 75% من مجمل السكان[26] الذين يتركزون أكثر في السهل الطيني في الجزيرة والشريط الضيق على النيل حيث تصل الكثافة السكانية الى 87 شخص للكيلومتر مقارنة بمتوسط كثافة عامة تبلغ 4 أشخاص للكيلومتر المربع[27]. وبين نقيضي الجفاف في الشمال، باستثناء وادي النيل، والرطوبة والبلل في الأطراف الجنوبية منه توجد امتدادات ساشعة من الأراضي غير ماهولة بالسكان. ويعزى هذا لطبيعة النظام النهري والأحوال المناخية. وتقدر الأرضي القابلة للزراعة في السودان بحوالي 200 مليون فدان (84 مليون هكتار)، يزرع منها 40 مليون فدان تعادل 20% منها فقط. وتنقسم الزراعة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي المطرية الآلية وتغطي مساحة قدرها 7مليون هكتار[28]، والمطرية التقليدية وتغطي مساحة قدرها 29 مليون فدان، والزراعة المروية الحديثة. تقترب المساحة المروية من 11 مليون فدان تمثل 60 % من الأراضي المزروعة وتوظف 65 % من السكان العاملين في الانتاج الزراعي[29]. وتمارس الزراعة المروية الحديثة في مشاريع الجزيرة و المناقل التي تُروى من خزان سنار ومشاريع الرهد و حلفا و النيلين الأبيض و الأزرق. وتستهلك حوالي 16.8 مليون م^3 تمثل حوالي 93 % من حصة السودان من مياه النيل حسب إتفاقية 1959. وتساوي المساحة المروية من النيل الأزرق 2.848 مليون فدان تستهلك 9.265 مليون م^3 من الماء، وتساوي المساحة المروية من النيل الرئيسي 2.8 مليون فدان تستهلك 1.22 مليون متر مكعب[30] ومن هذه المساحة هناك 0.98 مليون فدان تروى من الطلمبات و حوالي 2.1 مليون فدان تروى من خزان سنار أما البقية فتروى من الري الفيضي في الشمالية و دلتا طوكر و القاش. وتقدر مجمل المساحة التي ربما تتأثر بإنشاء سد النهضة بحوالي مليون فدان مع إحتمال عدم وجود إمكانية للتمدد في المستقبل.

تمثل الزراعة القطاع الأهم في إقتصاد السودان إذ تساهم ب 40% من الدخل القومى، وتعتمد على المنتجات الغذائية والنقدية التى تعول حوالى 80 % من السكان. ويعمل في قطاع الزراعة 64.4% من القوى العاملة، 79.2% من النساء و53.3% من الذكور [31] ، ويتوزع العاملون فيه بمقادير متشابهة فى جميع أقاليم السودان ما عدا ولاية الخرطوم.. كما أنّ حوالى 97% من الصادرات السودانية تبنى على السلع الأولية منخفضة القيمة وعلى المنتجات الغذائية المصنعة[32]. وقد أثبتت الصفات الجنينية لبعض المنتجات الزراعية، وخاصة الأنواع البرية منها مثل البطيخ والعجور والتبش والحميض، خصائص متميزة morphoagronomic traits، وقدرة عالية في مقاومة الأمراض والحشرات

والفطريات والأمراض الفيروسية[33]. ويواجه القطاع الزراعي، وخاصة التقليدي، مشاكل كثيرة ترتبط بسياسات الدولة وتذبذب كميات المطر[34].

تستفيد الثروة الحيوانية من المراعي الطبيعية التي يوجد معظمها في كردفان ودار فور، وتحتل مساحة 110 مليون هكتار. وتقدر الثروة الحيوانية بحوالي 134 مليون رأس منها 3 ملايين جمال، و40 مليون أبقار،و 49 مليون ضأن، و42 مليون ماعز. ويربى 90 % من الثروة الحيوانية في السودان في النظام الرعوي التقليدي الذي يعتمد على المراعي الطبيعية التي توفر 86 % من الإطعام للقطعان ، وتوفر المركزات 4 %، بينما توفر الأعلاف المروية وبقايا المحاصيل والمنتجات الزراعية الجانبية 10 %. وينتج السودان سنويّاً 18.6 مليون طن من متبقي المحاصيل وأقل من 126 الف هكتار من الأعلاف المزروعة [35].

التكوينات القبليّة في السودان:

يبلغ عدد القبائل في السودان نحو 570 قبيلةً تنقسم الى 57 فئة إثنية على أساس الخصائص الاثنوجرافية والثقافية واللغوية[36] تسكن في تخوم وأقاليم ثقافية وجغرافية تمارس فيها عادات وتقاليد ثقافية ودينية متعددة ترتبط بالإسلام، والمعتقدات الأفريقية القديمة، والمسيحية. وقد نتجت هذه القبائل من تمازج الحاميين والساميين والنيليين والبانتو (احمد، 2014) والقبائل العربية، بجانب النوبيين ذوي الأصول الكوشية أو الفرعونية القديمة. وتتحدث أكثر من 400 لغة ولهجة منذ أن أتخذ السودان شكل الدولة الموحدة في فترة الإستعمار البريطاني[37].

يظهر التمازج بين القبائل السودانية في الخريطة الجينية للسودانيين التي تتميز بعنصري القدم والتواصل المستمرين. فقد ثبت أن 90% من النساء السودانيات يحملن جينات متصلة دون انقطاع منذ مائة الف عام[38]. يظهر الأقباط يظهرون أصلا مشتركا مع سكان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وتتقاسم المجموعة الجنوبية الغربية التي تضم الدارفويون والنوبة وبعض القبائل النيلية صفات جينية مع سكان جنوب الصحراء الكبرى. وتظهر المجموعة الشمالية التي تضم البجا والاثيوبيون والعرب والنوبيون المكونات الجينية لسكان شمال أفريقيا والمجموعة الجنوبية الغربية) مع غلبة مكون سكان شمال أفريقيا الذي يكون حوالي70 %. ويظهر الفولاني أصولاً سودانية (> 45 %) مقارنة بسكان شمال أفريقيا (> 40 %) أو سكان جنوب الصحراء (> 15 %) حيث تظهر قيمة المكون «K» الخاص بها بالقيمة K=5 [39]. وتعتبر قبائل النوبة في الأصل ذات أصول زنجية قديمة، اختلط بعضهم مع الحوازمة

الذيّن ينحدرون من أصول عربية، نتج عنه سريان الجينات من النوبة الى الحوازمة[40]. ويرى ماكمايكل أن تحركات الشعوب التي أتت من جنوب دارفور وكردفان في القرون الميلادية الأولى، والتي عرفت في المصادر اليونانية باسم النوبة واجتاحت أراضي مملكة مروي في مناطق الجزيرة والبطانة وعلى طول النيل شمالي الخرطوم، هي نفس سلالة سكان الجزيرة في القرن الثاني قبل الميلاد، وهم نفس سلالة الشعب الأسود الذي هزمه سيزستريس الثالث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر قبل الميلاد في منطقة وادي حلفا (السودان الحقيقي كوش، 2015).

ترجع الهجرات العربية إلى أفريقيا إلى قبل مجيء الإسلام، أتت دفعاتٍ متعددةً من الشرق وسكنت ساحل البحر الأحمر، ومن الشمال عن طريق وادي النيل، ومن الغرب أو ما يعرف بالطريق الليبي. وبعد مجيء الإسلام هاجر كثير من المسلمين الى الحبشة. ومنذ النصف الثاني من القرن الأول الهجري هاجروا عن طريق الشمال الساحلي ومنخفض بينويه المتد من وادي نهر لوقون حتى بحيرة تشاد، وطريق جنوب شرق أفريقيا بين البحيرات[41]. ترتب على الهجرات العربية قيام الممالك الإسلامية وازدهار التجارة وظهور المدن والمراكز التجارية، وانتشار اللغة وما يتصل بها من العادات والتقاليد[42]. وقد نتج عن ذلك تميّز السودان بأكثر المجتمعات المتباينة heterogeneous في العالم[43].

يسكن ولايات دارفور في الوقت الحالي كثير من القبائل ينحدر أغلبهم من سلالات السكان القديمة التي سكنت الصحراء أو هاجرت إليها في قرون تالية. فولاية غرب دارفور يسكنها حوالي ثلاث وخمسون قبيلة منهم المساليت والفور والقمر والتاما والمهادي العطرية والارتقا (الشكل 6). ويسكن ولاية جنوب دارفور اكثر من ثلاث وثمانون قبيلة أهمها الصعدة والبرقو واليقو والأمبررو والرزيقات والهبانية والبني هلبة والسلامات والمعاليا والتعايشة (الشكل 6). كما يسكن ولاية شمال دارفور البرتي والفور والزغاوة والرزيقات والتنجر والميمار والميدوب والزيادية والداجو (أسامة 2019). يظهر وجود القبائل التي من المرجح أن أصولها ترجع إلى سكان الصحراء القديمة أو هاجروا من وادي النيل إلى هذه المناطق في شمال ولاية دارفور أكثر من أي جزء آخر منها، مثل الميدوب والزغاوة (الشكل 6). وتسكن من قومية الميدوب في ولاية شمال دارفور التي تقع بين خطي طول 24-27 شرق وخطي عرض 12-20 شمال

وبذلك تقع موازية عروضياً لوسط السودان النيلي ومتاخمة للحدود السودانية الليبية. وبالنسبة للأصل العرقي للميدوب فهناك من يرى أنهم أحفاد ترهاقا (ويكيبيدا 2019)، وأنهم ينتمون الى الأصل النوبي ويتكلمون لغة أشبه بلغة النوبيين النيليين (محمد بن عمر التلمساني، بدون تاريخ). أما قبيلة الزغاوة فتوجد في وادي هور، وتمتد منطقتهم بين تشاد والسودان من شمال مدينة كتم الى شرق تشاد ومدينة الكفرة في ليبيا. ويرجع البعض أصولهم إلى البرابرة الحاميون «أمازيغ» وهم الشعب الليبي القديم. وقد اتصلوا عن طريق البحر الأبيض المتوسط بالحضارات الفينيقية والمصرية والنوبية القديمة (تاولت 2019). ويطلق الزغاوة كلمة (بِري) على أنفسهم،ويقسمون البِري الى ثلاثة أقسام كبيرة هي الويقي والتوباء والوباراء (المعرفة 2019). ولم يتبقى من الزغاوة القدماء إلا «الحداحيد» الذين يعيشون حياة عزلة وسط الزغاوة ويتحدثون لغة لا يفهمها غيرهم.

تكوّن قبائل النوبة أحد أهم السلاسلات القديمة في ولاية جنوب كردفان وحتى منطقة أبيي (الشكل 6). كما يوجد قليل من البرقو والزغاوة والميدوب والبرقد. يعرف سكان الخوي باسم الحويون في اللغة النوبية القديمة وتضم الخوي المنطقة الصحراوية الواقعة شرق بلاد النوبة وغربها الى كردفان ودارفور. وتنقسم قبائل النوبة إلى مجموعات إثنية حسب اللغة هي الكواليب والنيمانج وتلودي والمساكين ولفوفا وتقلي وكادقلي وتيمن وكتلا والاجانجي والداجو والدواليب. ووسط مجموعة الاجانج توجد قبيلة كرورو وكدرو وكاركو وفندا والكدر(جعفر شاش 2005). ويطلق النوبة النيمانج على أنفسهم اسم «الأماويون» نسبة الى الأما حيث كانوا يعيشون في منطقة أمادا جنوب الشلال الأول ناحية اسوان والتي تعرف بالاسم نفسه. كما نجد أن قبائل الغلفان والكدرو والتيما والجبال الستة بجبال النوبة الشمالية لها صلات لغوية بالحلفاويين في شمال السودان، كما يتفق قبائل نوبة كاشا بالقرب من أبو زبد مع الدناقلة شمال السودان (حسن 2012). وفي الوقت الحالي يسكن ولاية شمال وجنوب كردفان قبائل أصولها عربية منها الحوازمة وأولاد حميد والمسيرية وكنانة وبني فضل والكبابيش. ومن المرجح أنهم قد سلكوا أودية الصحراء القديمة في الوصول إلى هذه المناطق خاصة وأنها قبائل رعوية تتحرك حيث ما توفر المرعي والماء (الرديسي، 2019).



الشكل 6: التوزيع الجغرافي لقبائل السودان

المصدر: عون الشريف قاسم. موسوعة القبائلوالانساب في السودان

ويعتبر العرب والزنوج الموجودون في بعض القرى في كردفان ودارفور هم أقل ديمومة مقارنة بأولئك الموجودين في قرى النيلية في محافظة الشمالية. وتتكون العديد من الوحدات الإدارية والعموديات والمشايخ من خليط من المستقرين والبدو. وتعتبر درجة الاختلاف الاجتماعي أكثر بياناً في المحافظات الجنوبية الثلاثة مقارنة بالمحافظات الشمالية الستة بدليل وجود العدد الكبير من اللغات والقبائل. ويمكن تفسير هذا الاختلاف إلى سيادة الاقتصاد الإكتفائي

هناك حيث يعيش 27% من السكان في القرى أو في الأكواخ المتناثرة في الغابات، وفي جنوب السودان توجد بداوة ولكنها من نوع يختلف عن ما هو موجود في شمال السودان[44].

أشكال الصراع القبلي وأسبابه الجغرافية:

لعبت مواضيع ملكية الأرض دوراً في خلق الفقر وفي قيادة وديمومة الصراع القبلي المستمر[45]، إذ تعتبر الأراضي في المجتمعات البدوية ذات قيمة عالية تتعدى كونها وسيلة لكسب العيش إلى اعتبارها مصدراً للثروة والهوية ودرجة السلم الاجتماعي. فقد أدى نزع الأرض من المجتعات التقليدية في منطقة القضارف ومنحها للمستثمرين الخارجيين، دون وضع اعتبار للحق التاريخي لهذه المجتمعات المحلية وضرورات معيشتهم، للمساهمة في ديمومة الصراع القبلي نتيجة لما ترتب عليه من صعوبة الوصول للمراعي ومصادر المياه [46]. كما نتج عن جذب بالإقليم الشرقي للسودان لأعداد كبيرة من البدو اللاجئون من اريتريا زمن الحرب وإعادة استقرارهم إلى حدوث صراع كثيف حول حقوق الأرض على امتداد الحدود الإثيوبية-السودانية، ترتب عليه تهديد البداوة وفناء القطعان[47]. كما أن الصراع في جنوب دارفور هو صراع إيكولوجي في الأصل، يعتمد على المنافسة على الموارد الطبيعية، والتي تشمل الموارد الجينية للنبات. وقد نتج عن التوارن اللدن بين طريقتي معيشة المزارعين والبدو، عبر الاستخدام الجيد للمياه وموارد النبات الجينية، لحفظ التوازن الإيكولوجي للإقليم[48].

لعبت مواضيع ملكية الأرض دوراً في خلق الفقر وفي قيادة وديمومة الصراع وخلق تعقيدات ليس فقط في ديناميكية الصراع المحلي كمجرد مظهر للإنقسامات cleavage السياسية الكبيرة ولكن في طبيعته المدفوعة بأجندة من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى[49]. ويرجع تسييس politicalization ملكية الأرض في السودان إلى تقسيم السودان في عام 1923م إلى مواطن للقبائل -tribal home lands أو ديار يمكن رؤيتها بوضوح في الخرائط لتدير العلاقة بين الهوية القبلية والجغرافيا، والتي استمرت حتى اليوم. يوجد داخل كل دار عدداً من الحواكير، وهي الأراضي التابعة لأسرة أو مجموعة عرقية أو فخذ clan من القبيلة أو مجموعة قبلية. وقد سمحت العلاقة القوية بين القبيلة وموطنها واقتصار القيادة على القادة الأصليين التقليديين، للقبائل الرئيسية باستخدام الموارد الطبيعية الموجودة والسيطرة عليها في دارها وأن تنكر على القبائل الصغيرة أي إدعاء للحقوق أو الملكية التي تسمح لها بممارسة القوة السياسية أو الإدارية[50]. وقد دعم الإداريون إبان فترة الاستعمار هذه السياسة عن طريق «نظار

القبائل» بتخويلهم السلطات المالية والإدارية والقانونية مع توقع الحفاظ على القانون والنظام ووحدة وتكامل الجوانب الديموغرافية والحدودية للدار المعنية. وقد وفر هذا آلية هرمية-بنيوية واضحة لحدوث الصدامات والخلاف على الأراضي، كما لم يوقف محاولة بعض المجموعات من الإدعاء على الحواكير بالقوة. وقد تعقّد الوضع أكثر عند صدور قانون الأراضي غير المسجلة لعام 1970م والذي تسبب في تسيس الصراع على الأرض إذ ثبت أنه أكثر قهراً من قوانين الاستعمار. فقد مكّن الدولة من استخدام القوة للحفاظ على «أراضيها»، وتشجع تراكم الأرض في أيدي قلة من المستثمرين الأثرياء المحليين والأجانب، مما أدى لتغريب البدو-الزراعيين عن أراضي أوطانهم التقليدية بانكاره أي شرعية رسمية أو وضعية- عدلية على حقوق الملكيات التقليدية، وإلغاء كل الحقوق والمداخيل ذات الصلة بالمياه والأرض والرعي للبدو[51].

اتخذ الصراع على الموارد الطبيعية في السودان شكلاً تقليدياً تمثل في المنافسة بين المزارعين والرعاة «البدو» حول موارد المياه والأرض، والذي يحدث عادة عند مستوي المجتمعات المحلية، وتزداد وتيرته بسبب سياسات الدولة[52]، ولكنه إزداد حدّة مع التدهور البيئي، وبالتحديد الندرة البيئية (التمييز البيئي) للموارد القابلة للتجديد مثل أراضي المحاصيل الزراعية والمياه العذبة والموارد البحرية والغابات. وازداد الصراع أكثر نتيجة لتدخل العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية[53]، خاصة وأن السودان يعتبر أكثر الدول الأفريقية هشاشة للتغير المناخي نتيجة لعوامل الفقر المتوطن، وتدهور النظم البيئية، والكوارث المركبة، ومحدودة رأس المال والأسواق وضعف البنية التحتية والتقنية[54]. فقد حدثت تذبذبات للتساقط فوق حوض النيل، فقد هاجرت نطاقات التساقط عروضيا فوق النيل الأوسط بحوالي 600 كلم خلال ال 20,000 سنة الماضية. وخلال القرن العشرين حديث التغيرات العقدية decadal للتاساقط[55]. وتشير بعض الدراسات أن حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي، متضمنة 64 مليون هكتار من التربة، قد تدهورت بدرجات مختلفة في السودان. وتعتبر النطاقات النطاقات الجافة وشبه الجافة الأكثر تدهوراً حيث يعيش 70 % من سكان السودان[56]. وفي العادة توجد ثلاثة أنواع من حركة السكان في غرب السودان على أساس الاستمرارية والتغير. هناك حركات حدثت في الماضي وانتهت الآن، وحركات استمرت من الماضي إلى الحاضر مثل الهجرات الموسمية للبدو، وحركات تطورت في السنوات الحاضرة وخاصة خلال القرن الحالي[57]. وفي الإقليم الأوسط من شمال كردفان أدى الاستخدام غير المرشد للموارد الطبيعية للأنشطة الزراعية والرعوية «البدوية» لتحطيمها، وتسبب في التصحر

وما ترتب عليه من استبعاد الأراضي من الانتاج في وقت زاد فيه الطلب عليها من قبل السكان المتزايدين. كما شمل الضرر البيئي أيضا العجز في كميات المياه مع تغير نمط الأمطار الموسمي، وزيادة نمط الرعي الجماعي الذي قاد للرعي الجائر، وزيادة الاحتطاب حيث كان النساء هنّ الاكثر تضررا[58]. وفي منطقة القضارف ساهم قيام مشاريع الزراعة الآلية في التدهور البيئي وضياع الأراضي بسبب تحول الغابات إلى أراضي زراعية مصحوباً بالقطع الجائر، إضافة للسياسات القطاعية المتناقضة والمؤثرة على الملكية[59]. وبالمثل ساهمت الصناعات الصغيرة في المناطق الجافة وشبه الجافة في احداث أثر بيئي نتيجة لدورها الاجتماعي-الاقتصادي[60]. لقد أدى تدني انتاجية الأنشطة ذات الصلة بالبداوة في السنوات القليلة الأخيرة على إجبار رجال البشاريين والأمرار / الاتمان للبحث عن العمل بالأجر في أماكن أخرى، وخاصة كعمال شحن وتفريغ في بورتسودان. وقد تزايد هذا بصورة منذرة بالخطر في السنوات الأخيرة رغم أن منهم من جذبه هذا النوع من العمل منذ انشاء ميناء بورتسودان في عام 1902م. وتسبب هذا في إعاقة قدرة أنسال البجة lineages على مواكبة الأزمات على المدى الطويل[61].

يشير البعض للتقسيمات القبلية أو العرقية-السياسية ethno- political بأنها المسؤولة عن نشوء الصراعات القبلية المحدودة، إلا أن ندرة وضعف قواعد الموارد الطبيعية واقترانه مع أزمة الحوكمة هي أيضاً عوامل مؤثرة. ويتضح ذلك جليّاً في بعض المناطق التقليدية في السودان، مثل إقليم كردفان، حيث أدت الطريقة القاهرة volatile التي اتبعتها الدولة في تنزيل جهودها devolu- tion في حوكمة الموارد الطبيعية لتقليل قيمة هذه الحوكمة على هذه الموارد. ففي الماضي كان يتم إدارة الصراع بين الرعاة والمزارعين بنجاح نسبي عبر الأعراف والتقاليد المرتبطة بملكية الأرض، ولكن اختلفت الأوضاع اليوم نتيجة لكبر القطعان وقلة الكلأ والماء ووجود السلاح وسط الرعاة. كما أن سياسات الوكلاء المفوضين patron-client ، وضعف إدارة الموارد وسياسات التنمية ومؤسسات الدولة التي تفرض من أعلى-لأسفل قد شجعت الاستقطاب العرقي والتقسيم الاجتماعي[62]. وفي الحقيقة تنبع مشاكل السودان الريفية جزئياً من الأزمة الاقتصادية العالمية والتدهور البيئي والمشاكل القومية الأخرى، ولكنها من حيث المبدأ تعتبر مسألة علاقات بشرية بين الإدارة والعمل،وبين الحكومة والشعب نتيجة سيطرة برامج التنمية المفروضة من أعلى لأسفل، إذ لم تمنح المساهمين في مشاريع التنمية الريفية فرصة كافية لرؤاهم وتطلعاتهم ولكيفية تكاملها في هذه البرامج[63].

تتشكل أزمة الهوية القومية في قلب الصراع القبلي حيث يعتبر الذين يتولون السلطة والحكم أنفسهم عرباً ومسلمون ينتمون للشرق الأوسط وليس لأفريقيا السوداء رغم أنهم في الأساس عرب-أفارقة. فملامحهم الفيزيائية تشبه المجموعات الأفريقية في بالإقليم، وحتى ثقافاتهم خليط من ثقافة العرب والإسلام والنظم والثقافات المحلية[64]. وقد أظهر الصراع في دارفور أن الحرب الأهلية في السودان لم تكن كليا صراعاً بين الشمال والجنوب ، أو بين مسلم ومسيحي بل هو صراع على مستوى القطر يشمل حتى المجموعات المسلمة. فالمجموعتين الرئيسيتين المضادتين للحكومة هما حركة العدل والمساورة وحركة/ جيش التحرير السودانية، وهم مسلمون يعتقدون بأن الجنجويد ينحدرون من أصول تشادية ويعتمدون على النهب plunder and pillage والسلب لتوفير الأموال ويتلقون دعما مبطنا من الحكومة في الخرطوم[65].

ترجع المدارس التقليدية في تحليل الصراع بين شمال وجنوب السودان إلى الأسباب العرقية والقبلية والثقافية والدينية مع التركيز أكثر على العرقية[66]. فقد كانت الحرب الأهلية الأولى بين شمال وجنوب السودان، 1955-1972، نتيجة لتراكم قضايا عرقية ودينية وسياسية واقتصادية واجهت السودان منذ مجيء الحكم التركي-المصري في عام 1821م، وشمل قوى خارجية لها مصالح في السودان[67]. فقد ارتكزت سياسة الاستعمار نحو جنوب السودان على اضعاف الوجود الشمالي في الجنوب وإضعاف اللغة العربية سواء عن طريق إحلال اللغة الإنجليزية مكان اللغة العربية أو من خلال التشجيع على انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة[68]. كما اتخذت السياسة الغوية مكاناً معتبراً في المشروع الاستعماري لخلق الوحدات «العرقية» و«القبلية» و«المناطق المقفولة» self-contained في السودان. ووسط قبائل النوبة عملت هذه السياسة على بناء هوية عرقية قبلية مزيفة لهم باستخدام أداتي اللغة والتعليم[69]. وعملت السياسات اللغوية لما بعد الاستعمار والقائمة على الأطر اللغوية-التعليمية التقليدية، والاجتماعية-اللغوية، بفرض الايدولوجيات القومية في أوضاع اجتماعية مثقلة بالتوترات والتناقضات[70]. وقد بقيت سياسة إعادة إنتاج القبلية مكوناً أساسياً لنظم السياسية في السودان منذ الغزو التركي في 1821م، حافظ عليه الحكم الاستعماري بسياسته القميئة، والحكم الاستقلالي بايدولوجية بناء الشعب، والأصولية الإسلامية بايدولوجيتها الكونية، حيث تخفت «القبلية» إما تحت في واجهة علمانيةsecular façade ، أو ظهرت في ثوب ديني religious guise [71]. ويرجع البعض حدوث المجاعة وسط الدينكا في الفترة 1985-1988 بسبب استغلال السودانيين الشماليين لهم لخدمة الحكومة

المركزية والتجار والمانحين الدوليين[72]. وأدت التطورات الحديثة خلال الثلاثة عقود الأخيرة لحدوث تغيير تدريجي ومنتظم في طبيعة الصراع، من الشكل التقليدي ذي الطباع العرقي-الديني إلى آخر حول الموارد، وخاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والموارد في شمال السودان[73].

حدث في السودان عبر قرون عملية «تعريب» تضمنت الإنتشار التدريجي للهوية العربية واللغة العربية وسط سكان شمال السودان. وقد فضلت السياسات الاستعمارية البريطانية صفوة ضيقة من خلال المجتمعات «العربية» عملت بوعي واضح على تطوير وتقوية «مفهوم الهوية القومية العربية السودانية» بتبني مصطلح «سوداني». وبعد خروج الاستعمار أرجع هؤلاء القوميون «التعريب» في سياسة رسمية حثت على تقوية نشر اللغة العربية propagate سريعاً في تخوم جغرافية تتحدث لغاتها المحليّة، ويناقض هذا سياسة ما قبل الاستعمار للتعريب. أصبح لهذا الوضع صلة بالصراعات المدنية في جنوب السودان وجبال النوبة ودارفور، إذ صحب هذه السياسة أيضاً في بعض الأحيان، نمو عقيدة الثقافة العربية والتعالي العرقي والذي ثبتأكثر في دارفور[74]. إلا أن سياسة نشر العروبة قد زادت من حدة sharp-ened وعي الهويات غير العربية أو»الأفريقية» في بعض الأحوال وهيأها لخلق الصراعات. وقد تعرض البقارة المهاجرين ومجموعة الجلابة العرقية في جبال النوبة، والمدعومين من قبل الدولة، بسبب انتهاك حقوق الانسان والإبادة الثقافية والعرقية، لضغوط متزايدة جعلتهم يتركون تقاليد حياتهم وأن يفقدوا الاتصال بأراضيهم ومواردهم الطبيعية الأخرى مما أدى لخلق علاقة مضطربة مع الدولة السودانية[75].

المناقشة:

اتخذ التكوين الجغرافي للسودان منذ أن استقر في فترة الاستعمار البريطاني، شكل الدولة الموحدة ذات الأطراف المتمردة. فقد وجد الاستعمار البريطاني السودان قطراً مقسماً بحدود مزيفة، تجمّع بالقوة من «العرب» والمسلمين «الأفارقة» والمسيحيين ومعتنقي الأديان الأخرى. وفي ظل الاختلاف المتجذر بين السودان «الشمالي» و «الجنوبي» في مستويات التنمية المختلفة كان من الصعب فرض القيم والعادات الاستعمارية في وسط هذا الاختلاف. شهد السودان منذ استقلاله في 1956م قيام الحركات الاحتجاجية العرقية المسلحة والإقليمية التي أدت لمعاناة بشرية عظيمة وأعداد مهولة من النازحين واللاجئين. وقد خلقت هذه الحركات الاحتجاجية تحديات لشرعية الدولة السودانية المستقلة التي يقودها الصفوة المستعربة والمتاسلمة في موقع

السلطة والقوة بحيث يستطيعون تحديد حقوق المواطنة والمسؤوليات. ففي جنوب السودان اعتمد الرجال والنساء في ما يخص جمعياتهم السياسية على القواعد الأولية grassroots التي تنظم وتدعم نفسها ذاتيا، حيث أجبرت على تطوير استراتيجيات للبقاء في أطول حرب أهلية في افريقيا. أما في الوسط النيلي والشمال الأكثر عمرانا وتطورا اقتصاديا وتوجد المؤسسات البريطانية البرلمانية والقوانين، فقد اعتمد الناس على الأحزاب القومية والدينية sectarian، باستثناء اتحاد عام نقابات العاملين[76]. وفي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق لم تطلب الحركات المتمردة حقوق متساوية للمواطنة فقط بل طلبت أيضاً الاعتراف بحقوقهم الخاصة التي تشمل حقوق الأرض، والحكومة، والحكم الذاتي والحفاظ على الهويات العرقية-القومية، ففتحت حواراً حول متطلبات المواطنة، وخاصة في محتوى تعدد الثقافات، وتوحيد reconcile إدعاءات الملكية والآليات المؤسسية المفيدة المطلوبة لخلق علاقة فاعلة بين الدولة ومواطنيها والتركيبات السكانية المحلية[77].

عرف السودان أشكالاً من التقسيم الإداري في العهد التركي تراوح بين النظام المركزي واللامركزي بجيث كان لها دور في تعقيد المشاكل القبلية . فقد أتبعت المديريات رأساً إلى الخديوية في القاهرة وعندما صعب تطبيق المركزية أعيدت اللامركزية، ثم الرجوع للنظام المركزي مرة أخرى في عهد الخديوي سعيد، ثم فشله وإرجاع اللامركزية مرة أخرى في عهد الخديوي اسماعيل عام 1871 حيث جُزّأ السودان الى وجهين قبلي وبحري لكل منها مدير عام يتبع للقاهرة، ثم الغي في 1874م وحلّ محله نظام الحكمدارية الذي ألغي أيضا بتقسيم السودان في 1882م الى خمسة أقاليم هي وسط السودان وبالإقليم الاستوائي وإقليم غرب السودان وإقليم التاكا وملحقاتها. وقد الغي بسبب الثورة المهدية ومن ثم العودة لنظام الحكمدارية[78]. وخلال نصف قرن جرت ثمانية تعديلات وعقب كل تجربة كان الرجوع الى تطبيق نظام الحكمدارية العامة لما أثبته من نجاح في صهر أبناء إقليم واحد تابع لمجلس النظار (مجلس الوزارء) في القاهرة. وقد بلغ عدد المديريات ثلاثة عشر هي كردفان وفشودة ودنقلا وبربر وسنار والخرطوم وفازغلي والتاكا ودارفور والاستوائية بحر الغزال والجهات العليا والبحر الأبيض. وقد طبقت المهدية نظاما إداريا مركزياً قمته المهدي ثم الخليفة عبد الله من بعده ، وعين لكل مديرية مديراً كان يسمى عاملاً يساعده معاونون وبعض كبار رجالات القبائل في تدبير شؤون الادارة. كونت خمسة عشر عمالة هي بحر الغزال ، الجزيرة، البحرين، كردفان، دارفور، بربر، الشلك، الدينكا، دنقلا، جبل ادريس، البحر

الأبيض، البارية الشرقية، شرق النيل الكبير، بحر الجبل، كسلا، طوكر (16 عمالة). وقد واجهت حكومة الحكم الثنائي في عام 1899م مشكلتين إداريتين تختص إحداهما بشمال السودان والأخرى بالسودان جنوب دائرة العرض 10 درجة شمال. فالقبائل النائية وغير المتجانسة في الجنوب لم تقدم تهديدا سياسيا للحكومة الجديدة، كما أن إعادة توحيد pacification أداراتهم سيكون عبئاً ماليا ثقيلاً وربما مدمراً، في السنوات الأولى للحكم الثنائي. ولذلك أخذت عملية إعادة توحيد الجنوب عقود من الزمان مما أدى لتأخر كثير من الأنماط الإدارية البناءة. أما في الشمال فقد وجدت أسس معروفة يمكن البناء عليها. فالشمال كان جزءاً من العالم الاسلامي المتعلم، كما لم يفقد التقاليد والتقنيات الإدارة الغربية التي أدخلها الأتراك إبان فترة حكمهم للسودان[79]. وأنشا الحكم الثنائي ست مديريات هي الخرطوم، سنار، دنقلا، بربر، كسلا، فاشودة، (عدل اسمها الى أعالي النيل عام 1904) بالاضافة الى محافظتي حلفا وسواكن اللتين لم تخضعا لحكم المهدية. واثر الفتوحات التي تمت بعد ذلك أنشات مديريات جديدة ، عليه كونت مديرية كردفان عام 1899 ، جبال النوبة في عام 191 بفصلها عن مديرية كردفان، وبعدها بثلاث سنوات كونت مديرية دارفور ثم مديرية الفونج عام 1924م وهكذا أصبح عدد المديريات 15 مديرية. ونتيجة للازمة العالمية ضمت الكثير من الولايات الى بعضها البعض فتكونت منها تسع مديريات حيث أنشات المديرية الشمالية عام 1935م من ثلاث مديريات هي حلفا ودنقلا وبربر، وفي عام 1936م أنشات المديرية الاستوائية من بحر الغزال ومنقلا، وتكونت كردفان من مديريتي كردفان وجبال النوبة، وفي 1937م أصبحت مديرية النيل الابيض فرعا لمديرية النيل الازرق ثم أدمجت في مديرية واحدة سميت مديرية الجزيرة والتي عدل أسمها إلى مديرية النيل الازرق عام 1942م، وبقيت مديريات الخرطوم وكسلا وأعالي النيل ودارفور كما هي. وفي 1948م انفصلت مديرية بحر الغزال عن المديرية الإستوائية. واستمر هذا التقسيم الاداري حتى أوائل الحكم الوطني، وأبقي عليه مع تخفيض مديرية الخرطوم إلى درجة محافظة برئاسة نائب مدير كما كانت من قبل. ومنذ أوائل الخمسينات بدأ الشروع في نظام حكم جديد في السودان حيث تم التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير مصير السودان في 12 فبراير 1953م[80]. وتمت مقابلة الطلب على التغير الثوري بعد مايو 1969م بنظام الحكم الشعبي المحلي People's Local Government System لعام 1971م بتوجهاته نحو الديموقراطية والإشتراكية وأبدل بآخر في 1981م والذي تفادى التوجيهات والأحكام prescription وتميز بالمرونة في التفسير ووفّر أساساً لإدارة

أكثر فاعلية[81]. ولا تعد ندرة الموارد البشرية والمالية في السودان، والحفاظ على السيطرة السياسية المحكمة على الولايات الجديدة بجانب زيادة أعدادها، مثقباً augur قادراً على تعامل الولايات الجديدة مع مشاكلها التنموية. فقد أضافت اتجاهات التخطيط الإقليمي الحديثة مثل تعريف الفرص، وتحريك الموارد، وتطوير التنمية على المستويين المحلي والإقليمي، تحديات جديدة لتلك التحديات الموجودة منذ تطبيق نظام اللامركزية الادارية في السودان. وتحتم الاختلافات البيّنة في السودان تطبيق بعض أوجه الادارة اللامركزية عبر الادارات والحكومات المحلية والإقليمية للاستجابة لتطلعات المجموعات التي تواجه مشاكل متعددة في مختلف أجزاء القطر[82]. ورث السودان بعد خروج الاستعمار نظاماً اقتصادياً ثنائياً يتكون من قطاع عريض من الزراعة التقليدية الريفية وقطاع حديث صغير غير زراعي. وبقيت هذه الازدواجية الوظيفية حتى تصدير أول سفينة بترول في عام 1999م. إضافة لذلك أدت المؤسسات التي تفتقد الخبرة والتي تولت إدارة الاقتصاد إلى مشاكل هيكلية متداخلة أبطات النمو وخاصة خلال السبعينات. كما أن السياسات الزراعية التي أتبعت منذ منتصف الستينات قد فضلت التوسع في المحاصيل النقدية محفزة بقيمتها التصديرية المرتفعة وأعطت أهمية أكبر لزراعة المحاصيل الغذائية لضمان الأمن الغذائي. ودشنت الحكومات المتتالية سلسلة من خطط التنمية حيث تم إما إعادة صياغتها أو إلغاءها بسبب فشل السياسات أو تغير الحكومات. وبعيداً عن مشاكل التنمية، فقد فاقم الجفاف المتكرر والصراعات المسلحة والعقوبات والحصار الاقتصادي الحديث من الأوضاع[83].

تواجه مجموعات البدو في السودان عمليات تهميش مركبة أسرعت بها أكثر قوانين الأراضي وخطط التنمية غير الموجهة التي وضعتها الدولة، كما تفاقمت أكثر بترك الأليات التقليدية المحلية التي تحكم العلاقات بين الأفراد والمجموعات في المناطق الريفية وتنظم استغلالهم للموارد الطبيعية المتاحة. فقد تعرف الدارسون لتلك المجموعات منذ خمسينات القرن الماضي وما تلاها على ثلاثة أنواع من نظم البداوة. النوع الأول هو البداوة الرعوية pastoral nomad-ism وتعني الحركات المنتظمة للأشخاص ومجمل الأسرة في البحث عن المرعى والماء، حيث المراعي في الغالب غير متصلة وترتبط بممرات اتصال «مسالك». ولكل مجموعة حقوق تقليدية وحصرية للإقامة والاستفادة من التخوم territo-ry، وتسمى هذه الحقوق بدار المجموعة «وطن» حيث يحفظ راس المال في هيئة حيوانات. ولكن تقلصت هذه التخوم بسبب الزراعة المطرية التقليدية المدعومة باستراتيجيات التنمية التي تتبناها الدولة. والنوع الثاني هو شبه-البداوة، أو

البداوة الزراعية، حيث يُترك جزء من الأسرة في الدار «الوطن» بينما يتحرك الباقون مع الحيوانات للبحث عن المراعي الجيدة والماء. وينخرط المتبقين في مختلف الحرف أغلبها ترتبط بالزراعة.والنوع الثالث هو البداوة المقيمة-trans-humance وهي شكل من البداوة يمارسها المزارعون المستقرون في نطاق ضيق حول القرى. ومن الصعوبة تمييز هذه المجموعات ككيانات منفصلة، والنوع الغالب هو البداوة-الزراعية التي يمارسها كل هذه المجموعات. ومنذ منتصف الأربعينات هدفت سياسات الدولة في شأن الأراضي، والتي وضعتها الادارة الاستعمارية وما تلاها من حكومات وطنية، إلى تهميش البدويين. فقد أوصى تقرير لجنة حفظ التربة لعام 1944 بأن البدويون الرعاة ينافسون المزارعين المستقرين على الأراضي ومن الواجب اعتبار حقوق المزارع أولويةً لأن العائد من المحصول الذي ينتجه بالنسبة لوحدة المساحة التي يستغلها أكبر مقارنة ما للبدوي. واتبع المخططون الوطنيون أنصار توطين البدو، نفس السياسة. واستحوذ الاستثمار في الزراعة المطرية الآلية على معظم الأراضي التي تستخدمها مجموعات البدو في معظم أجزاء القطر مما خلق صراعات حادة بين مجموعات البدو ومالكي المشاريع الزراعية والمجتمعات المستقرة القريبة لمناطق الرعي. وتفاقم الأوضاع أكثر بسبب الحرب الأهلية التي أنكرت على البدو، الذين اعتادوا على الحركة جنوباً، الوصول الى المراعي. ووضعت استراتيجيات ونماذج لتنمية قطاع البداوة، ولعب فيها البدو دورًا مهماً مما أثر على نظم الانتاج الريفي. وكان أكثرها تطبيقاً هو نموذج استقرار البدو منذ أواخر الخمسينات والستينات والذي اعتبر نظام البداوة متخلفا وبسيطا حيث شجع البدو على الاستقرار والتكامل في المجتمعات المستقرة [84]. من المعروف أن التطور الاقتصادي لا يؤثر على كل المجتمعات بمستوى واحد. فالبدوي من كردفان أو دارفور قد لا يتفاعل مع التغيرات التكنولوجية بنفس الطريقة التي يتفاعل بها المزارع المستقر في الولاية الشمالية.

من الممكن أن يؤدي تدهور الأراضي إلى التغير المناخي في السودان. فقد تمت ملاحظة درجات مرتفعة من الحرارة، وأمطار قليلة، وفترات طويلة لسطوع الشمس والإشعاع الكوني، ومعدلات مرتفعة من البخر-نتح خاصة خلال الفصل الرطب بجانب تغيرات في تذبذب الملاحظات السنوية والشهرية[85]. وتشير مختلف الدراسات أن 120 مليون هكتار من الأرض، متضمنة 64 مليون هكتار من الترب، قد تدهورت بدرجات مختلفة لها ارتباطات قوية مع معدلات الكثافة السكانية في مختلف النطاقات الجافة وشبه الجافة حيث يعيش 70% من سكان السودان[86]. لقد بدأت مشكلات نقص مياه الشرب في الأربعينيات

من القرن الماضي عندما زادت كثافة السكان حول مصادر المياه مما تسبب في زيادة تركزات الإنسان والحيوان، والصراع بين الأفراد والمجموعات القبلية، والتدهور البيئي، وإزالة الغطاء النباتي. وقد أدركت الحكومة مبكراً هذه المشكلة وتبنت عدداً من المشاريع الطموحة لتحسين مصادر المياه الريفية في السودان تختلف من منطقة لأخرى. ويعني تحسين مصادر المياه في المناطق الجافة زيادة كمية المياه، أما في المناطق الأقل جفافا فهو أكثر من مسألة جودة لمقالبة أدنى متطلب يومي من المياه للإيفاء بشروط الحياة الصحية والطبيعية والذي تقدره منظمة الصحة العالمية ب 18 لتراً (4 جالون). ويبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للفرد في السودان حولي 7 لترات (1.5 جالون)، ويعتبر عدم التوازن بين كمية المياه المطلوبة للحياة الصحية والإستهلاك الحقيقي هو المشكلة المركزية لإمدادات المياه الريفية في السودان[87]. وهناك دور فاعل لأي سياسة في تأثيرها على الفقر ومشاكل تدهور الأراضي. فقد أظهرت دراسة مقارنة عن عائدات الصمغ العربي في النظام الزراعي الغابي الذي يمارسه المزارعون الفقراء في شمال السودان أن السياسات قد لعبت دوراً مؤثراً في هذا الجانب، فقد وجدت ارتباطات بين الفقر والبيئة أدت لتدهور الأراضي. وتؤثر السياسات سواء كانت «جيدة» أو «سيئة» على التحفيز الاقتصادي وتحدد قرارات الأسر الريفية الفقيرة للحفاظ على أراضيها أو تدهورها[88].
وينتج السودان سنوياً 18.6 مليون طن من متبقي المحاصيل. وقد استنزفت الحروب والجفاف معظم مصادر الطعام هذه[89]. وكان من المتوقع أن يحقق السودان معدلات نمو عالية بعد الاستقلال بسبب الأراضي الزراعية الواسعة والغنية ومكون الثروة الحيوانية المعتبر والموارد البشرية المقتدرة. ولكن لم يتحقق جزء كبير من ذلك في الخمسة عقود الأخيرة. فبعد التمتع بمعدلات متوسطة من النمو والاستقرار الاقتصادي حتى 1975، بدأ السودان في الدخول في مشاكل بنيوية عميقة. ويرجع جزء من ذلك للسيلسات الاستعمارية. فقد أدخل الإداريون البريطانيون معظم أجزاء أفريقيا المدارية، ومنها السودان،في نظام التبادل العالمي بإدخال بعض المحاصيل النقدية الأساسية مما أثر على تطور الفلاحة الاكتفائية وفرض عوامل خارجية عليها. وأعتمد النجاح في انتاج المحاصيل النقدية على العلاقة بين ذلك المحصول وتعقيدية المحاصيل الغذائية وآلية التبادل. ومثال ذلك ما حدث في منطقة مريدي في جنوب السودان[90].
لقد ارتبطت أسباب الفقر الريفي في السودان بالتحيز نحو الحضر من قبل استراتيجيات التنمية منذ الاستقلال[91]. ورغم الجهود التي بذلت لتقليل الفقر في السودان إلا أنه لا يزال منتشرا بصورة واسعة[92]. ويظهر الفقر في

السودان حدوثية منخفضة ذات ابعاد متعددة للأطفال والبالغين واختلافات بين الولايات[93]. كان أكثر من نصف الشعب السوداني بعد الاستقلال يعيش تحت خط الفقر وسعت حكومات ما بعد الاستقلال للتخفيف منه. وبالمقارنة مع ماليزيا التي تشبه السودان كثيرا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، نجحت ماليزيا في تخفيض الفقر من 52.4 % في عام 1970 إلى 1.2% عام 2015 بينما حدث تقدم قليل في السودان. ويرجع هذا النجاح الى السياسات الوطنية التي وضعت للنمو، واستبعاد السياسات المفروضة بواسطة المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، والاتاحية والاتصال لتحديث بيانات الفقر، والقدرة على تطبيق السياسات وفوق كل ذلك الإرادة السياسية، وهو عكس الوضع في السودان[94].

من المرجح ارتباط الصراع القبلي في السودان بالإرث التاريخي لمسألة الرق. فمن ضمن الاهداف المختلفة التي دفعت محمد على باشا لفتح السودان هو القبض على العبيد السود. وقد ظهر ذلك جليّاً عندما كتب لابنه»أنت واعي جيداً بأن مهمتك في هذه الأجزاء ليس لها غرض آخر سوى جمع الزنوج»[95]. وكان هذا عاملاً رئيسياً في قيام الثورة المهدية واخراج المصريين من السودان[96]. ورغم الغاء العبودية إلا أنها بقيت داخل اقتصاد الظل[97]. وقد وجدت دلائل تاريخية تختص بتوسع تجارة الرقيق والعاج خلال فترة الحكم التركي-المصري في السودان بين 1820-1881 وذلك في ثلاثة مواقع ترتبط بهذه التجارة حول مدينة رمبيك في جنوب السودان. وقد ساعد تأسيس الحكم التركي-المصري على خلق الأحوال للتوسع عن طريق حملات صيد الرقيق في جنوب السودان وإنشاء سلسلة من المعسكرات أو الزرائب في هذه المناطق[98]. واقتصر استخدام المهدية للرق في الاستخدام الداخلي وتصديرهم من السودان. وتحت الاستعمار البريطاني لم تنخفض تجارة الرقيق أساساً بسبب أن البريطانيون أرادوا عمالة رخيصة «حرة» لجني القطن الذي يحتاجونه في مصانع النسيج المتزايدة[99]. وقد تطورت بنية هرمية تاريخية تأطرت مؤسسياً في المكون السياسي للسودان بحيث يمكن التعرف على مركزية الأسطورة التاريخية للاسترقاق والاستعمار في سودان ما بعد الاستعمار[100]. لقد عمل الإستعمار على جلب القبائل المسلمة من شمال نيجيريا للعمل في مشروع الجزيرة وغيره. ولا يعتب نظام الرق جديداً في نيجيريا إذ امتلكت نيجيريا أكبر التجمعات للمالك الإقطاعية في أفريقيا. ففي الشمال توجد ممالك الهوسا-الفولاني والنوب والاقالا، وفي الجنوب الغربي ممالك اليوروبا، وفي الغرب الأوسط ممالك بنين-ادو ، ومشيخات جيكي واقبو، وفي الجنوب الشرقي جيوب دول مدينة اقبو على امتداد نهر النيجر، حيث كانت مجتمعات اقطاعية قبل مجيء الاستعمار[101]. وكان لإلغاء الاسترقاق في شمال السودان slavery abolition أثاراً اقتصادية واضحة[102].

توجد علاقة بين تكوين الدولة السودانية والهويات السياسية في إطار الصراع السوداني. ويعتبر البعض الصراع في سودان ما بعد الاستقلال في الأصل صراعاً بين التيار العربي-المصري الذي يمثله أحزاب الإتحادي والبعث العربي والناصري وأحزاب أخرى، والتيار الفولاني الأفريقي الذي يمثله أحزاب الأمة والمؤتمر الوطني والشعبي وتحرير السودان وأحزاب أخرى[103]. ويرى البعض أن فترة حكم الإنقاذ التي استمرت لمدة ثلاثين عاماً قد أضعفت وضعية السودان وسط المجتمع الدولي، ليس بسبب توجهاته الدينية، ولكن بسبب سجله في حقوق الانسان ودعمه للإرهاب الدولي[104]، مما فاقم من الأوضاع الاقتصادية وزاد من حدّة الصراع القبلي في السودان الذي أصبح أحد أذرع محاربة الحكومة من قبل الحركات المسلحة.

يمكن أن نخلص من هذا المقال إلى النتائج الأتية:

(1) لعبت العوامل البيئية-الجغرافية دوراً مؤثراً في الصراع القبلي للسودان نتيجة لغياب التخطيط البيئي-المحلي المناسب.

(2) قد يعزى الصراع القبلي في السودان لعدم اكتمال مفهوم «الوطن» لدى نسبة كبيرة من المواطنين بسبب انتشار الأمية وسياد المفاهيم القبلية.

(3) كثير من أوجه الصراع القبلي الحادث الآن قد يرتبط بالنواحي التاريخية لتكوين الدولة السودانية وإرث التفاوت العرقي.

(4) تطبيق النظم الإدارية الحديثة في «السودان القبلي الموروث» وغير المهيأ لاستيعابها لعب دوراً كبيراً في تواصل الصراع القلي على مدى العقود.

(5) للأطماع السياسية الحزبية والايدولوجية دور في توجيه الصراع القبلي للمصالح السياسية للأحزاب والجماعات المتمرة.

(6) ساهم المناخ السياسي العالمي في التأثير على الصراع القبلي في السودان من خلال دعهم وتبنيه للحركات المسلحة التي يغلب على بعضها الطابع القبلي.

يحتاج السودان للتقليل أو الحدّ من الصراع القبلي بحسن إدارة الموارد الطبيعة ومراعاة ظروف البيئة الجغرافية بالاعتماد على «حتمية» الواقع المحلي بخصائصة المكانية والسكانية والتاريخية، والاستفادة من الإرث الأخلاقي والقِيمي للقبائل السودانية مع بذل نشر التعليم وثقافة السلام.

المصادر والمراجع:

(1) Halvard Buhaug, Scott Gates.2002. The geography of civil war. J. of peace research 39 (4): 417-433.

(2) Halvard Buhaug, Scott Gates.2002. The geography of civil war. J. of peace research 39 (4): 417-433.

(3) Colin Flint, Paul Diehl, et al. 2009. Conceptualizing conflict space: Toward geography of relational power and embeddedness in the analysis on interstate conflict. Anals of the Association of American Geographers 99 (5): 827-835

(4) Elke Grawert.2008. Cross-border dynamics of violent conflict: The case of Sudan and Chad. Jpurnal of African and Asian studies 43 (6):595-614.

(5) Benjamin J Cohen. 2018. The geography of money, Cornell University Press.

(6) Jamie Peck.2003. Geography and public policy: mapping the penal state. Progress in Human Geography 27 (2):222-232.

(7) Richard E Bilsborrow.1992. Rural poverty, migration, and the environment in developing countries: three case studies. World Bank Publications, Washington.

(8) El-Sayed El-Bushra, Naila B Hijazi.1995. Two million squatters in Khartoum urban complex: The dilemma of Sudan's national capital. GeoJournal 35 (4): 505-514.

(9) يعتبر السودان قبل إنفصال الجنوب في عام 2011م أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة (2.411 مليون كلم ^{2}).

(10) Barbour, H.K. 1961. Geography of Sudan, Oxford University Press, London.

(11) Abdeen Mustafa Omer.1997. Compilation and evaluation of solar and wind energy resources in Sudan. Renewable energy 12 (1):39-69.

(12) Abdeen Mustafa Omer.2008. On the wind energy resources of Sudan. Renewable and sustainable energy review 12 (8): 2117-2139.

(13) Geological Research Authority of the Sudan. 2006. International event partners. Compiled by Obued A. and Abel Rahman. GRAS, Khartoum.

(14) E Shekarchi.1979. The mineral industry in Sudan. Mineral Yearbook

(15) Asir Sidahmed.2013. Oil and politics in Sudan. Sudan Diviede, 103-120. Link.springer,com

(16) E A Farah and N Barazi.1997. Groundwater resourcesin a semi-arid area: a case study from central Sudan. Journal of African earth sciences 25 (3):453-466.

(17) Blockhuis W A. 1993. Vertisols in the central clayey plains of Sudan. Washington dissertation abstracts 158 (12).

(18) Library of Cobgress. 2007. Soils of Sudan. https://country studies.us./sudan/31.htm.
(19) Mubarak M.O.1982. "The vegetation of central Sudan" In: Williams A J. et al. 1982: A land between two Niles
(20) Mike Hulme.1990. The changing rainfall resources of Sudan. Transactions of the Institute of British Geographers 15 (1): 21-34.
(21) El Warrag, A A Elfeel, EA Elsheikh.2002. Forest genetic resources conservation in Sudan. Forest Genetic Resources 30, 48-51, fao.org.
(22) Abdeen M Omer.2005. Biomass energy potential and future prospects in Sudan. Renewable and sustainable energy reviews 9 (1):1-27.
(23) Babiker I. Barsi.2018 . Nile Water Resources.
(24)) Babiker I. Barsi. 2018. Nile Water Resources.
(25) Osman El-Tom Hamad and Atta El-Battahani. 2005. Sudan and the Nile Basin. Aquatic sciences 67 (1):28-41.
(26) S E Dawelbeit, F M Salih, O A Dahab, E H Ahmed. 2010. Status of fertilization and crop nutrition in irrigated agriculture in Sudan: Fertilizer use in Sudan.Research Findings: e-ifc.No 22.
(27) S E Dawelbeit, F M Salih, O A Dahab, E H Ahmed. 2010. Status of fertilization and crop nutrition in irrigated agriculture in Sudan: Fertilizer use in Sudan.Research Findings: e-ifc.No 22.
(28) Brian C D'Silva and Ibrahim El Badawi. 1988. Indirect and direct taxation of agriculture in Sudan: The role of the government in agriculture surplus extraction. American journal of agricultural economics 70 (2): 431-436.
(29) Khalid HA Siddig and Babiker Idris Babiker.2012. Agricultural efficiency and trade liberalization in Sudan. African journal of agricultural and resource economics 7 (311-2016-5599), 51-69.
(30) د. أبوشورة
(31) وفق تعداد السكان في عام 2008م
(32) Jonathan Robinson. 2005. Desertification and disarray: the threats to plant genetic resources of southern Darfur, western Sudan. Plant Genetics Resources 3 (1):3-11.
(33) IM El Tahir and M Taha Yousif.2004. Indegenous melons (Cucumis melo L.) in Sudan: a review of their genetic resources and prospects for use as sources of disease and insect resistence. Plant genetic resources newsletter. Agris.fao.org.
(34) Farida Mahgoub.2014. Current status of agriculture and future challenges in Sudan. Nordiska Afrikainstitutet.
(35) IA Babiker.2015. Animal feed industry in Sudan, current status, problems and prospects. J Dairy Vet Anim Res 2 (3):0036.

(36) بلـغ عـدد سـكان السـودان الشـمالي حـوالى 30,9 مليـون نسـمةوفق التعداد السـكاني لعام 2008.

(37) Amir Idris.2005. Conflict and politics of identity in Sudan. Springer. Books.google.com

(83) مصطفـى حسـين. 2015. علـم الوراثـة يقـول : في السـودان أصـل البشريـة.. 90% مـن السـودانيات يحملـن جينـات متصلـة منـذ مائـة الـف عـام. موقـع النيلـين. www.alnilin.com

(93) علـم الوراثـة في سـكان شرق أفريقيـا : عنـصر النيـل – الصحـراء في المشـهد الوراثـي الأفريقـي.mediatekstore.com

(40) Raid A Bayoumi, Nilmani Saha.1987. Some blood genetic markers of the Nuba and Hawazma tribes of Western Sudan. American journal of physical anthropology 73 (3): 379-388.

(41) أحمـد قاسـم احمـد. 2019. الهجـرات العربيـة إلى أفريقيـا وأثرهـا في نـشر الثقافـةالعربيـةالإسـلاميةجنـوبالصحـراء.قـراءاتأفريقيـة.Qratafrican.com

(42) أحمـد قاسـم احمـد. 2019. الهجـرات العربيـة إلى أفريقيـا وأثرهـا في نـشر الثقافـة العربيـة الإسـلامية جنـوب الصحـراء. قـراءات أفريقيـة. Qratafrican.com. (أنـواع العلـوم والمعـارف).

(43) Peter Bechtold.1990. More turbulence in Sudan: a new politics this time?. Middle East Journal 44 (4):579-595.

(44) Rushdi A. Hanin.1963. Economic development and internal migration in the Sudan. Sudan Notes and Records 44: 100-119.

(45) Gunnar M Sorbo.2010. Local violence and international intervention in Sudan. Review of African political economy 37 (124):173-186.

(46) Yasin Abdalla Eltayeb Elhadary and Narimah Samat. 2011. Pastoral land rights and protracted conflict in eastern Sudan. The journal of Pan African studies 4 (8):74-90.

(47) Johnanthan B Bascom.1990. Border pastoralism in eastern Sudan. Geographical review, 416-430.

(48) Jonathan Robinson. 2005. Desertification and disarray: the threats to plant genetic resources of southern Darfur, western Sudan. Plant Genetics Resources 3 (1):3-11.

(49) Gunnar M Sorbo.2010. Local violence and international intervention in Sudan. Review of African political economy 37 (124):173-186.

(50) Mona Ayoub.2006. Land and conflict in Sudan. Peace by piece addressing Sudan's conflict accord 18. Rc-services-assets.s3.eu-west-1.

(51) Mona Ayoub.2006. Land and conflict in Sudan. Peace by piece addressing Sudan's conflict accord 18. Rc-services-assets.s3.eu-west-1.

(52) Munzoul A M Assal.2006. Sudan: Identity and conflict over natural resources. Development 49(3):101-105.

(53) Mohamed Suliman, Stiftung E. et al.2005. Ecology, politics and violent conflict. Sudanese journal of human rights' culture and issues of cultural diversity, issue 1: 1-25.

(54) Sumaya Ahmed Zakieldeen. 2009. Adaptation to climate change: A vulnerability assessment for Sudan. Gatekeeper series/ International Institute for Environmental and Development, Sustainable Agriculture and Rural Livelihoods Programme; 142.

(55) Michael Hulme.1994. Global climate change and the Nile Basin. The Nile sharing a scarce resource. Cambridge University Press, 139-162

(56) Ali Taha Ayoub.1998. Extent, severity and causative factors of land degradation in the Sudan. Journal of arid environments 38 (3):397-409.

(57) Tgel Anbia Ali el Dawi. 1975. Migration in Western Sudan. Sudan Notes and Records 56:160-175.

(58) B Badri, S Osama.2000. Environmental crisis and its impact on women, the case of the Sudan. Women5: 4-7

(59) Edinam K Glover, ElNour A Elsiddih.2012. The causes and consequences of environmental changes in Gedaref, Sudan. Land Degradation and Development 23 (4):339-349.

(60) Abdelbagi A Babiker.1982. The role of rural industries in the arid and semi-arid areas of the Sudan. GeoJournal 6 (1): 49-55.

(61) Sara Pantuliano.2002. Sustaining livelihoods across the rural-urban divide. Pastoral land tenure series.IIED.researchgate.net.

(62) El Fatih Ali Siddig, Khalid El-Harizi, Bettina Prato. 2007. Managing conflict over natural resources in greater Kordofan: some recurrent patterns and governance implications. Ageconsearch.umn.edu

(63) HRL Davies. 1986. The human factor in developmet: some lessons from rural Sudan. Applied Geography 6 (2): 107-121.

(64) Francis M Deng.2006. Sudan: A nation in turbulent search of itself. The Annals of the American Academy of political and social sciences 603 (1):155-162.

(65) Ulrich Mans.2004. Briefing: Sudan: the new war in Darfur. Africa Affairs 103 (411): 291-294.

(66) Mohamed Suliman.1998. Resource access: a major cause of armed conflict in the Sudan, The case of Nuba mountains. International workshop on community – based natural resource management, Washington DC, 10-14, 1998.

(67) Scopas Pogge.2008.The first Sudanese civil war: Africans, Arabs, and Israelis in the southern Sudan, 1955-1972. Springer

(68) Issa M El Shair.2015. Ethnic groups and the emergence of South Sudan: A study in socio-political geography. J. of social affairs 52 (2454):1-26.

(69) Ashraf Kamal Abdelhay.2010. The politics of writing tribal identities in the Sudan: The case of the colonial Nubal policy. Journal of multilingual and multicultural development 31 (2): 201-213.

(70) Ashraf Kamal Abdelhay.2010. The politics of writing tribal identities in the Sudan: The case of the colonial Nubal policy. Journal of multilingual and multicultural development 31 (2): 201-213.

(71) Mahmud El Zain.1996. Tribe and religion in the Sudan. Review of African political economy 23 (70):523-529.

(72) David Keen.1991. A disaster for whom ? Local interests and international donors during famine among the Dika of Sudan. Disaters 15 (2): 150-165.

(73) Mohamed Suliman. 1977. Civil war in Sudan: The impact of ecological degradation. Contributions in Black Studies 15 (1),7. https://scholarworks.umass.edu.

(74) Heather J Sharkey.2008. Arab identity and ideology in Sudan: The politics of language, ethnicity, and race. Sfrican affairs 107 (426):21-43.

(75) Mohamed A Mohamed Salih. 1995. Resistence and response: ethnocide and genocide in the Nuba Mountains, Sudan. GeoJournal 36 (1):71-78.

(76) Fatima Ahmed Ibrahim.2000. Sudanese women under repression, and the shortest way to equality. Frontline Feminisms: Women, war, and resistence, 129-39.books.google.com

Amir Idris.2012. Rethinking identity, citizenship, and violence in Sudan. Int. J. of(77) Middle East studies 44 (2), 324-326.

(78) محمد أزرق سعيد. 2016. التحولات الإدارية والتقسيم الإداري للسودان في تاريخه الحديث. وكالة السودان للأنباء www.suna.net

(79) Lilian Anderson. 1963. Educational development and administrative control in the Nuba Mountains region of the Sudan. Journal of African History 4 (2):233-247.

(80) محمد أزرق سعيد. 2016. التحولات الإدارية والتقسيم الإداري للسودان في تاريخه الحديث. وكالة السودان للأنباء www.suna.net

(81) Malcom Norris. 1983. Sudan: "Adminstrative versus political priorities" In: Local government in the Third World; the experience of tropical Africa/ ed. By P. Mawhood. Pp. 49-73. Africabib.org

(82) J P Guimaraes.1997. The new federal system in the Sudan: some main aspects and implications for planning. Eastern Africa social sciences research review 13 (1): 37.

(83) Khalid Siddig. 2010. Macroeconomy and agriculture in Sudan: Analysis of trade policies, external shocks, and economic bans in a computable general equilibrium approach. SSRN 1684084.

(84) Barbara Casciarri and Abdel Ghaffar M.Ahmed.2009. Pastoralists under pressure in present-day Sudan: an introduction. Nomadic people 13 (1):10-22

(85)) Nadir Ahmed Elagib, Martin G Mansell. 2000. Climate impacts of environmental degradation in Sudan. GeoJournal 50(4): 311-327.

(86) Ali Taha Ayoub.1998. Extent, severity and causative factors of land degradation in the Sudan. Journal of arid environements 38 (3):397-409.

(87) Yagoub Abdalla Mohamed, Mohamed el-Hadi Abusin.1985. Rural population and water supplies in the Sudan. Population and development projects in Africa, 254. International Geographical Union. Commission on Population Geography. Cambridge University Press.

(88) Edward B Barbier. 2000. The economic linkages between rural poverty and land degradation: some evidence from Africa. Agriculture, ecosystems and environment 82 (1-3): 355-370.

(89) IA Babiker.2015. Animal feed industry in Sudan, current status, problems and prospects. J Dairy Vet Anim Res 2 (3):0036.

(90) Cleophas Lado.1988. Some aspects of cotton as a cash crop development in an historical perspective in Maridi District, Southern Sudan. J. of Eastern African research and development, 24-43.

(91) Adam Yagoob, Ting Zou. 2016. Ptterns of economic growth and poverty in Sudan. J. of economic and sustainable development 7 (2),2016.

(92) Mutasim Ahmed Abdelmawla.2014. The impact of Zakat and knowledge on poverty alleviation in Sudan: An empirical investigation (1990-2009). J. of economic cooperation and development 35 (4):61-84.

(93) Paola Ballon, Jean-Yves Duclos.2015. Multidimensional poverty in Sudan and South Sudan. OPHI working paper No,93

(94) Hillo Abdelatti, Yassin ELhadary, Narimah Samat.2016. Addressing poverty in Sudan and Malasyia: A story of success and constraints. J. of sustainable development 9 (2): 206-220.

(95) Gerard Prunier.1992. Military slavery in the Sudan during the Turkiyya, 1820-1885. Slavery and Abolition 13 (1):129-139.

(96) Reda Mowafi. 1981. Slavery, slave trade and abolition attempts in Egypt and Sudan 1820-1882. Esselte stadium, Lund. Africabib.org

(97) Kevin Bales. 2000. Expendable people: Slavery in the age of globalization. Journal of international affaits, 461-484.

(98) Paul Lane, Douglas Johnson. 2009.T"he archeology and history of slavery in South Sudan in the nineteenth century". In A. Peacock (ed), The frontiers of the Ottoman world. Pp.509.

(99) Richard Lobban.2001. Slavery in the Sudan since 1989. Arab studies quarterly, 31-39. Jstor.org

(100) Amir Idris.2005. Conflict and politics of identity in Sudan. Springer. Books. google.com

(101) Ikenna Nzimiro. 2011. Feudalism in Nigeria. Toward Marxist anthropology: Problems and prospects, 337-363.

(102) Peter FM McLoughlin.1962. Economic development and the heritage of slavery in the Sudan Republic. Africa 32 (4):355-391.

(301) سيف الدين بابكر. 2018/03/10. السودان اليوم في صراع بين التيار العروبي المصري والتيار الأفريقي الفولاني منذ 1956 فمن ينتصر؟. سودانيز-اون-لاين.https://sudaneseonline.com

Donald Petterson.2009. Inside Sudan: political Islam, conflict, and catastrophe. (104) Basic Books. Google.com.

النزاعات بولاية كسلا

(أسبابها وعلاجها- رؤية استشرافية)

أ. د.حاج حمد تاج السر حاج حمد البولادي

قسم الدراسات الإسلامية - كلية الدراسات الإسلامية - جامعة كسلا

مقدمة:

تتصف ولاية كسلا بالتعايش السلمي بين أفراد مجتمعها المتماسك ، المبني على القيم الإسلامية السمحة،والأخلاق النبوية الكريمه، ولكن قد يعكر صفو هذا التعايش بعض النزاعات التي تحدث بين الأفراد والجماعات في مجتمع الولاية بين الحين والآخر، والتي لابد من البحث فيها وفي أسبابها، وهذا ما هدف إليه هذا البحث للوقوف على النزاعات بولاية كسلا ، مع إبراز الأسباب والعلاج للنزعات وآلية فضهاحسب العادات والتقاليد والأعراف المحلية بنظام القلد.

ولاية كسلا الموقع والموارد:

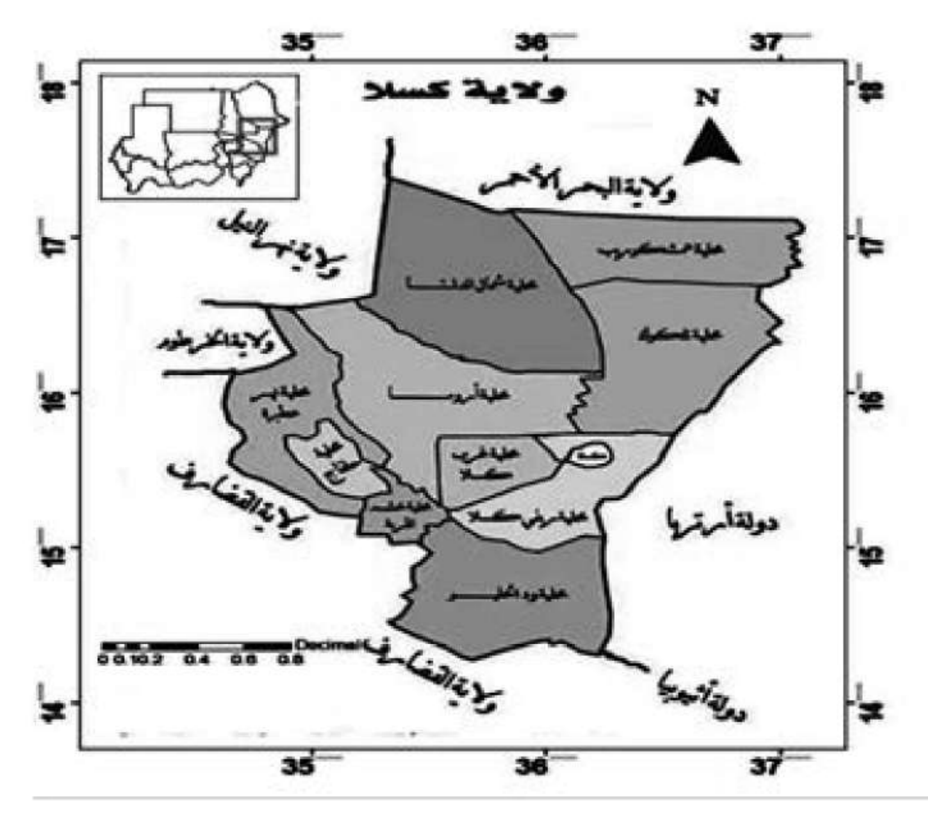
تعتبر ولاية كسلا واسطة عقد ولايات شرق السودان الثلاث، وهي القضارف وكسلا والبحر الأحمر،حيث كانت هذه المجموعة هي التي تكون إقليم شرق السودان سابقاً ، وعاصمة الولاية هي مدينة كسلا.

الموقع والحدود:

(1) تقع الولاية بين خطي طول 34:40غرباً و37 شرقاً وخطي عرض 17:15 شمالاً و14:45 جنوباً . واجمالي عدد سكان الولاية:2,061,266، منها الذكور :1,138,419 ، والاناث : 922,847 .

وتحدها دولة أريتريا بحدود تبلغ(235) كم، ودولة أثيوبيا بحدود تبلغ (17) كم، شرقاً بحدود خارجية .وحدود داخلية مع ولاية البحر الأحمر في الشمال وولاية نهر النيل والخرطوم فى الشمال الغربي، وولاية القضارف في الجنوب الغربى والخرطوم غرباً،وتبلغ مساحتها (42.285) كلم مربع، تمثل مساجتها 2.25 %من مساحة السودان الكلية. ويبلغ عدد سكانها (1.789.806) نسمة، و أصبحت بفضل الله و تلاقح الإثنيات وتلاقي العرقيات وطيب المعشر بين أهلها أصبحت ولاية لكل أهل السودان، باختلاف مشاربهم وتمازج أعراقهم، وتتكون الولاية من إحدى عشرة محلية، تسع منها ريفية التكوين بينما تعتبر محليتا مدينة كسلا وحلفا الجديدة مركزان حضريان.

و تعتبر كسلا الولاية السادسة من حيث عدد السكان في السودان.وغالب سكان الولاية هم قبائل البجة السكان الأصليين للمنطقة،وقبائل البجة مجموعة كبيرة عدها محمَّد أدروب أوهاج حيث قال :(أنَّ قبائلَ البجه الأساسيةَ في الوقتِ الحاضرِ،من الشمالِ للجنوبِ،هي: البشاريون،الأمرأر،الأرتيقا، الأشراف، الكميلاب، الهدندوة، الملهيتكناب ، الحلنقة، و البنوعامر والحباب). (2)



ويتحدث سكان ولاية كسلا في الغالب الأعم اللغة العربية ،اذ إنها هي القاسم المشترك بين القبائل المختلفة، هذا داخل المدن وعند اختلاط القبائل بعضها مع بعض، وعندما ترجع كل قبيلة لموقعها تتحدث لغتها الخاصة بها،أما البجه فلغتَهم الحامية المسماةَ (بالتبداوي) أو بداويت، باستثناءِ البني عامر والمجموعاتِ الجنوبيةِ الملتحقةِ بهم الذين يتحدثون لغةَ (التقري) أو التقرينية، وهي لغةٌ ساميةٌ منتشرةٌ في أرتريا وشمالِ بلادِ الحبشةِ. [3]

المناخ : – أما المناخ في ولاية كسلا فهو شبه مداري تسوده الرياح الشمالية الشرقية شتاءا والرياح الجنوبية الغربية خلال فصل الخريف وأهم معالم المناخ :-

- معدل الحرارة العظمي يتراوح بين 33.5 – 44.5 درجة مئوية 0
- معدل الحرارة الصغرى يتراوح بين 16.8 – 26.2 درجة مئوية 0
- معدلات الامطار : تتراوح معدلات الامطار بين 104 ملم شمال الولاية و300 ملم جنوب الولاية .

المســاحات الصالحــة للزراعة:-يبلــغ اجمــالي المســاحة الصالحــة للزراعــة بالولايــة نحــو 4 مليــون فــدان اســتغل منهــا في العــام 2015م نحــو 1.8 مليــون فدان في زراعــة المحاصيــل النقديــة مثــل الــذرة ، السمســم ، القمــح ، الفــول الســوداني والقطــن بالإضافــة الي المحاصيــل البســتانية التــي تشــتهر بزراعتهــا الولايــة ، معظــم هــذه الاراضي تعتــبر اراضي طينيــة مشــققة تصنــف مــن الدرجتــين الاولي والثانيــة .وتشــتهر ولايــة كســلا بميزتهــا النســبية في المجــال البســتاني لموقعهــا الجغــرافي المميــز وقربهــا مــن موانــي التصديــر، و للتربــة الخصبــة في حــوض القــاش الــذي يعتــبر مــن اجــود الانــواع عــلي مســتوي العالــم ،مــع خــبرة مزارعــي كســلا في المجــال البســتاني،و تغطــي الغابــات نحــو 6% مــن المســاحة الكليــة للولايــة وهــي غابــات محجــوزة او تحــت اجــراءات الحجــز .أمــا مســاحة اراضي المراعــي الطبيعيــة بالولايــة فتقــدر بحــوالي 6 مليــون فــدان تــوزع عــلي مناخــين شــبه صحــراوي وســافنا فقــيرة تغلــب عليهــا نباتــات الحوليــات والنجيلــة ويشــكل 90 % مــن احتياجــات الثــروة الحيوانيــة ،حيــث تعتــبر ولايــة كســلا مــن الولايــات الغنيــة بالثــروة الحيوانيــة حيــث يبلــغ حجمهــا نحــو 7.7 مليــون رأس تعتــبر مــن اجــود الســلالات مــن حيــث النــوع ، كمــا يبلــغ حجــم الثــروة الســمكية نحــو 800 طــن ســنويا،وتتكون الثــروة الحيوانيــة مــن الضــأن ، الماعــز ، البقــر وتتوفــر بالولايــة المراعــي الطبيعيــة في مســاحة تقــدر بنحــو 6 مليــون فــدان .وترتبــط الولاية بشــبكة مــن الطــرق المعبــدة القوميــة والولائية مــع الطريــق القــارى الــذي يربــط الولايــة بدولــة ارتيريا،عــن طريــق مدينــة اللفــة الحدوديــة غــرب القاش،وعــن طريــق ود شريفــي شرق القــاش، اضافــه الي الجــزء المار بالولايــة مــن الطريــق القومــي (الخرطــوم ، بورتســودان)،كما يوجــد بالولايــة مطــار دولي، يســتقبل جميــع انــواع الطائــرات .

وتتمتــع الولايــة بمقومــات ســياحية كبــيرة غــير مســتغلة ولديها تــراث حضاري ضــارب في القــدم وتنــوع ثقــافي وعرقــي ومناخــي وتذخــر بمناطــق جــذب ســياحي كمنطقــة الرمليــة ونهــر القــاش الموســمي و جبــل توتيــل والســواقي الخــضراء ومناطــق تواجــد الصيــد وأماكــن الترويــح ممــا يتيــح ذلــك فــرص كبــيرة للاســتثمار.

والولايــة بهــا جبــال بهــا معــادن شــتى (وشــاء اللــه تعــالى أن معــدن الذهــب قــد عــرف فى أرض البجــا منــذ تلــك الحضارات،ممــا جعــل أرضهــم قبلــةً للباحثــين عــن هــذا المعــدن النفيــس، ومــن ثــم مسرحــاً للــصراع الــذى تجلبــه بالــضرورة هــذه الثــروة. ومــن هــذا البــاب تعــرض البجــا لهجمــاتٍ شرســةٍ مــن قبــل التجــار والعصابــات والجيــوش النظاميــة مــن الباحثــين عــن الثــراء ممــن هــم أشــد منهــم قــوة وعتــاداً) .[4] .

وتنوع القبائل في الولاية واختلاف مصادرالحياة فيها من زراعه ورعي وسياحة وغيرهايجعل الهجرة إليها والسكن فيها هدف لكل طالب عيش كريم، مما يؤدي لتلاقح السكان والتزاوج بينهم والإحتكاك اليومي مما كون مجتمعا متماسكا إجتماعيا ومتكافلا إقتصاديا،ولكن قد تحدث في أثناء هذا الحراك بعض المشكلات التي يتصدى لها قيادات المجتمع من نظار وعمد ومشايخ ورجال دين في الولاية،ويستخدمون في ذلك ما يشتهر بنظام القلد. والولاية تظهر عليها سمات القبائل المختلفة، اذ أن القبيلة هي التي تحرك أفراد المجتمع كما هو ملاحظ ،وتعتبر القبيلة هي الأساس ، ويمكن تعريف القبيلة أو النظام القبلي بأنه نسق من التنظيم يتألف من جماعات محلية ، تمثل العشائر والبدنات وخشوم البيوت ، وتقطن اقليماً واحداً ،وتسود بين بطونها المكونة لكيانها الاجتماعي ثقافة مشتركة ، ولغة واحدة ، واحساس قوي بالتضامن والوحدة .[5]. ويري آخرون بأن القبيلة عبارة عن كائن اجتماعي مستقل ، له نظمه وتقاليده ومفاهيمه وتصوراته ، التي من خلالها يستطيع أن يطبع بها جميع أفراده بأفكار وعادات وتقاليد موحدة ، لاعتقاد أفراد القبيلة بأنهم منحدرون من أسرة واحدة ، تناسلت من أب واحد، فتنموا لديهم العصبية الناتجة من فكرة القرابة وصلة النسب .[6]

فالقبيلة بولاية كسلا تمثل الحياة نفسها، في التكافل بين أفراد القبيلة، والتعاون بين القبيلة والقبائل الأخرى ، وفي رعاية العيش بسلام بين كل سكان الولاية ، مع رعاية القيم المشتركة ومصالح الناس بواسطة العمد والمشايخ والنظار الذين يدبرون أمر القبيلة الواحدة، ويتواصلون مع القبائل الأخرى لكيفية تحقيق التعايش السلمي ،وللقبيلة وادارتها الأهلية نظام دقيق في اختيار العمد والمشايخ والنظار، وفي ادارة شئون القبيلة، وفي الحكم في المنازعات التي تحدث بين العامة، ولولايات الشرق عامة وكسلا خاصة منهج فريد في الشأن القبلي، مما أدى للإنسجام الفريد الذي يسود الولاية بين كافة مكوناتها وقبائلها في المدن والحضر .

أسباب النزاعات بولاية كسلا:

خلق الله الناس مختلفين في ألوانهم ولغاتهم، وأنواع معيشتهم ،وعقائدهم وأديانهم ومذاهب تعبدهم،وقبائلهم وأماكن سكنهم، وذلك حتى يقبل الناس بعضهم البعض باختلافهم هذا، وبتنوعهم الذي خلقهم الله عليه، فيتم بينهم التعارف والتآلف،ويعم التعايش السلمي بين افراد المجتمع ،قال تعالى{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }[7] ،ولتحقيق الأمن المجتمعي لابد

مـن كفالـة سـلامة المجتمـع مـن النزاعـات الفرديـة والجماعيـة، وتقليـل المخاطـر علـى حيـاة النـاس عامـة في ممارسـتهم للحيـاة ، فيعـم العيـش بسـلام وذلـك بتوفـير السـلام للمجتمـع بـكل أفـراده ومحاسـبة كل مـن يعتـدي علـى غـيره ليعـم الأمـن المجتمعـي و الأمـن الاجتماعـي هـو الـذي :يعنـي بسـلامة الإفـراد والجماعـات مـن الإخطـار الداخليـة والخارجيـة التـي تحيـط بهـم كالإخطـار التـي يتعـرض لهـا الإفراد والجماعـات مـن القتـل والاختطـاف والاعتـداء عـلي الممتلـكات بالتخريـب أو السرقـة.[8]

ولكـن رغـم أن ولايـة كسـلا ولايـة متماسـكة إجتماعيـا لكـن النـزاع بـين البـشر أمـر محتـوم الوقـوع بـين أفـراد المجتمـع، وولايـة كسـلا ليسـت اسـتثناء مـن ذلـك فرغـم وجـود العـرف المحـترم،و القانـون السـوداني الحاكـم لكـن توجـد بعـض النزاعـات بـين الأفـراد والجماعـات المتمثلـة في أفـراد القبيلـة، والتـي سـوف نتطـرق لبعضهـا.

تعريـف المنازعـات :وحتـى نعـرف أسـباب النزاعـات في كسـلا، لابـد أن نعـرف مفهـوم التنـازع والمنازعـات وتعريفهـا، فالمنازعـة في اللغـة هـي :- [9]

مـن نـزع ينـزع : و نَـزَعَ الـشيءَ يَنْزِعُـه نَزْعـاً، فَهُـوَ مَنْـزُوعٌ ونزيـعٌ. وانْتَزَعَه فانْتَـزعَ أي اقْتَلَعَـه فاقْتَلَعَ.وَفَـرَّقَ سِـيبَوَيْهِ بَـيْنَ نَـزَعَ وانْتَـزَعَ فَقَـالَ: انْتَـزَعَ اسْـتَلَبَ، ونـزَع حَـوَّلَ الـشَّيْءَ عَـنْ مَوْضِعِـهِ وإِن كَانَ عَـلَى نَحْـوِ الاسْـتِلاب. وانْتَـزَعَ الرمـحَ اقْتَلَعَـه. وانتـزَع الـشيءُ: انقلَـع. ونـزَع الأَمـيرُ العامِـلَ عَـنْ عَمَلِـهِ: أَزالَـه، وَهُـوَ عَـلَى المثَـل لأَنـه إِذا أَزالَـه فَقَـد اقْتَلَعَـه وأَزالَـه. والمُنازعةُهـي المُجاذَبـةُ فِي الأَعْيـانِ والمَعاني،والمُنازَعـةُ فِي الخُصومـةِ: مُجاذَبـةُ الحُجَـجِ فِيمَـا يَتنـازَعُ فِيـهِ الخَصْمـانِ. وَقَـدْ نازَعَـه مُنازَعـةً ونِزاعـاً: جاذَبـه فِي الْخُصُومَةِ،والتنـازُع: التخاصُـمُ. وتنـازَعَ القـومُ اذا اخْتَصَمُـوا. وَبَيْنَهُـمْ نِزاعـةٌ أَي خصومـةٌ فِي حَقٍّ.ونـازع القـومُ الـشَّيءَ/ تنـازع القـومُ عـلى الـشَّيء/ تنـازع القـومُ في الـشَّيء: تجاذبوه.والتنـازع عِـراكٌ وخِصـام يقـال (تنازُعـات الأحـزاب حـول السِّياسـة الاقتصاديّـة- تنـازُع عـلى قطعة أرض) و تنـازُع البقـاء/ تنـازُع عـلى البقـاء: صراع بـين كائنـات النـوع الواحـد للحصـول عـلى القـوت والغـذاء مـن أجـل البقـاء والوجـود وتكـون فيـه الغَلَبـة للأفضـل أو للأقـوى- تنـازُع دوليّ: خـلاف بـين دولتـين أو أكثـر عـلى حقـوق أو مصالـح. وفي الإصطـلاح هـي خصومـة بـين أفـراد أو جماعـات قـد تقتـصر عـلى تبـادل الشـتائم وقـد تمتـدّ إلى التماسـك بالأيـدي أو اسـتخدام أداة مـا في المشـاجرة أو تُفـضي إلى الحـرب بـين الـدول.[10]

والنزاعـات التـي يتحـدث عنهـا الباحـث هـي الصراعـات والخصومـات التـي تقـع بـين أفـراد أو جماعـات قبليـة داخـل ولايـة كسـلا ، تـؤدي إلى إزهـاق الأرواح وهـلاك الـزرع والماشـية واحـراق المسـاكن والإضرار بالبيئـة عامـة.

أسباب المناعات بولاية كسلا:

تتعـدد أسـباب المنازعـات الفرديـة والقبليـة بولايـة كسـلا وهـي متداخلة،حيث يصعـب فصلهـا عـن بضعهـا البعـض، ولهـا عـدة عوامـل وأسـباب اجتماعيـة ودينية وثقافيـة واقتصاديـة ،وهـي حسـب الأوقـات والأزمـان صيفـا وخريفـا، وتعتـبر أكثـر الفصـول ارتكابـا للجرائـم هـو فصـل الخريـف الـذي يمتـد مـا بـين شـهري يونيـو واغسـطس مـن عـام وذلـك للتحـركات السـكانية مـن خـلال التعـدي علي المراعـي وكذلـك الـصراع مابـين الرعـاة والمزارعـين واغلبهـا في نهايـة المطـاف تنهـي بالقتـل ويحكـم بالمـادة (130) مـن القانـون الإحـكام الجنائيـة. ابراهيـم جريمـة.[11]

وأهم هذه الأسباب هي :

أولاً:النـزاع حـول المـوارد الطبيعيـة :- (الأراضي وملكيتهـا، والمراعـي ومسـاراتها) وأغلبهـا تتمثـل في النـزاع حـول الأرض وملكيتهـا، وحـول الأرض وهـل هـي زراعيـة أم رعويـة، والأمـلاك الخاصـة بـكل بطـن مـن بطـون القبيلـة الواحـدة، أو الأسرة الواحـدة، أو بـين بائـع ومشتري(مسـتثمر) ،وحـول العشـب والـكلاء ومسـارات المـواشي ، أو المسـاقي في القـاش وحدودهـا ،وهـذه غالبـاً مـا تحـدث في زمـن الخريـف كمـا يوضـح دكتـور ابراهيـم عبـد اللطيـف اسـتاذ الجغرافيـا البشريـة بكليـة التربيـة جامعـة كسـلا .[12]

ثانيـاً: النزاعـات عـلى المـوارد المائيـة: وتتمثـل في النـزاع حـول الحفائـر ،ومشـارب المـواشي وتنظيمهـا، ولا اختـلاف حـول ملكيتهـا، وميـاه القـاش والمسـاقي وغيرهـا.

ثالثـاً: التنـازع في اسـتخراج الثـروات المعدنيـة: مـن ذهـب وفضـة وفحم،ويظهـر ذلك في الجبـال والتـلال وملكيتهـا ،والوديـان والتعديـن الأهـلي فيهـا ،والتداخـل بـين المجموعـات القبليـة في التعديـن الاهـلي ، وكيفيـة الإسـتفادة منهـا .

رابعـاً: النـزاع حـول الحـدود الإداريـة بـين القبائـل، والبطـون داخـل كل قبيلـة ، وهـذا يكـون في حـدود الملكيـة والغابـات التـي تفصـل بـين ذلـك، وهـذا أخطـر أنـواع النـزاع اذ أنـه يسـتوعب القبيلـة كلهـا، ويندفـع فيـه كل أفرادهـا ، وهـو مـن أخطـر النزاعـات القبليـة .

خامسـاً: النزاعـات حـول السـلطة السياسـية أو الدينيـة، وعـادة ماتكـون بعـد تعيـين عمـدة أو شـيخ في حـدود القبيلـة وهـذه يحكـم فيهـا الناظـر الـذي يـشرف عـلى القبيلـة المحـددة، أو قـد يكـون بـين قبيلـة وأخـرى سياسـياً، في تعيـين معتمـد أو والي أو غـيره. أمـا النزاعـات الدينيـة بولايـة كسـلا فلـم تظهـر بصـورة واضحـة لأن غالـب أهـل الولايـة هـم مـن التيـار الصـوفي، أمـا التيـار السـلفي رغـم حضـوره لكـن يتصـف بالعمـل الإجتماعـي ولايوجـد

تنازع كبير بينه والصوفية، وذلك للترابط الإجتماعي المتين بين المجتمع الكسلاوي، مع عدم ظهور تكفيريين أو متشددين الا نادراً.ابراهيم عبد اللطيف

سادساً :النزاعات حول الهوية : وبرزت هذه حديثاً بعد بروز ظاهرة التهريب للبشر والتوطين للآجئين، وبما أن الولاية ولاية حدودية تختلط فيها القبائل بين الحدود استغل بعض ضعاف النفوس هذه الميزة التفضيلية، وصاروا يعملون في تجارة البشر، وعندما لايستطيع المهرب النجاة بتجارته يترك المهرب في العراء فيستغله آخر لعمل في مزرعة أو في تجارة بعيدة أو في حراسة ويزور له مستندات ويصبح سودانياً، وبعد فترة يحدث النزاع إما بمعرفة أهله لمكانه، أو اكتشاف السلطات له، أو باي وسيلة فيحدث النزاع وتزهق الأرواح.

سابعاً: النزاع بسبب التهريب للبشر أو البضائع:-ابراهيم ويرى دكتور ابراهيم[13] أنه يقع بين المهربين والسلطة المحلية، أو عند سرقة البهائم بسبب الفقر ، فيعتدي الفزع الذي يطلب البهائم على عشيرة من نهبها فيحدث النزاع وتكثر الخسائر،أو عند تهريب البضائع والسلع في حدود الولاية مع الدول الأخرى.

ثامناً: الفقر وانتشار السلاح: ويعتبر الفقر وحمل السلاح الدائم كعادة من عادات أهل الولاية سبباً رئيساً في النزاعات ،فالفقر يؤثر في الفرد ليبحث عن قوته واذا لم يجد يلجأ للسرقة والنهب أو الإغارة على الغير، فيتصدى له الآخرون بالقوة، فيسعى أفراد من قبيلته لنصرته للإعتداء عليه، وهنا يتدافع بعض أفراد القبيلة الأخرى ليردوا مانهب منهم وتحدث الفتنة بين الجانبين ، علماً أن حمل السلاح وسهولة الحصول عليه يعتبر سبباً أيضا لكثرة النزاعات الفردية، لأن حمل السيف والسكين والعصا يعتبر جزء من ثقافة أهل الولاية ، ولذلك يجب سن قوانين تحد من ذلك بمساعدة الإدارات الأهلية من كل قبيلة ، مع العمل على تنمية المناطق الفقيرة ونشر التعليم بها ومحاربة الجهل فيها.

آليات فض النزاعات المقبولة مجتمعياً:

كما بينا أن ولاية كسلا تهيمن عليها الصبغة القبلية، وغالب الحياه فيها تسير وفق عرف كل قبيلة في موقعها، حتى في المدن الكبيرة هناك احترام كبير للقبيلة ،فاذا حدث نزاع داخل المدن بين أي مكون قبلي يتدخل زعيم القبيلة ويحل النزاع، أما اذا كان بين قبيلة وأخرى فهنا يبرز لها طرف ثالث من قبيلة مختلفة عن المتنازعيين ، وهنا يرجع الأمر لنظار القبيلتين اللتين

وقـع بـين افرادهـا أو مجموعاتهـا النـزاع وغالبـاً يحـل بالتراضي.أمـا اذا كان النـزاع بـين افـراد لاقبيلـة ولاعموديـة لهـم أو وصـل الأمـر للسـلطات وسـار الامـر للقضـاء فينتظـر زعمـاء القبائـل أو يبـادرون للذهـاب للقضـاء ليتولـوا هـم الأمـر حسـب عرفهـم السـائد ، فـان قبلـت الأطـراف تدخلـوا ،,إن رفضـت تركـوا الأمـر للسـلطات، وفي كل الأحـوال يجتهـد نظـار القبائـل وزعمـاء العشـار والعمـد لحـل المنازعـات عـبر نظـام القلـد، الـذي يعتـبر إبـداع في فنـون فـض المنازعـات بـشرق السـودان عامـة وولايـة كسـلا خاصـة.

القلد مفهومه وأهميته :

القلـد لغة:-القلـدُ في لغـة العـرب لي الـشيء عـلى الـشيء، والقلـد جمـع المـاء في الـشيء يقـال قلـدت أقلـد قلـدا، أي جمعـت مـاء إلى مـاء .قـال ابـن فارس:(القـاف واللام والـدال أصـلانِ صحيحـان، يـدلُّ أحدهمـا عـلى تعليـق شيءٍ عـلى شيء وليِّـه بـه).[16]

والقلـد الفَتـل ، وأعطيتـه قِلْـدَ أمـري : فوضتـه إليه.....والقِـلادَة : مـا جعـل في العُنـق. وقلـدت فلانـا الأمـر أو العمـل فوضـه إليـه وألزمـه إيـاه. وتَقَلَّـد الأَمْـرَ: احْتَمَلَـه، وقلـد فلانـا الأمـر: ولاه الحكـم وفوضـه إليـه. وقلـد أي جعـل الـشيء في عنـق غـيره مـع الإحاطـة بـه. والقلـد عبـارة عـن آلـة كمـا قـال ابـن عرفـة :(القلـد في اسـتعمال الفقهـاء عبـارة عـن الآلـة التـي يتوصـل بهـا لإعطـاء كل ذي حـق حقـه مـن المـاء مـن غـير نقـص ولا زيـادة). [17] والقلـد : الرفقة مـن القـوم ، وهـي الجماعة منهـم . والقلـد : الطاعـة. ومـن خـلال المعنـى اللغـوي للقلـد نجـد أن لفـظ القلـد يتمحـور حـول جمـع الـشيء بالـشيء ،ولي الـشيء بالشـيئ ،أو الجماعـة المرتبطـة ببعضهـا،أو المفتـول مـن الأشـياء المرتبـط بعضهـا ببعض،والقلـد تحمـل الأمـر والتزامـه واحتماله،والقلـد الطاعـة ،أو الآلـة التـي يتوصـل بهـا لإعطـاء كل ذي حـق حقـه في المـاء واسـتخدمت في الحقـوق.

القلد اصطلاحاً:

وكمـا عرفنـا القلـد في لغـة العـرب نعرفـه اصطلاحـاً فهـو كمـا قـال اونـور سـيدي: (إذا كان هنالـك شيْ يميـز البجـا فى فـض النزاعـات فهـو القلـد galad ويعنـى العهـد).[18]

الشـيخ محمـد طاهـر باركويـن: (القلـد في لغـة البجـا هـو العهـد والميثـاق الـذي يؤخـذ عـلى قبيلتـين أو فرعـين مـن قبيلـة واحـدة،او خشـم بيتين(اسرتين)مـن فـرع مـن الفـروع ،عنـد وقـوع مشـكلة بـين الإثنـين بعـدم الإعتـداء حتـى نهايـة المشـكلة).[19] وكذلـك جـاء تعريـف الاسـتاذ آدم همـد محمـد عـلي أحـد عمـد قبيلـة البنـي عامـر .ومـن مـا سـبق يتبـين أن كلمـة القلـد تعنـي عند أهـل الـشرق مصطلح خـاص ومحـدد يحـوي عـدة اجـرآءات ويسـتخدم عنـد حـل المشـكلات والأزمـات .[20]

القبائل التي تستخدم القلد لفض المنازعات : [21]

يستخدم القلد عند قبائل البجا لفض المنازعات وقبائل البجا كما يعددها محمَّد أدروب أوهاج (أنَّ قبائلَ البجه الأساسيةَ في الوقتِ الحاضرِ، من الشمالِ للجنوبِ، هي: البشاريون، الأمرأر،الأرتيقا، الأشراف، الكميلاب، الهدندوة، الملهيتكناب، الحلنقة،و البنو عامر والحباب) . ويقول الأستاذ محمد عثمان عبد الرحمن :(أن القلد إرث قاصر على قبائل البجا، وهو إتفاقية عدم إعتدآء،في حالة حدوث شجار أو قتال بين قبيلتين أو أفراد من القبيلة الواحدة). ويلخص الشيخناير طاهر مفهوم القلد عند البجا بأنه هو: (إلزام طرف معتدى عليه بعدم الإعتدآء وأخذ الثأر أو خلق مشكلة جديدة).وأما مفهومه فيتراوح بين معنى العهد والميثاق ،وبين أنه ترتيبات أولية قبل الصلح أو الحكم القضائي، أو هدنة بين القبيلتين المتنازعتي.ونقول هو عهد والزام لهدنة تعقد عند وقوع مشكلة بين قبيلتين أو عموديتين أو خشم بيتين وذلك خوفا من توسع المشكلة وزيادة الإعتداء ،وخوفا من دخول أفراد آخرين في المشكلة، أي هو آلية من آليات فض المنازعات القبلية وعرفا راسخا متفق علية بين مكونات مجتمع شرق السودان.

الدخول في القلد:

ويتم استخدام القلد والدخول فيه عند حدوث شجار أوقتال أو إعتداء بين فرد أو أفراد من قبيلة واحدة،أو بين قبيلتين مختلفتين ،مع وجود خسائر في الممتلكات والأرواح ، ويتم تدخل الأجاويد بعد الحادث مباشرة بأعيان القبائل من نظار وعمد ومشايخ ورجال دين وحكماء من داخل المجتمع المحلي، ويكون الإتصال بالمعتدى عليه وقبيلته ويؤخذ منهم القلد،وبعد موافقتهم يعلن به الطرف الآخر،وينشر بين الناس أن هنالك قلد لفترة كذا.ولايمنع القلد اللجوء للقانون وتدخل الشرطة والقضاء.وينقسم القلد لقسمين هما: القلد،والقلد الكبير ويكون يوم الصلح أو العفو أو الحكم بالدية في المحكمة ويتم بحضور النظار وزعماء القبائل الأخرى والعمد والمشايخ ورجال الدين، السن والحكماء من أهل القاتل والمقتول، ويعتبر وسيلة إسلامية عصرية عملية ذات جدوة تطبيقية عالية، وأثر محترم بين الناس. أنظر حاتم الصديق وآخرون

شروط القلد:- ويشترط فيه الآتي:- [22]

(أ) أن لا يوكل أهل القاتل محامي يدافع عنه في المحكمة.ولايحضر أحد من ذوي القاتل للمحكمة وحضور الجلسات اذا كانت هناك إجرآءت للتقاضي بالمحاكم.

(ب) لايستعين القاتل ولا أهله بقيادات من قبيلة القاتل ولايتصلوا به.

(ج) لايستعين القاتل ولا أهله بقيادات دينية أو مشايخ طرق صوفية.

(د) أن لايلجأ القاتل وأهله إلى الحكومة او زعامات سياسية.

(هـ) أن يعترف القاتل وقبيلته بالخطاء وعدم قبولهم به.

دور القلد :

للقلد دور وأبعاد إجتماعية واقتصادية ودينية ،وقد كان الثأر في سابق عهد البجا أمراً منتشراً، فالقبيله كلها مطالبة بأخذ الثأر من قبيلة القاتل كلها، فكل من وجد من قبيلة القاتل هو هدف للثأر،واالنساء لهن دور في الثأر فلاتلبس المرأة شيئا على رأسها كالثوب أو الطرحة حتى يتم أخذ الثأر، ولايفرش أهل الميت ويرفضون تلقي العزآء حتى يؤخذ الثأر، وترفض الزوجات الجلوس إلى أزواجهن من القبلية كلها حتى أخذ الثأر،وتظل والدة المقتول أو زوجته أو أخته حافية القدمين،ولاتتطيب ولاتغتسل بالماء حتى يوم الثأر.

رؤية استشرافية لحلول المنازعات وأسس التعايش :

التنازع والخصام في الحياة أمر طبيعي، والإختلاف في الحدود والحقوق لابد منه، ويجب أن يلتزم كل لناس بطرف ثالث يحكم بينهم عند وقوع اختلاف ، حتى لايحدث تنازع واذا حدث تنازع او خصام لابد من مرجعية مشتركة بينهم يحكمها القانون الرسمي، والعرف القبلي المتفق عليه، وذلك ليسود الأمن والأمانوالسلم والسلام بين أفراد المجتمع، وللسلم والامن مقومات محددة بينها العلماء منهم عمارة وأهمها:- [23]

1. التماسك بين إفراد المجتمع من خلال الانتماء للوطن والمجتمع فالأمن الاجتماعي بما يقدمه للمواطن من أسباب الطمائنية والرفاهية يتطلب من هذا المواطن مساهمة فعالة في تحقيق انطلاقة من شعور راسخ لديه بان ينعم به غيره من خير إنما هو ينعم به أيضا.
2. التعاطف بين أبناء ألوطن الواحد
3. توفر الجهاز القضائي القادر والعادل علي تطبيق القوانين والأنظمة التشريعية.
4. توفر أجهزة الأمن لحفظ العدالة الاجتماعية سوء إشاعة الطمائنية لدي إفراد المجتمع .
5. توفر المؤسسات التربوية بصورة عامة التي توجه الإنسان وتساعده علي التعلم علي الحياة الاجتماعية وتعضيد سياسة التربية المدنية والدنية لعامل من عوامل الوقاية من الجريمة والانحراف.
6. توفر المؤسسات العقابية والإصلاحية لتأهيل المحكوم عليهم مهنيا واجتماعيا.

7. توفر المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية التي تقدم الخدمات الاجتماعية لإفراد الشعب فيشعر الفرد بمسئولية المجتمع حوله بما يعظم انتماؤه لهذا المجتمع.

ولتتحقق هذه المقومات للأمن المجتمعي بولاية كسلا ،وحتى لايقع تنازع أو خصومة بين أفراد المجتمع المحلي لابد من وضع حلول لأسباب النزاعات التي ذكرناها ،وبناء أسس التعايش السلمي بين أهل الولاية ،وحتى يتحقق ذلك لابد من الرجوع للإسلام وتطبيق نصوص القرآن فهي العلاج الشافي للنزاعات وغرس التعايش السلمي بين أفراد الولاية فقد قال تعالى:(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) .[24]

فالقبيلة ليست للفخر ولا لـزدراء الغير، ولكن للتعاف بين الناس ومقياس التفاضل هو الإلتزام بما جاء به الشرع القويم ،وهو التقوى ،واحترام الغير وبناء الأخوة الإنسانية في المجتمع ، فيعم التعايش المشترك حيث يعيش الكل في سلام وحب ووئام، بغضّ النظر عن قبائلهم وهذه أهم مرتكزات التعايش السلمي بين كل المجتمعات فقد قال عز وجل: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} [25]، والإخاء يقتضي المحبة والسلام بين الإخوان، ولذلك يرى الباحث أن يعمل الكل في ولاية كسلا على نشر القيم الإسلامية، ويدعو للتمسك بها ونبذ القبلية والعنصرية والجهوية ، أما اذا حدث نزاع بين فد وآخر أو بين مجموعة وأخرى يجب أن نعمل فيها قوله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (9) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (10).والمعنى إذا تقاتلت جماعتان من المسلمين، فعلى ولي الأمر الإصلاح بينهما بالنصح والدعوة إلى اللّه والإرشاد، وإزالة الشبه، ورفع أسباب الخلاف....، والخطاب لولاة الأمور، ويفيد الوجوب.فإن اعتدت أو تجاوزت إحدى الجماعتين على الأخرى، ولم تتقبل النصيحة، فعلى المسلمين أن يقاتلوا الطائفة الباغية، حتى ترجع إلى حكم اللّه وترك البغي، ويكون القتال بالسلاح وغيره، ويفعل الوسيط ما يحقق المصلحة. [27]. وتقع الصراعات أو المنازعات الداخلية المسلحة عادة في كل زمان ومكان، بسبب بعض الشبهات أو التأويلات، من فئات تستبد بها الأهواء أحيانا، أو الجنوح أحيانا، أو مناصرة لحق يرونه، وظلم يبغون رفعه، وتتكبد الأمة خسارة كبيرة في القضاء على الثورات المسلحة والفتن الداخلية، ولو احتكموا إلى القرآن بمعانيه الدقيقة، لما نشب بينهم شيء من

الخلاف. وحتى يعم السلام وينتشر بين مجتمع الولاية يرى الباحث أن حلول المنازعات التي تقع بولاية كسلا هي اختصاراً :--

أ. نشر ثقافة القلد بين أفراد ومكونات الولاية والتعريف به والسعي لكتابته واصدار قانون به كأحد الأعراف المحلية المحترمة التي أنتجت تعايشاً بين مكونات البجا وغيرهم بالولاية.

ب. كتابة عقد إجتماعي كوثيقة مكتوبة يشمل بقية القبائل والعموديات والكيانات التي لايتصل أصلها بالبجة توضع فيه بنود من القلد والقانون السوداني حتى يسود منهج الصلح والتصالح والجودية وحفظ كيان المجتمع.

ج. مساحة كل ملكية الأراضي داخل الولاية وتسجيلها وحصرها ،مع بيان الحدود الإدارية بين القبائل حتى لايحدث احتكاك بينها، مع فتح مسارات المراعي بعلامات واضحة تشرف عليها السلطات الرسمية.

د. إعادة توزيع الحفائر والآبارومصادر تجميع المياه في كل المناطق بالولاية وتحديد مشرف عليها من الجهات الرسمية.

ه. حصر مناطق التعدين وتسجيل ملكيتها ونسبة (المعدن والمحلية) من إيرادها ،مع تطوير طرق التعدين وادخال شركات تستثمر في هذه الأماكن، لتساعد في تنمية القرى والفرقان والمحليات بالولاية.

و. إبعاد الإدارة الأهلية من ممارسة العمل السياسي ، ومنع المحاصصة في تعيين السياسيين والتنفيذين بحسب القبيلة، حتى لاتحتقن القبيلة الأخرى،ويفتح مجال النزاعات.

ز. إقامة معسكرات للآجئين في مناطق بعيدة من المدن وتسويرها ومنع دخول الآجئين إلى حدود القبائل حتى لايحدث تنازع بينهم والسكان الموجودين بالمنطقة.

ح. ك/التطبيق الصارم للقانون في حالة النزاعات الفردية والاعلان عنها في حالة السرقات والمشاجرات الفردية ،لأن إهمال العقوبة يجعل كل قبيلة تنصر من ينتسب إليها فيعم التنازع وتنجر القبائل لقتال بعضها بسبب غياب تطبيق القانون.

ط. السعي لتنمية المناطق الريفية الفقيرة التي تكثر فيها النزاعات ، وإعمال نظام القلد فيها والسعي لتنميتها مع عدم النزوع للحلول الأمنية ،.السعي

لجمـع السـلاح مـن أيـدي المواطنـين مهمـا كان سـبب حملـه.

ي. إيقـاف التهريـب بـين السـودان ودول الجـوار، وتوقيـع اتفاقيـات معهـا لمحاربـة الجريمـة العابـرة للحـدود مـن تهريـب للبـشر والسـلع وغيرهـا.

فـاذا تـم وضـع هـذه الحلـول الإسـتشرافية موضـع التنفيـذ ووجـدت طريقهـا للتطبيـق عـبر المؤسسـات الرسـمية والمنظمـات المحليـة والدوليـة، سـوف تنعـم ولايـة كسـلا بالأمـن والسـلام والتعايـش السـلمي بـين مكوناتهـا، ولـن ينشـاء بهـا نـزاع بـين القبائـل والجماعـات .

الخاتمة:

وفي خاتمـة هـذا البحـث فقـد توصـل الباحـث لبعـض النتائـج والتوصيـات ، والتـي يمكـن إيرادهـا في نهايـة هـذا التطـواف .

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من خلال البحث في أسباب النزاعات بولاية كسلا وكانت على النحو الآتي: --

أ) تعتبر ولاية كسلا من الولايات الغنية بالموارد الطبيعية من أراضي منبسطة ومياه عذبة، وموارد معدنية هائلة ومستمرة، وثروة حيوانية كبيرة، وتركيبة سكانية متنوعة مع أن السكان الأصليين للمنطقة هم قبائل البجا.

ب) تقع بعض النزاعات المتفرقة بين الأفراد والجماعات تتعدد أسبابها وتؤثر في حياة السكان بالولاية .

ج) توجد نزاعات في الولاية بسبب الاراضي وملكيتها وحدودها ومسارات الرعاة في الخريف ومساقي الزراعة في القاش، وفي توزيع أراضي الزراعة المطرية في غرب الولاية وقرب حدودها مع اريتريا.

د) تعتبر الثروة المعدنية إحدى أسباب التنازع في الولاية، وكذلك التعدين الأهلي والشركات الخاصة، مع التهريب للسلع وتوطين الآجئين وتهريب البشر، وحمل السلاح الدائم للأفراد من قبائل البجا، والفقر المدقع في الريف بكسلا.

ه) أبدع إنسان كسلا نظاماً لفض المنازعات يعرف بالقلد ، وله شروطه وأنواعه وأسبابه،وقد نجح هذا النظام في فض كثير من النزاعات بالولاية ولكنه يحتاج للتطوير والكتابة وجعله قانوناً ملزماً بأمر السلطات.

و) وقد توصل البحث لعدد من الحلول للنزاعات بالولاية لتنميتها وجعلها ولاية متعايشة متماسكة..

ز) إن إحترام التنوع ورعايته يؤدي لحسن التعايش بين أفراد المجتمع ،وينشر السلم باحترام اختلاف الآخرين وتنوعهم مما يعصم الولاية من التنازع والتخاصم وينشر السلم والسلام فيها.

التوصيات :

ويوصي الباحث بالآتي:-

1. الدعوة لنشر مفهوم التعايش السلمي بين أفرادمجتمع ولاية كسلا، مع إعدادمنهج لغرس التعايش السلمي من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية .

2. قيـام مركـز لدراسـات وبحـوث السـلام للإهتمـام بدراسـة التنـوع والمحافظـة عليـه، وتحديـد أسـباب التنـازع ،مـع الإهتمـام بتدريـب القائمـين عـلى أمـر القبائـل مـن النظـار والعمـد والقيـادات الاجتماعيـة التـي تهتـم بأمـر التعايـش السـلمي.

3. قيـام مؤتمـر علمـي بالتعـاون بـين جامعـة كسـلا ومركـز دراسـات وبحـوث البحـر الأحمـر لدراسـة أسـباب التنـازع بالولايـة ووضـع الحلـول لهـا.

المصادر والمراجع:

(1)أنظر العرض الاقتصادي والاجتماعي (2011-2015) إصدار ادارة البحوث والدراسات -وزارة المالية والاقتصاد ولاية كسلا ص8

(2)محمد أدروب أوهاج، من تاريخ البجا ، الكتاب الأول ، الخرطوم،(ب.د)، 2008 ، ص41

(3)يوسف فضل حسن ، الوجود العربي في بلاد البجه،، مجلة جامعة البحر الاحمر، دورية علمية محمة ، نصف سنوية ،العدد الأول ، أكتوبر 2010م، ص10

(4)أونور سيدي محمد، أساليب التحكيم ونظم الإدارة الأهلية في فض النزاعات والخصومات لدى مجموعة البجا بشرق السودان، ،مجلة جامعة البحر الأحمر ، مرجع سابق ،ص48

(5)عاطف محمد غيث، قاموس علم الإجتماع،دار المعرفة الجامعية ،1990م. ص390

(6)ابن خلدون، عبدالرحمن بن خلدون، تاريخ بن خلدون،دار الفكر للطباعة والنشر،بيروت لبنان ،1996م.ج2،ص306

(7)سورة الحجرات ،آية رقم 13

(8)الحاج، اسعد صديق احمد ،2017م اثر الوجود الأجنبي في السودان علي الأمن الاجتماعي دراسة ،حالة ولاية الخرطوم، ورقة بحثية لنيل درجة الماجستير في دراسات الكوارث والأمن الإنساني، جامعة إفريقيا العالمية،عمادة الدراسات العليا،كلية دراسات الكوارث والأمن الإنساني،قسم العون والأمن الإنساني،الخرطوم، السودان

(9)محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب8/-350 أحمد مختار عبد الحميد عمر ،معجم اللغة العربية المعاصرة ، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت -لبنان،الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.ص219

(10)أحمد مختار عبد الحميد عمر ،معجم اللغة العربية المعاصرة ، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت -لبنان،الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.ص219

(11)ابراهيم عبد اللطيف عبد المطلب ،واقع الجريمة بولاية كسلا الاسباب والحلول،مجلة القلزم العلمية للدراسات والبحوث ،تصدر عن مركز بحزث ودراسات البحر الأحمر،العدد الأول، 2020م 1441-هـ-ص242

(12)ابراهيم عبد اللطيف عبد المطلب، مقابلة شخصية بمكتبه بكلية التربية -جامعة كسلا، بتاريخ2020/9/27م.

(13)(13): ابراهيم عبد اللطيف عبد المطلب، مقابلة شخصية بمكتبه بكلية التربية -جامعة كسلا، بتاريخ2020/9/27م.

(14)أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة، (تحقيق)

عبد السلام محمد هارون،الناشر ، دار الفكر-بيروت ،الطبعة : 1399هـ - 1979م، ص 5/19

(15)أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار ،المعجم الوسيط ،إبراهيم مصطفى ـ دار النشر : دار الدعوة،تحقيق مجمع اللغة العربية، 2/754 ..

(16) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ،لسان العرب، الناشر : دار صادر - بيروت،الطبعة الأولى 3/365 .

(17)-النعيمي،محمد سليم ،تكملة المعاجم العربية،رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: 1300هـ)،نقله إلى العربية وعلق عليه الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية،الطبعة: الأولى، 1979 - 2000 م.

(18)النفراوي،احمد بن غنيم بن سالم،الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق رضا فرحات،الناشر : مكتبة الثقافة الدينية 1/136 .

(19)عليش، محمد ،منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل،8/104،الناشر دار الفكر،سنة النشر 1409هـ - 1989م.مكان النشر بيروت،لبنان

(20)أونور سيدي محمد ، أساليب التحكيم ونظم الإدارة الأهلية في فض النزاعات والخصومات لدى مجموعة البجا بشرق السودان، ،مرجع سابق، ص50

(21)مقابلة محمد طاهر محمد حسن باركوين،قاضي محكمة أهلية، وعمدة من عمد قبيله الهدندوة،ورئيس لجنة التشريع وبالمجلس التشريعي بولاية كسلا. بمكتبه يوم بسكلا في يوم 2018/5/6م.

(22)حاتم الصديق محمد أحمد وآخرون، القلد كأحد آليات فض المنازعات بولاية كسلا،2016،ص29

(23)محمد أدروب أوهاج، مرجع سابق ، ص -41 44.-مقابلة مع الاستاذ محمد عثمان عبد الرحمن -عمدة من عمد قبيلة البني عامروالامين العام للمجلس التشريعي بالولاية في جلسة بمكتبه بمدينة كسلا بتاريخ 2018/5/16م.

(24)مقابلة مع الشيخ ناير طاهرأونور بمنزله وهو من قبيلة الهدندوة من عموديتين (الكميلاب والجميلاب)وهونائب مدير ادارة تعليم الرحل بوزارة التربية والتعليم بولاية كسلا بتاريخ 2018/5/13م.

(25)عمارة، محمد ، الإسلام والأمن الاجتماعي ، دار الشروق ، ط1، القاهرة ، مصر ،1998م، ص 242

(26)سورة الحجرات ،آية رقم 13

(27)سورة الحجرات ، آية رقم 10

(28)سورة الحجرات، الآيات 9/10

(29)د وهبة بن مصطفى الزحيلي ،التفسير الوسيط للزحيلي، ، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة : الأولى - 1422 هـ. 2/2474

المصادر والمراجع

(1)- ابراهيم عبد اللطيف عبد المطلب ،واقع الجريمة بولاية كسلا الاسباب والحلول،مجلة القلزم العلمية للدراسات والبحوث ،تصدر عن مركز بحزث ودراسات البحر الأحمر ،العدد الأول، 2020م 1441-هـ .

(2)-إبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار ،المعجم الوسيط ، دار النشر : دار الدعوة،تحقيق / مجمع اللغة العربية.

(3)- ابن خلدون، عبدالرحمن بن خلدون، تاريخ بن خلدون،دار الفكر للطباعة والنشر ،بيروت لبنان ،1996م.

(4) - ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ،لسان العرب، الناشر : دار صادر – بيروت،الطبعة الأولى 3/365 .

(5)- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة، (تحقيق) عبد السلام محمد هارون،الناشر ، دار الفكر-بيروت ،الطبعة : 1399هـ - 1979م، ص 5/19

(6)- أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار ،المعجم الوسيط ،إبراهيم مصطفى ـ دار النشر : دار الدعوة،تحقيق مجمع اللغة العربية، 2/754 ..

(7)- أحمد مختار عبد الحميد عمر ،معجم اللغة العربية المعاصرة ، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت –لبنان،الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.ص219

(8)- الحاج، اسعد صديق احمد ،2017م اثر الوجود الأجنبي في السودان على الأمن الاجتماعي دراسة ،حالة ولاية الخرطوم، ورقة بحثية لنيل درجة الماجستير في دراسات الكوارث والأمن الإنساني، جامعة إفريقيا العالمية،عمادة الدراسات العليا،كلية دراسات الكوارث والأمن الإنساني،قسم العون والأمن الإنساني،الخرطوم، السودان

(9) - الزبيدي،محمد المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس،دار الفكر –بيروت ،1994 م.

(10)- النعيمي،محمد سليم ،تكملة المعاجم العربية،رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: 1300هـ)،نقله إلى العربية وعلق عليه الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية،الطبعة: الأولى، 1979 - 2000 م.

(11) - النفراوي،احمد بن غنيم بن سالم،الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق رضا فرحات،الناشر : مكتبة الثقافة الدينية 1/136 .

(12)- أونور سيدي محمد ، أساليب التحكيم ونظم الإدارة الأهلية في فض النزاعات والخصومات لدى مجموعة البجا بشرق السودان.

(13)- حاتم الصديق محمد أحمد وآخرون، القلد كأحد آليات فض المنازعات بولاية كسلا،2016، بحث ممول من التعليم العالي .

(14)- د وهبة بن مصطفى الزحيلي ،التفسير الوسيط للزحيلي، ، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة : الأولى - 1422 هـ. 2/2474

(15)- عاطف محمد غيث، قاموس علم الإجتماع،دار المعرفة الجامعية ،1990م. ص390

(16)- عليش، محمد ،منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل،8/104،الناشر دار الفكر،سنة النشر 1409هـ - 1989م.مكان النشر بيروت،لبنان

(17)- عمارة، محمد ، الإسلام والأمن الاجتماعي ، دار الشروق ، ط1، القاهرة ، مصر ،1998م

(18)- سعاد عبد القادر مهدي،(النزاعات بين المجموعات في السودان الأسباب ووسائل حل النزاع والتحولدراسة حالة جبال النوبة ،بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير الآداب، (الترجمة) الناشر: جامعة الأحفاد ، القاهرة ،2005م.

(19)-العرض الاقتصادي والاجتماعي (2011-2015م)اعداد ادارة البحوث – وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة –ولاية كسلا،يوليو2016م.

(20)-عروة عبد الكريم ، الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية «الصلح والوساطة القضائية»طبقا لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية ، ، –رسالة لنيل درجة الماجستير- فرع العقود و المسؤولية-جامعة الجزائر ،كلية الحقوق(بن عكنون)2012م (غير منشورة) .

(21)-عمر، أحمد مختار عبد الحميد (ت،1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، 3/2306الناشر: عالم الكتب ،الطبعة:الأولى، 1429 هـ- 2008 م

(22)-الفيروز آبادي،محمد بن يعقوب،القاموس المحيط، ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة 1406هـ.

(23)-الكفوي ،أيوب بن موسى أبو البقاء،الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - تحقيق: عدنان درويش،1419هـ - 1998م.

(24)-محمد أدروب أوهاج، من تاريخ البجا ، الكتاب الأول ، الخرطوم،(ب.د)، 2008م.

(25)- مسلم ،بن الحجاج القشيري،صحيح مسلم (الجامع المسند المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .بيروت : تصوير دار الكتاب العربي . تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ،الطبعة الأولى ، 1411 هـ- 1990م.

(26)- يوسف فضل حسن ، الوجود العربي في بلاد البجه،، مجلة جامعة البحر الاحمر، دورية علمية محمة ، نصف سنوية ،العدد الأول ، أكتوبر 2010م.

النزاعات القبلية في دارفور

وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي

د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع باحث

د. أحـــمـــد يـــوسف فنك البلول باحث

مقدمة:

إن التدافع والصراع والنزاع والتنافس من سنن الحياة، فقد بدأ من قبل ابني ادم عندما قتل قابيل اخاه هابيل وهو صراع مستمر بين الخير والشر، بين الحق والباطل، وبين الأنبياء والمصلحين من جهة ومناوئيهم ومعارضيهم من جهة أخرى، وبين الأفراد والجماعات والدول والتكتلات، وأثبتت الدراسات أن الصراع يشتد عندما تشح الموارد ويشتد على النفوذ والمكانة الاجتماعية، وكذلك رغبة البعض في الهيمنة على البعض الآخر. وكذلك البحث عن الأمن والطمأنينة واشباع الحاجة من ضرورات الإنسان الحيوية والغريزية[1].

يرتبط النزاع القبلي وما يتعبه من الصراع في السودان ببنية الدولة ونظامها السياسي وبالخطاب السياسي، كما أن الظروف الموضوعية هي التي تنقل النزاع الاجتماعي إلى صراع سياسي، فالنزاعات الاجتماعية موجودة في كل المجتمعات، وكذلك الصراعات القبلية خاصة في المجتمعات ذات الطابع التقليدي، لكن تحولها إلى عنف وتصاعد حدة التوتر وزيادة الصراع خاصة المسلح يصبح ظاهرة ومعضلة تتجاوز طبيعة النزاع القبلي التقليدي، حيث إن المجتمعات التقليدية التي قوامها نظام قبلي تندلع فيها هذه النزاعات والصراعات من حين إلى آخر بسبب النزاع حول المرعى أو عمليات ثأر قبلي، ولكنها عادة تكون محدودة ويتم احتواؤها بالأعراف القبلية، أما زيادة معدلات النزاعات وتكرارها وفي عدد الضحايا وفي حجم الخسائر فهذا يصبح ظاهرة تؤثر في التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي[2].

ظهرت الصراعات القبلية في السودان، بوصفها تنافسا أو نزاعا قبليا على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة والكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر، وقد تعقدت النزاعات بسبب التمسك بالمفهوم التقليدي للحواكير والإدارة الأهلية، كما أن غياب الدولة المحايدة في التعامل مع القبائل والتعاطي مع النزاعات الإثنية، وعسكرة القبائل، وظهور المحاصصة السياسية الإثنية، بدلا عن الحزبية في العملية السياسية، أدى كل ذلك إلى تصاعد الصراعات القبلية وتسييسها وتعقيد أزمة الدولة في السودان، وقد تجلى ذلك في أزمة دارفور، مما أدت إلى تأزيم الأوضاع الأمنية وهشاشتها في السودان، وفي الجوار الإقليمي.

مفهوم الصراع/ النزاع:

تعتبر ظاهرة الصراع ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد بالغة التشابك يمثل وجودها احد معالم الواقع الانساني الثابتة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع الى نشأة الانسان الأولى، حيث عرفتها علاقاته في مستوياتها المختلفة: فردية كانت أم جماعية، وأيضا في أبعادها المتنوعة: نفسية أو ثقافية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تاريخية ... الخ [3].

وأن الصراع موجود كأحد سمات وخصائص الحياة والعلاقات الانسانية ففي التبادلات اليومية يسعى كل طرف الى تعظيم منفعته والتي لكي تتحقق لابد أن تنخفض منفعة الطرف الآخر. والصراع في مظهر من مظاهره، وعلى أي نطاق من نطاقاته، وبدءا من الصراع داخل

النفس البشرية الواحدة وانتهاءا بالصراعات الدولية، هو غريزة متجذرة في أعماق النفس البشرية.[4]

والصراع يعني في أبسط معانيه تفاعل العلاقات بين عناصر مكونات موجودة في الطبيعة والذات الانسانية والعلاقات الاجتماعية، فهو حالة من الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين او اكثر، فهو يشير الى موقف تنافسي خاص يكون احد طرفيه أو أطرافه على قناعة بعدم التوافق المستقبلي [5].

فجوهر الصراع وطبيعته، يكمن في تنازع الإرادات، هذا التنازع يرجع إلى التباين والاختلاف في دوافع الأطراف، وتصوراتهم لأهدافهم وتطلعاتهم، وكذلك الاختلاف في مواردهم وإمكانياتهم. وأنها «تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كليا أو جزئيا، بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم، ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه»[6].

الفرق بين الصراع Conflict والنزاع Dispute:

على الرغم من تكامل المفهومين وتداخلهما، واعتبر البعض أنهما وجهين لعملة واحدة، إلا أن هنالك اختلافات بينهما، فالصراع هو النزاع الناتج عن الاختلاف جراء تباين الرؤى والعقائد والأفكار والبرامج والمصالح بين مجموعتين أو أكثر، ورغم ذلك يختلف الصراع عن النزاع في أنه حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات يمكن اعتباره أعمق من النزاع ولذلك عادة ما يكون الحديث عن ادارة الصراع وليس حله، خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات، فالصراع أوسع وأشمل وأعمق وأكثر تعقيدا من النزاع[7]. والعلاقة بين الصراع والنزاع تبدو من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل لها، فعند هذه الحالة يكون النزاع صراعا أو عندما يهدد أحد الأطراف باللجوء الى استخدام العنف في حل النزاع وهو ما يجعل المصطلحين في تداخل أحيانا، إذ ينقلب الصراع الغامض إلى نزاع مع وجود عوامل أخرى قد تتدخل في هذا وذاك، ومقابل الصراع يبدو النزاع قابلا للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع وغالبا ما يستخدم المفهومان وكأنهما مفهوما واحدا.[8]

يعرف النزاع في دوائر المصادر اللغوية بأنه « إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد أو معارضة شئ ما»، أو أنه «المناقشة»، أو المجادلة، أو السجال حول شئ ما أو بخصوصه». كذلك يدور النزاع حول، أو على، أو مع شئ ما، خاصة

عندمـا يكـون النـزاع غاضبـا، وممتـدا لفـترات طويلـة. أمـا في الأدبيـات المتخصصـة، فـإن النـزاع يتـم تعريفـه بأنـه «تعـارض في الحقـوق القانونيـة قـد تتـم تسـويته بالتوصـل إلى حلـول قانونيـة وسياسـية» .[9] ومـن ثـم، فـإن مقارنـة مفهـوم النـزاع بمفهـوم الـصراع توضـح أن مفهـوم الأول يشـير إلى درجـة أقـل حـدة وأقـل شـمولا فى الاختلافـات عـن الثانـى، وأنـه قـد يمكـن احتـواؤه والسـيطرة عليـه مـن وجـود تعـارض في القيـم أو المصالـح بحيـث تشـعر معـه أطـراف الـصراع أن أهدافهـا غـير متوافقـة مـن جانـب. كمـا أن كلا مـن أطـراف الـصراع لا يكـون فقـط متورطـا بصـورة أو بأخـرى في الموقـف الصراعـى، ولكنـه أيضـا يكـون مهتمـا مـن جانـب آخـر باسـتثمار هـذا الموقـف الصراعـى مـن خـلال التصعيـد، وذلـك بهـدف تحقيـق الفـوز والنـصر، أو عـلى الأقـل حتـى لا يخـسر. وأنـه قـد يمكـن احتـواؤه والسـيطرة عليـه ومنـع انتشـاره .

أسباب النزاع:

تظـل موضـوع النزاعـات كامنـة في أي مجتمـع، وذلـك لعـدم توافـق الخصوم في إطـار العلاقـات مـع بعضهـم البعـض واتخـاذ مواقـف متباينـة بسـبب أهـداف مسـبقة وقـد تنفجـر بمسـببات أيديولوجيـة أو عاطفيـة أو سـلوكية، وينتقـل المجتمـع حينئـذ مـن الوضـع السـلمي إلى أوضـاع النـزاع والـصراع، وقـد يكـون النـزاع ممتـدا أو صعـب الحـل، وقـد يكـون عميقـا ومتجـذرا يبقـى لزمـن طويـل.

وقد توصلت الدراسات العلمية للنزاعات المختلفة إلى أسباب عامة تشمل الآتي:

- الموارد والتنافس حولها.
- طريقة الحكم وتوزيع السلطة والثروة وآليات العلاقات.
- الحقوق القبلية التقليدية.
- الحقوق الدينية التقليدية.
- الهويات القومية.

مفهوم القبيلة والقبلية:

مـن الصعوبـة أن نجـد تعريـف جامـع لمعنـى القبيلـة، حيـث يمكـن تعريـف القبيلـة عـلى أنهـا، «وحـدة اجتماعيـة كونـت شـعب بربـاط الـدم والمصاهـرة والعـادات وتشـترك في القواسـم الثقافيـة والإرادة الجماعيـة والإنتمـاء الإثنـي في عقـد اجتماعـي. وهـي رابطـة اجتماعيـة سـيكولوجية شـعورية ولا شـعورية معـا لربـط أفـراد وجماعـة قائمـة عـلى القرابـة ربطـا مسـتمرا، إذ أن أفـراد القبيلـة أو فروعهـا

مـن عشـائر أو بطـون أو أسر إنمـا ينحـدرون مـن نسـب واحـد كقاعـدة عامـة بمعنـى أن يكـون هنـاك جـد واحـد مشـترك يتحـدد منـه نسـب القبيلـة. لكـن عـلى الرغـم مـن رابطـة القرابـة الدمويـة والتجـذر السـلالي مـن جـد مشـترك يعتـبر همـا الأسـاس في الانتمـاء إلى قبيلـة واحـدة، كمـا يمكـن القـول بـأن الأسـاس الـذي تقـوم عليـه القبيلـة أنمـا هـو رابطـة القرابـة، وهـي علاقـة اجتماعيـة تعتمـد عـلى قرابـة الـدم الحقيقيـة أو المكتسـبة، لا يعنـي اصطـلاح القرابـة في الأنثربولوجيـا علاقـات العائلـة والـزواج فقـط، وإنمـا يعنـي أيضـا المصاهـرة، يدخـل في معنـى القبيلـة أحيانـا الوجـود الجغـرافي الـذي يكسـب الفـرد طبائـع وعـادات وتقاليـد ولغـة ولهجـة القبيلـة التـي يظعـن الفـرد في ديارها.عليـه يجـب التمييـز بـين القبيلـة والقبليـة، فـالأولى تشـير إلى كيـان اجتماعـي حامـل للقيـم ورابـط بـين الجماعـة يوفـر لهـا الحمايـة والمصالـح، أمـا القبليـة فهـي تنطـوي عـلى عصبيـة حيـث يصبح لهـا مدلـول هوياتـي، أي يعطـي عضـو القبيلـة احساسـا وإدراكا بأنهـا تشـكل لـه هويـة تطغـي عـلى الهويـات الأخـرى بمـا فيهـا الهويـة الوطنيـة، وتصبـح هـي نزعـة وتشـكل لأعضائهـا تصـورا بوجـود حـدود اجتماعيـة وحدتهـا الأساسـية هـي القبيلـة. وبمـا أنهـا ترتكـز عـلى تقاليـد وقيـم وأخـلاق ونظـام وهيـكل فيـه توزيـع للسـلطة عـلى رأسـها زعيـم القبيلـة مثل(السـلطان، الناظـر، العمـدة، الشـيخ)، فهـي إذا تأخـذ طابـع المؤسسـة السياسـية. هـذا يعنـي النظـر للقبيلـة بمثابـة أنهـا وحـدة سياسـية أو كيـان سـياسي. وتنطـوي القبليـة عـلى هويـة ثقافيـة وإثنيـة قويـة تميـز أعضـاء جماعـة مـا مـن أعضـاء جماعـة أخـرى، ومـع وجـود علاقـات جـوار وقرابـة قويـة، يتوافـر لأعضـاء القبيلـة إحسـاس قـوي بالهوية.ومـن ناحيـة موضوعيـة لكـي يتشـكل المجتمـع القبـلي التقليـدي يجـب توافـر تنظيـم عـرفي مسـتمر ونظـام للتبـادل، وهنـاك بعـد عاطفـي يتمثـل في وجـود إحسـاس قـوي بالهويـة المشـتركة يمكـن أن يقـود النـاس للشـعور بأنهـم مرتبطـون قبليـا[10]. وفي السـودان ترتبـط القبليـة - كنزعـة ونعرة/عصبيـة – بأزمـة الهويـة والتـي بدورهـا نتـاج لسـوء إدارة التنـوع وسـوء إدارة المـوارد وتوزيعهـا بمـا يحقـق التنميـة الشـاملة العادلـة حيـث إن غيـاب التنميـة يؤجـج الـصراع القبـلي حـول المـوارد مصحوبـا بالجهـل وبالـولاءات الضيقـة والانتمـاء للهويـات دون الوطنيـة (الصغـرى أو الفرعيـة). ويتفـق الباحثـون عـلى أن القبليـة، بإيجابياتهـا وسـلبياتها، مفهـوم متجـذر في المجتمـع السـوداني ويمثـل دائـرة مهمـة مـن دوائـر انتمـاء الفـرد، إن لـم تكـن اليـوم في مقدمتهـا، قـام السـودان بعـد الاسـتقلال عـلى المفهـوم المعـاصر للدولـة الوطنيـة، وشـهد العديـد من المتغـيرات في نظـم الحكـم والسياسـات، ألقـت بظلالهـا عـلى شرعيـة وجودهـا، كمـا أثـرت عـلى فاعليتهـا، فتراجـع دور الدولـة وتوقـف تطورهـا نحـو المفهـوم الحقيقـي

للدولــة الوطنيــة، واختــل التــوازن ليتقــدم الــولاء للقبيلــة عــلى الــولاء للوطــن.

يعــد إقليــم دارفــور غربــي الســودان، الأكثــر تأثــرا بالــصراع القبــلي، يليــه إقليــم كردفــان المجــاور لــه، إذا أردنــا التعمــق أكثــر في الموضــوع[11].

خلفية تاريخية عن دارفور:

يعتــبر اقليــم دارفــور واحــدةً مــن الأقاليــم التــي قامــت فيهــا أهم الســلطنات الأفريقيــة جنــوب الصحــراء، والتــي عرفــت بســلطنات أو ممالــك الســودان عمومــاً والســودان الشرقــي –جمهوريــة الســودان الحاليــة- خصوصــاً، ومثلــت منطقــة دارفــور حزامــاً أفريقيــاً وإســلامياً يربــط وســط قــارة أفريقيــا مــن الــشرق في الهضبة الإثيوبيــة حتــى المحيــط الأطلــسي غربــاً[12].

حكمــت دارفــور ممالــك وســلطنات مختلفــة عــبر الحقــب التاريخيــة، كانــت آخرهــا ســلطنة الفــور التــي حكمهــا عــدد مــن الســلاطين كان آخرهــم وأشــهرهم عــلي دينــار، وكان الإقليــم في ظــل حكومــة فيدراليــة يحكــم فيهــا زعمــاء القبائــل مناطقهــم[13]، وقــد ســقطت هــذه الســلطنة عــلى يــد الإنجليــز بعــد مقتــل الســلطان عــلي دينــار في نوفمــبر عــام 1916م. وظلــت دارفــور طــوال هــذه الفــترة منــذ ضمهــا للســودان، يحكمهــا موظفــون بريطانيــون باعتمــاد كبــير عــلى نظــام الإدارة الأهليــة، لــم تشــهد تنميــة وتحديــث، حتــى اســتقلال الســودان عــام 1956م، وفي ظــل الحكــم الوطنــي عانــى الإقليــم التهميــش المســتمر[14]. وتعتــبر دارفــور البوابــة الغربيــة للســودان حيــث توجــد حــدود مشــتركة بينهــا وبــين كل مــن ليبيــا وتشــاد وأفريقيــا الوســطي، لذلــك هنــاك حركــة تواصــل إجتماعــي وثقــافي وإقتصــادي بــين مواطنيهــا ومواطنــي هــذه الــدول، فقــد إســتطاع أهــل دارفــور منــذ القــدم أن يعــبروا الصحــراء شــمالا والغابــات جنوبــا وغربــا، ويخلقــوا جســور للتواصــل التجــاري والثقــافي والإثنــي والحضــاري، أي أن مواطنــي هــذه المناطــق الحدوديــة مــا هــم إلا إمتــدادات لنفــس المجموعــات الأثنيــة والكيانــات القبليــة التــي تعيــش في الجانــب الآخــر مــن الحــدود الدوليــة التــي تــم شــطرها، أبــان فــترة الإســتعمار حيــث قســمت القــارة الســمراء بــين دول أوربــا المســتعمرة في مؤتمــر برلــين عــام 1884-1885م[15].

يرتبــط تاريــخ دارفــور ارتباطــا وثيقًــا بالقبيلــة، وترتبــط جغرافيتهــا بتقســيم أراضيهــا إلى حواكــير وديــار مفرداتهــا عــلى التــوالي «حاكــورة» و «دار»، تحمل أســماء القبائــل، كــدار مســاليت، ودار زغــاوة، ودار قمــر[16]، ودار البرتــي، ودار الميــدوب، ودار التعايشــة، ودار الهبانيــة، ودار البنــي هلبــة، ودار الرزيقــات، وهكــذا. وللقبيلــة في دارفــور ســلطتها وســطوتها، ولهــا وجودهــا التاريخــي الفعــلي المتــوارث كابــرا عــن كابــر.

جغرافية دارفور الطبيعية والبشرية:

يقع إقليم دارفور في أقصي غرب السودان، في الرقعة الجغرافية التي تمتد بين خطي عرض 10 و 15 شمالا، وخطي طول 22 و 27 شرقا[17]، وتقدر المساحة الكلية للإقليم بحوالي 196,404 ميل مربع، [18]. فهي أكبر بقليل من مساحة مصر كما تقول بعض المصادر وتساوي مساحة فرنسا. ويتصف الإقليم بصفات طبيعية خاصة، ناشئة من موقعه الجغرافي، فمن الناحية الغربية ليست هنالك حواجز ولا فروق مناخية أو نباتية تفصله عن الجارة تشاد، بل خضعت حدوده الغربية مع تشاد إلى قرارات رسم الحدود بواسطة القوى العظمى فرنسا وبريطانيا في فترة الاستعمار، ومن الناحية الشرقية يفصل الإقليم عن كردفان سلاسل من التلال الرملية، أما الناحية الشمالية فتنتهي حدوده عند الصحراء الكبرى التي تفصل الإقليم عن ليبيا والتي تمتد حتى البحر الأبيض المتوسط في مساحات واسعة خالية من الماء عدا الواحات الجنوبية، وفي الجنوب يحدها بحر العرب[19]، مع دولة جنوب السودان وفي الجنوب الغربي غابات ممتدة حتى أفريقيا الوسطى.

مناخ الاقليم متنوع، نجد في أقصى الشمال المناخ الصحراوي، وتتدرج جنوبا حيث مناخ السافنا الفقيرة في وسطه والسافنا الغنية في جنوبه، وفيه بعض المرتفعات الجبلية أهمها جبل مرة الذي يبلغ ارتفاعه 3088 مترا[20]، ويتميز جبل مرة بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وخصوبة الأراضي. وينقسم الإقليم إداريا إلى خمس ولايات: شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنينة، ووسط دارفور وعاصمتها مدينة زالنجي، وشرق دارفور وعاصمتها مدينة الضعين. ويرجع سبب تسميته بهذا الاسم إلى قبيلة الفور، إحدى أكبر قبائل الإقليم[21]. وبعيدا عن مزاعم النقاء العرقي الذي يصعب إثباته عموما في مجمل السودان، وبصفة خاصة في منطقة دارفور، التي تميزت بكونها معبرا ثقافيا بين الشمال والجنوب والشرق والغرب في أفريقيا لعدة قرون، ولم تكن ظروفها البيئية تساعدها على العزلة، فقد سكنت الإقليم عدد كبير من القبائل متنوعة الأصول والنشاط الاقتصادي[22]. هناك تقسيمات كثيرة للباحثين لقبائل دارفور، منها التقسيم التقليدي للقبائل كل على حده على أساس الأصل العرقي والموطن، وتقسيم آخر من حيث نمط الحياة والنشاط بين الاستقرار والترحال، ونتيجة لذلك تم تقسيم القبائل إلى قسمين، مجموعة القبائل المستقرة، ومجموعة القبائل الراحلة[23]. هذا التقسيم على أساس النشاط الاقتصادي بين مزارعين ورعاة، إلا أن من بين المزارعين هناك من يعمل بالرعي، ومن بين الرعاة من يعمل

بالزراعة، وثالث يعمل بالزراعة والرعي معا، وكذلك في الاستقرار والترحال. ويرجع ذلك للتحولات التي حدثت في مجتمعات دارفور من حيث نمط الحياة والأنشطة الاقتصادية المختلفة والنمو الحضري وغيرها. وهناك تقسيم آخر من حيث الإنتماء العرقي، على الرغم من استبعاد مزاعم النقاء العرقي في دارفور، فقد قسمت القبائل إلى قسمين وهي، مجموعة القبائل ذات الأصول الأفريقية، ومجموعة القبائل ذات الأصول العربية.

يضم الإقليم حوالي 115 قبيلة من أصل 570 قبيلة سودانية بما فيها جنوب السودان قبل الانفصال[24]، ويبلغ عدد سكان دارفور نحو 10 مليون نسمة تقريبا، وجميعهم يدينون بالاسلام، ويعمل غالبية سكان الإقليم في القطاعات، الزراعة والرعي والتجارة بالإضافة إلى مجال الخدمات في القطاع الحكومي والخاص [25]. وعلى ضوء التقسيمات المختلفة لسكان الإقليم، يمكن القول؛ إن دارفور يسكنها خليط من الأجناس، والمجموعات الإثنية، بعضها ينتمي للمنطقة نفسها (محلية)، وأخرى وافدة عبر فترات تاريخية مختلفة، تقف من وراء هجرتها إلى هذه المنطقة عدة عوامل، وقد تداخلت بعضها مع بعض، وتصاهرت حتى أفرزت النسيج الحالي لسكان دارفور. وهناك التكوين الاجتماعي لهذا الخليط من السكان؛ نجد أن البناء التقليدي لمجتمع دارفور يقوم على أساس هرمي، قاعدته الأسرة، وقمته زعيم المجموعة العرقية المعنية، كل مجموعة عرقية تمثل كيانا اجتماعيا قائما بذاته، يعرف محليا بالقبيلة، وتكون مجموعة تلك القبائل سكان دارفور، وكانت لكل قبيلة منطقة مخصصة تعرف باسمها يطلق عليها « الدار»[26].

جذور النزاعات القبلية في دارفور:

منذ سبعينيات القرن الماضي شهدت دارفور، نزاعات قبلية حول مصادر المياه والمراعي بين الرعاة والمزارعين، وأحيانا بين الرعاة فيما بينهم. وقد أدت موجات الجفاف المتكررة التي شهدتها المنطقة منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين إلى تصعيد الصراع بين الرعاة والمزارعين، خاصة مع تحرك الرعاة من الشمال ناحية الجنوب بحثا عن المياه والكلأ، كما ساهمت الحروب التي دارت في دول الجوار للإقليم في انتشار السلاح بالمنطقة. وقد زادت حدت النزاعات القبلية في الإقليم منذ عام 1986م، في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، فقد تورطت الحكومة آنذاك في بعض النزاعات بدعم بعض الإثنيات ضد الأخرى، وبمجئ حكومة الإنقاذ إلى الحكم في 30 يونيو 1989م، تصاعدت عملية تسييس القبائل وأثننة النزاعات بسرعة متزايدة، حيث انتهجت حكومة الانقاذ سياسات غير رشيدة عملت على تغذية النزاعات بأبعاد أيديولوجية وعرقية[27].

أسباب النزاعات القبلية في دارفور:

يختزل البعض النزاعات القبلية في دارفور بأنها نزاعات حول الموارد الطبيعية الشحيحة والمتناقصة وهذه حقيقة ولكنها ليست كل الحقيقة. وقد يكون التنافس حول فقدان الموارد هو أساس المشكلة والسبب الرئيس، ولكن تضافرت عوامل أخرى متداخلة فيما بينها منها:

العوامل التاريخية:

اتخذت الادارة البريطانية في السودان العديد من السياسات التي كرست للقبلية منها، تسييس ملكية الأراضي وربطها بالهوية القبلية والجغرافية، ففي عام 1923م، تم تقسيم السودان إلي ديار قبلية[28]. وقد عمق البريطانيون هذا الوضع حين وضعوا دارفور في سياسات المناطق المغلقة عام 1933م مثل جنوب السودان وجبال النوبة، وبعد الاستقلال استمر إهمال التنمية وعدم المشاركة السياسية[29]. ونتيجة لكل ذلك أصبحت دارفور واحدة من أقل أجزاء السودان إندماجا في إطار الدولة وأكثرها استعصاء على الحكم لبعدها عن المركز وضعف الروابط التي تربطها ببقية أجزاء الدولة وأجزائها من طرق حديثة ووسائل نقل واتصالات، وقد أدى كل ذلك لتكريس النزعة القبلية.

عامل الأرض والحواكير:

الأراضي هي مفاتيح الثروة والسلطة سواء تم إستغلالها للغابات والزراعة أو لرعاية المواشي أو لم يتم استغلالها مثل النفط والمياه الجوفية. وأصبحت النزاعات على ملكية الاراضى أكثر نسبيا بعد صدور قانون الاراضى غير المسجلة عام 1970م، والذي ألغى نسبة كبيرة من حقوق المجتمعات القروية، وأدى إلى ترحيل الكثير من المحليين عن حواكيرهم. وزادت النزاعات في دارفور المرتبطة بالأراضي والحواكير، بعد قيام الحكومات بتخصيص الخدمات الاجتماعية (الأسواق، المدارس، والمراكز الصحية) والذي لم يتم وضعه وفقا للحدود التقليدية للحواكير، لذا فإن قدرة الحصول على هذه الخدمات أصبحت محصورة على أولئك الذين يملكون الحواكير التي يسكنونها، الأمر الذي أدى إلى نشوب النزاعات في بعض المناطق، كالنزاع بين الميدوب والبرتي في شمال دارفور، وبني هلبة والفور في جنوبها[30].

كذلك تسبب نظام الحواكير في حرمان بعض القبائل العربية من تملك واستغلال الأرض فهي كمجموعات رعوية راحلة لا يميلون إلى تملك أراضي صغيرة ويفضلون المساحات الشاسعة للحركة وليست بالضرورة أن تكون ملكية خاصة. وقد استطاع النظام القبلي التقليدي في تلك الفترة تنظيم علاقات الرعاة والمزارعين حسب أعراف محددة. وقد كانت فعالة في أغلب الأحيان رغم

حـدوث عدائيـات في بعـض الأوقـات، وقـد تركـزت تلـك العدائيـات حـول ملكيـة الأرض ومصـادر الميـاه والمراعـي[31]. لكـن بعـد تعقيـد النزاعـات وتطورهـا أصبحـت عصيـة عـلى الحلـول التقليديـة.

العوامل البيئية:

عانـى السـودان بشـكل عـام، وإقليـم دارفـور بشـكل خـاص، ولسـنوات عديـدة مـن القـرن المـاضي وأوائـل هـذا القـرن، آثـار الجفـاف وإنحبـاس المطـر الذيـن أديـا إلى المجاعـات وانتتشـار الأمـراض. فقـد ضرب الجفـاف والتصحـر منطقة السـافنا والتـي يدخـل فيهـا اقليـم دارفـور وخاصـة الجـزء الشـمالي، كمـا أدى جفـاف السـاحل الأفريقـي إلى هجـرات وحـراك ديمغـرافي كبـير. ومـن أهـم المتأثريـن قبيلـة الزغـاوة والقبائـل العربيـة الرعويـة، فقـد هاجـرت مجموعـات كبـيرة مـن تلـك القبائـل إلى مناطـق المسـتقرين جنوبـا، وكان مـن المحتـم أن يحتكـوا بالسـكان المحليـين المزارعـين[32].

مـرت خمـس فـترات جفـاف عـلى المنطقـة خـلال مائـة عـام الماضيـة مـن القـرن العشريـن، اثنتـان منهـا حدثتـا خـلال العشريـن عامـاً الأخـيرة، وفي هـذه المناطـق التـي يـتراوح متوسـط معـدل سـقوط الأمطـار فيهـا مـا بـين 100 و 600 ملميـتر، مـع العلـم بـأن انخفـاض 100 مليمـتر فقـط في متوسـط معـدل الأمطـار السـنوي يمكـن أن يحـدث آثـاراً سـلبية كبـيرة بالإنسـان والحيوانـات. ويكشـف منسـوب الأمطـار خـلال الفـترة مـن 1950 – 1990م عـن وجـود 3 فـترات جفـاف طويلـة، إحداهـا وقعـت في منتصـف السـتينيات وتميـزت بجفـاف خفيـف نسـبياً، والفـترة الثانيـة التـي حدثـت خـلال سـنوات 1972 – 1975م تميـزت بجفـاف شـديد نسـبياً، وتميـزت الثالثـة التـي حدثـت في الفـترة مـن 1982 – 1984م بجفـاف شـديد جـداً. وصاحـب فـترات الجفـاف هـذه انـدلاع مناوشـات متفرقـة واشـتباكات مسـلحة وقـع أسـوأها في منتصـف الثمانينيـات واتخـذت صفـة صراع مسـلح عـالي الوتـيرة تحـول فيمـا بعـد إلى حـرب[33]. ونتجـت عـن تلـك الهجـرات والأنشـطة الرعويـة الواسـعة، في ظـل نـدرة المـوارد، حيـث يشـكل ثبـات أو تناقـص المـوارد (مـاء – أرض – كلأ) مقابـل الإزديـاد المضطـرد في مسـتخدمي هـذه المـوارد، عامـلا مهمـا في نشـوب الصراعـات، وهـذا يفـسر لمـاذا كان الرعـاة الرحـل طرفـا في أغلـب النزاعـات القبليـة، وكذلـك يمثـل التدهـور البيئـي المسـبب للفقـر ومـا يترتـب عليـه مـن نـزوح الجماعـات المتـضررة بحثـا عـن بدائـل أفضـل مسـببا للإحتـكاكات بـين القبائـل المهاجـرة والمسـتقرة[34].

هـذا الجفـاف المتزايـد كانـت لـه تأثيراتـه العميقـة في اقليـم دارفـور، فقـد كان سـبباً للنزاعـات القبليـة وزيـادة حدتهـا مـن حـين لآخـر.

العوامل الإثنية والعرقية:

ساهم انتشار التقاليد القبلية وسيادة ثقافة الفروسية في دارفور في زيادة النزاعات القبلية[35]. ذلك بسبب ضعف التنظيمات الحديثة مثل الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات، كما استغلت النظم السياسية التي حكمت السودان، الانقسامات والولاءات القبلية[36].

العوامل السياسية:

منذ أيام الحكم البريطاني- المصري المشترك للسودان، كان هناك تركيز على المركز في منطقة الخرطوم وما حولها، وقد استمرت النظم السياسية التي حكمت السودان في العهد الوطني بعد الاستقلال في هذه السياسات السيئة في التهميش السياسي أو عدم التمثيل، والتي تمثلت في غياب العدالة والمساواة وإهمال وحرمان بقية أجزاء البلاد من نصيبها في السلطة والموارد، مما لعبت دورا مهماً في الحروب الأهلية وعدم الاستقرار. وعندما جاءت حكومة مايو وحلت الإدارات الأهلية، ولم تستطع الإدارة المحلية أن تقوم بمهام الإدارة الأهلية، لأنها تفتقد إلى طريقة التعامل مع مشكلات المنطقة فأصبحت ضعيفة، مما أضعف هيبة الدولة، كما لعبت العوامل السياسية الأخرى دورا كبيرا ومهما في إذكاء الصراعات بعد تطبيق سياسة تقسيم الولايات بإنشاء إدارات محلية جديدة للقبائل الرعوية في أراضي القبائل المستقرة وأصبحت القضية تتجاوز الطرح التقليدي على خلفية مسببات الصراع القبلي (المرعى/ الكلأ، الماء) وأصبحت تطرح كقضية سياسية إثنية معقدة أدت إلى صدام إثني وقبلي مسلح[37].

العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

يعاني اقليم دارفور من ضعف في البنية التحتية والاقتصادية ويفتقر كذلك إلى الطرق المعبدة التي تربطه بالمركز أو الولايات المجاورة أو تربط عواصم الولايات برئاسة المحليات كما يفتقر إلى المشروعات التنموية لاستيعاب العمالة المحلية وضعف الخدمات التعليمية وارتفاع معدل الفاقد التربوي، وتحول كثير من المنتجين إلى مستهلكين متأثرين بالتغيرات الاجتماعية وإزدادت نسبة العاطلين عن العمل وأصحاب المهن الهامشية[38].

العوامل الأمنية:

تعد العوامل الأمنية من العوامل المهمة في تأجيج الأوضاع وانفلاتها في الإقليم، وذلك لأن إقليم دارفور قد تأثر كثيراً بالاضطرابات والمشكلات السياسية التي تحولت إلى اختلالات أمنية، كان أول ظهور ل«مجموعات منفلتة» إثر فشل حركة 2 يوليو 1976م المسلحة لإسقاط حكم جعفر نميري، وبعد فشل المحاولة هربت مجموعة من المسلحين ويقدر عددهم (500) مسلح ليستقروا

في مدن دارفور البعيدة عن سلطة الدولة ثم اتجهوا لممارسة النهب المسلح، حيث هجموا على سوق مدينة (كورو) في عام 1979م، وهذه تعد العملية الأولى للنهب المسلح في دارفور. وكذلك الحروب الليبية التشادية التي كانت بدايتها في عام 1979م حتى 1987م، كان لها تأثير في انتشار السلاح في دارفور، وذلك نسبة للتداخل القبلي وسهولة الدخول عبر الحدود بين الدولتين واقليم دارفور. وأيضاً تعد الصراعات القبلية واحدة من أسباب انتشار السلاح في الاقليم والتي كانت أولها بين الفور والعرب في الفترة 1987 – 1989م وهي من أولى النزاعات التي قامت على الإثنية، والتي كان دافعها أراضي الرعي ومصادر المياه[39].

يعد انتشار السلاح الناري بكميات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية نتيجة لظروف داخلية وخارجية عامل مساهم في صراعات الاقليم. وكان السلاح في السابق ملكا لرؤساء الإدارة الأهلية والأثرياء وفقا للقانون ولكن إنتشاره بأنواعه المختلفة أدى إلى ذهنية حل أصغر المشكلات بالقوة والعنف.

تعزى أسباب إمتلاك القبائل للسلاح للإحساس بعدم الأمان، بسبب عجز الحكومة عن توفير الحماية لهم ولممتلكاتهم من عصابات النهب المسلح، لأن السلاح الذي بحوزة هذه العصابات اكثر تطوراً مما في أيدي الشرطة والقوات النظامية، إضافة إلى وجود عدم الثقة والشك في بعض رموز وأجهزة الحكومات الإقليمية سابقا والولائية حاليا التي تنحاز إلى جانب بعض القبائل مما يجعلها تغض النظر عن ممارستهم. وجدت هذه الأسلحة طريقها إلى أيدي القبائل في دارفور من تجار الأسلحة من أثيوبيا في عهد الرئيس الأسبق منقستو، تشاد، ليبيا، الولايات الجنوبية من السودان المتاخمة لدارفور كولاية شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال، كذلك تسربت أسلحة الوحدات الحكومية إلى بعض القبائل في حالة نشوب معارك وظهر ذلك في مداولات مؤتمر الضعين 1997م حيث تسرب السلاح من مخزن الذخيرة إلى أحد طرفي النزاع[40].

تطور النزاعات القبلية في دارفور:

في عام 1932م حدث أول نزاع قبلي في دارفور منذ ضم دارفور للحكم الثنائي، حيث حدث نزاع ثلاثي بين الزيادية والبرتي والميدوب ونزاع آخر بين الكبابيش والكواهلة، وكان السبب الرئيسي هو المراعي وتمت تسوية تلك النزاعات عن طريق الإدارة الأهلية[41].

مرت النزاعات القبلية بين المجموعات السكانية في دارفور بمراحل مختلفة، ففي الفترة من 1932م حتى 1956م، لم تحدث إلا نزاعا واحدا فقط في عام 1956م، أي بعد 24 عاما مع ملاحظة أن تلك الفترة كانت الادارة البريطانية،

حيث تركت الادارة البريطانية آليات المجتمع تعمل في حفظ الأمن وحل المشكلات دون التدخل المباشر منها[42]. وقد ركزت الدراسة على الفترة من استقلال السودان وحتى الوقت الراهن (1956 – 2020م)، وقسمت الدراسة هذه الفترة للنزاعات وتطورها، من حيث درجة حدتها وأطرافها ونطاقها، لأربع مراحل رئيسة وهي: نزاعات بسيطة، ونزاعات واسعة النطاق، ونزاعات مركبة إثنية-سياسية، نزاعات شاملة.

المرحلة الأولى: نزاعات بسيطة محدودة النطاق (1956 – 1982م)

شهدت منطقة دارفور منذ الاستقلال وحتى إدخال نظام الحكم الإقليمي في مطلع الثمانينيات، نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها أسلحة تقليدية[43]. وهي نزاعات بسيطة محدودة النطاق، كالتحرشات القبلية والإشتباكات بين الحين والآخر، وقد تمكنت الجهات الرسمية والإدارة الأهلية في الماضي احتواء النزاعات السابقة بسهولة ووجدت لها حلول مناسبة[44]. وكانت عبارة عن إشتباكات تتسم بأنها نزاعات منخفضة الحدة كما أنها موغلة في طابعها المحلي. ونادراً ما كانت النزاعات تتجاوز مجموعتين سلاليتين[45].

والجدول أدناه يوضح عدد النزاعات القبلية التي حدثت وتكرارها عند بعض القبائل، وكانت لأسباب في الغالب حول المراعي وموارد المياه والسرقات والثأر، ويتم حلها عبر الإدارات الأهلية بين القبائل.

الرقم	أطراف النزاع	السنة	المنطقة
1	البرتي – الزيادية	1956م	شمال دارفور
2	الميدوب – الزيادية – الكبابيش	1957م	شمال دارفور
3	المعاليا – الرزيقات	1964م	جنوب دارفور
4	الزيادية – البرتي	1965م	شمال دارفور
5	الميدوب – الكبابيش	1965م	شمال دارفور
6	المعاليا – الرزيقات (قرية أبو كارينكا)	1966م	شرق دارفور
7	الرزيقات – المعاليا	1968م	جنوب دارفور
8	الرزيقات – الزغاوة	1968م	شمال دارفور
9	الزغاوة – الماهرية	1968م	شمال دارفور
10	الزغاوة – البرقو	1974م	شمال دارفور
11	البني هلبة – الرزيقات	1975م	جنوب دارفور

12	زغاوة – زغاوة	1976م	شمال دارفور
13	البني هلبة – الماهرية	1976م	جنوب دارفور
14	البني هلبة – الرزيقات الشمالية	1976م	جنوب دارفور
15	الرزيقات – الداجو	1976م	جنوب دارفور
16	الرزيقات – البرقو	1977م	غرب دارفور
17	التعايشة – السلامات	1980م	جنوب دارفور
18	الرزيقات – البني هلبة	1982م	جنوب دارفور

جدول رقم (1) من دراسة عبده مختار موسى.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النزاعات القبلية في هذه الفترة غالبها دارت في مناطق شمال دارفور وجنوب دارفور، بينما غرب دارفور فقد شهد نزاع واحد فقط، وكذلك شرق دارفور، كما أن هذه الصراعات كانت محددة الزمان والمكان، ومحدودة الأثر.

المرحلة الثانية:

نزاعات واسعة النطاق(1983 – 1993م) :

منذ مطلع الثمانينيات ضرب الجفاف أجزاء واسعة من إقليم دارفور، مما إضطرت على إثرها مجموعات كبيرة للهجرة جنوبا بحثا عن المراعي والمياه، وصاحب ذلك إشتباكات متفرقة بين بعض الإثنيات حول المياه والمراعي والأراضي الزراعية وبعض السرقات. وفي هذه المرحلة إرتبط النزاع إرتباطاً وثيقاً بالجفاف الشديد الذي ضرب الإقليم، فقد تحركت أعداد كبيرة من الرعاة من الزغاوة والعرب الرحل تاركين مناطق الجفاف شمالا متجهين إلي مناطق قبيلة الفور، لكن شعر الفور أن الرعاة هذه المرة ينوون الإقامة الطويلة، فلم يقابلوهم بالترحاب. وكانت المجموعات المهاجرة تبحث عن الماء والكلأ، وأن أفضل الأمكنة الصالحة لذلك هي أودية وسهول قبيلة الفور. هناك عامل إضافي زاد من تعقيد الوضع وهو أن الفور كانوا من أوائل الثمانينيات من القرن العشرين قد طالبوا حاكم دارفور أحمد إبراهيم دريج (من الفور) بصد الرعاة الرحل، ونتيجة للحروب التي دارت في المنطقة بين ليبيا وتشاد والحروب التشادية التشادية، تمكنت أطراف النزاع من الحصول على الأسلحة والذخائر من هذه الحروب[46]. وقد تضافرت عدة أسباب وظروف أسهمت في تصاعد النزاعات بين الجماعات الإثنية المختلفة، فإتخذت شكل إستقطاب عرقي اكبر عبر عن نفسه في قيام تحالف عريض يضم القبائل ذات

الأصول العربية، ضد الفور وبقية القبائل المستقرة ذات الأصول الأفريقية، وقد أصبح النزاع هذه المرة أكثر ضراوة ووحشية ودماراً من المرحلة السابقة[47]. وفي أوج فترة الجفاف عام 1985م، بدأت النزاعات شرارتها تتسع في الإقليم، وتخللت هذه الصراعات دورتين: الأولي خاضها الزغاوة والماهرية من رعاة الإبل الذين يسكنون الأجزاء الشمالية العليا من حزام الصحراء ضد المزارعين المستقرين من الفور. أما الدورة الثانية للحرب بدأت تتصاعد منذ 1987م، بين قبائل ذات الأصول العربية، والتي ضمت نحو 27 قبيلة في تحالف يدعى (التجمع العربي)، ضد قبيلة الفور والقبائل الموالية لها وهي قبائل مستقرة ذات الأصول الأفريقية، باشتعال حرب إثني واسع النطاق وعالية الحدة وبالغة الآثار والدمار، بلغت ذروتها في عام 1989م»[48]. ومنذ ذلك الحين، علي الرغم من المحاولات التي قامت بها عدد من حكومات مختلفة (عسكرية ومدنية) ظلت النزاعات مشتعلة، أو أسبابها تتفاعل وتتوسع بشكل كبير من وقت لآخر.

كما أصبحت نزاعات هذه الفترة تتسم في بعض جوانبها بأنها عابرة للحدود من حيث الأطراف والتسليح، وتحولت طبيعة النزاعات إلى حرب بين تجمعات إثنية قبلية كبيرة، وتورطت الحكومة المركزية فيها، مع استخدام الأسلحة الحديثة[49].

الرقم	أطراف النزاع	فترة النزاع	منطقة النزاع
1	الفلاتة – القمر	1983م	جنوب دارفور
2	الرزيقات – المسيرية	1983م	جنوب دارفور
3	الكبابيش – البرتي – الزيادية	1984م	شمال دارفور
4	القمر – الفلاتة	1987م	جنوب دارفور
5	الفور – الزغاوة	1989م	شمال دارفور
6	العرب – الفور	1989م	شمال دارفور
7	تحالف قبائل عربية – الفور	1989م	شمال وغرب دارفور
8	الزغاوة – القمر	1989م	شمال وغرب دارفور
9	فور كبكابية – الزغاوة	1990م	شمال دارفور
10	التعايشة – القمر	1990م	جنوب دارفور
11	الزغاوة – المراريت	1991م	شمال دارفور

12	الزغاوة – بني حسين	1991م	شمال دارفور
13	الزغاوة – الميما	1991م	شمال دارفور
14	الزغاوة – البرقد	1991م	شمال دارفور
15	الزغاوة – البرقد (للمرة الثانية)	1991م	شمال دارفور
16	الفور – الترجم	1991م	شمال دارفور

جدول رقم (2) من دراسة عبده مختار موسى.

المرحلة الثالثة:

النزاعات المرتبطة بالاستقطاب السياسي الإثني (1993 – 2003م):

شهدت هذه الفترة استقطابا سياسيا إثنيا وأيديولوجيا بفعل سياسات الحركة الإسلامية الحاكمة آنذاك، وأصبحت للقبائل أحياء خاصة بها في المدن، وبالتالي فبدلا من تحضير القرى تريفت المدن وبغياب الديمقراطية في السودان لا سيما دارفور، تحول الصراع إلى صراع قبلي صرف، فأصبحت انتخابات المحليات وأي انتخابات أخرى تتم على أساس قبلي، وأصبح مستحيلا على أفراد القبائل الأخرى الفوز في حاكورة القبيلة صاحبة الأرض، بل وصل الاستقطاب القبلي لتقسيم حتى وظائف الحكومة المحلية وصولا لتوزيع السلع التموينية كالسكر على أسس قبلية[50]. وسارت حكومة الانقاذ في نهج استقطاب بعض الإثنيات ودعمها بالسلاح والعتاد في مقابل الأخرى، واستخدمت الإدارة الأهلية كوظائف حكومية تعطى للقبائل الموالية للنظام، وتحجب عن الأخرى التي ترفض الإذعان، واستخدمت الحكومة نظارات في حاكورة بعض القبائل التي رفضت الإذعان لأخرى رضيت أن تكون واجهة سياسية عبر قيادتها الأهلية، وبالتالي عندما غيبت الديمقراطية، أصبحت القبيلة اللاعب الأوحد في الساحة[51]. ولم تتدخل الحكومة في الوقت المناسب لحسم النزاعات، وعندما تدخلت لم تكن محايدة، فعملت على استقطاب بعض النخب إلى جانبها، هذا الاستقطاب السياسي الحاد تلازم مع استقطاب إثني.

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
1	الزغاوة – العرب الرحل	1994م	شمال دارفور
2	الزغاوة السودانيون–الزغاوة التشاديون	1996م	شمال دارفور
3	المساليت – بعض القبائل العربية	1996م	غرب دارفور
4	الرزيقات – الزغاوة	1996-1997م	جنوب دارفور(حاليا شرق دارفور)

5	العرب – المساليت	1997م	غرب دارفور
6	الرزيقات – الداجو	1998م	جنوب دارفور
7	العرب – المساليت (المرة الثانية)	1998م	غرب دارفور
8	الرزيقات – الفور	1999م	جنوب دارفور
9	الميدوب – البرتي	1999م	شمال دارفور
10	الهبانية – أبو درق	2000م	جنوب دارفور
11	الزغاوة – القمر	2000م	شمال وغرب دارفور
12	الرزيقات – المعاليا	2000م	جنوب دارفور
13	الرزيقات – التنجر	2000م	جنوب دارفور
14	الرزيقات – المسيرية (كردفان)	2000م	شرق دارفور/ غرب كردفان
15	الهبانية – السلامات	2000م	جنوب دارفور
16	الزيادية – البرتي	2000م	شمال دارفور
17	الرزيقات – المساليت	2000م	غرب دارفور
18	الرزيقات – أولاد منصور (عرب)	2001م	جنوب دارفور
19	الزغاوة – القمر	2001م	غرب دارفور

جدول رقم (3) من دراسة عبده مختار موسى.

المرحلة الرابعة:

النزاعات القبلية بعد ظهور أزمة دارفور (2003 – 2020م):

شهدت دارفور في هذه الفترة نزاعات قبلية وإثنية متعددة المستويات ومتجددة ومتكررة الحدوث، وقد تداخلت بعض تلك النزاعات مع الحرب التي تدور بين الحكومة والحركات المسلحة هناك، خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، وأصبحت النزاعات في هذه الفترة حتى بين مكونات الإثنية الواحدة فيما بينهم.

فهناك نزاع بين الرزيقات الأبالة «عرب رحل» وبني حسين «قبيلة عربية مستقرة»، دار النزاع بين الطرفين في شمال دارفور، في جبل عامر، بسبب التنافس على آبار الذهب في المنطقة، إثر تدخلات سياسية من الحكومة ونافذيين قبليين.

كما دار نزاعا طاحنا بين أبناء عمومة، بين قبيلتي المسيرية والسلامات «قبائل عربية»، في يونيو 2013م واستمر لفترة في مناطق دقرسة شرق زالنجي

بولايــة وســط دارفــور، وامتــد القتــال الى مناطــق شــطاية التابعــة لولايــة جنــوب دارفــور نتجــت عنهــا أعــداد مــن القتــلى والجرحــى، وحــرق القــرى وتدمــير الممتلكات بــين الجانبــين. وكذلــك دار نزاعــا قبليــا آخــر في جنــوب دارفــور، بــين قبيلتــي القمــر وبنــي هلبــة، بســبب الأرض(52). كمــا حدثــت نزاعــا حــادا ومعــارك شرســة بــين الرزيقــات والمعاليــا في عــام 2015م. والجــدول أدنــاه يوضــح النزاعــات القبليــة التــي دارت في هــذه الفــترة وأطــراف ومناطــق النزاعــات وتكرارهــا.

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
1	الداجو – المسيرية	فبراير 2005م	جنوب دارفور
2	الفلاتة – المساليت	2005م	جنوب دارفور
2	الهبانية – المساليت	2005م	جنوب دارفور
3	البرقد – المسيرية	2005م	جنوب دارفور
4	مسبعات – داجو	2005م	جنوب دارفور
5	البرقد – الرزيقات – ترجم	2006م	جنوب دارفور
6	الهبانية – الرزيقات	2006م	جنوب دارفور
7	الهبانية – السلامات	2006م	جنوب دارفور
8	الهبانية – الفلاتة	2006م	جنوب دارفور
9	الفلاتة – القمر	2006م	جنوب دارفور
10	الرزيقات – الترجم	2007م	جنوب دارفور
11	الفلاتة – الهبانية	2007م	جنوب دارفور
12	الفلاتة – القمر	2007م	جنوب دارفور
13	الفلاتة – الهبانية	2008م	جنوب دارفور
14	الرزيقات – الهبانية	2008م	جنوب دارفور
15	الفلاتة – القمر	2008م	جنوب دارفور
16	البني هلبة – الترجم	2008م	جنوب دارفور
17	الرزيقات – الهبانية	2009م	جنوب دارفور

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
18	الزيادية – البرتي (مليط)	2011م	شمال دارفور
19	السلامات – التعايشة (رهيد البردي)	2011م	جنوب دارفور
20	المسيرية - السلامات (أم دخن)	2012م	وسط دارفور
21	البني هلبة - القمر(منطقة كتيلا)	2012م	جنوب دارفور
22	الفلاتة - المساليت (قريضة)	2012م	جنوب دارفور
23	البني هلبة – القمر	يناير–مايو 2013م	جنوب دارفور
24	الفلاتة – المساليت (قريضة – ام سعدون)	2013م	جنوب دارفور
25	الرزيقات الأبالة – بني حسين(جبل عامر)	يونيو 2013م	شمال دارفور
26	الرزيقات – المعاليا	أغسطس/سبتمبر 2013م	شرق دارفور
27	المسيرية – السلامات (أم دخن)	فبراير 2014م	وسط دارفور
28	المعاليا – الرزيقات	يناير 2015م	شرق دارفور
29	الرزيقات – المسيرية	يناير 2015م	شرق دارفور
30	الفلاتة – المساليت	فبراير 2015م	جنوب دارفور
31	الزيادية – البرتي	مارس 2015م	شمال دارفور
32	السلامات – المسيرية	مارس 2015م	جنوب دارفور
33	الرزيقات–الهبانية(محليتي السنطة والفردوس)	مارس 2015م	جنوب وشرق دارفور
34	الرزيقات – المعاليا	مايو 2015م	شرق دارفور

جدول رقم (4) من دراسة عبده مختار موسى.

من الجدول أعلاه نلاحظ كثرة النزاعات القبلية في هذه الفترة والتي غطت كل مناطق دارفور، فقد حدثت نزاعات في شماله وجنوبه وشرقه وغربه ووسطه، لأسباب مختلفة، كما أن هذه النزاعات المتعددة شاركت فيها كل المجموعات الإثنية بالإقليم، وأن هذه الصراعات لا يمكن تصنيفها ضمن إطار

«إفريقي، عربي»، أو «عرب، زرقة»، بالتعبير الدارفوري المحلي، إذ تأتي ضمنها صراعات عربية عربية، وإفريقية إفريقية، وعربية إفريقية[53].

يمكن القول أن النزاعات القبلية في دارفور في الآونة الأخيرة، ترجع لتسييس الإدارة الأهلية والاستقطاب السياسي الحاد للإثنيات والقبائل، وضعف هيبة الدولة وحياديتها، مما أفرز واقعا فوضويا شاملا وهشاشة أمنية ودمارا كبيرا في الأنفس والممتلكات والبيئة. وعلى الرغم من تكرار هذه النزاعات، وضراوتها وآثارها، إلا أن هناك تعايش سلمي وتصاهر كبير بين مكوناته الإثنية المختلفة وانصهار وتداخل بين سكانه لا سيما في المدن الكبيرة بالإقليم، وقد ساهم في ذلك التاريخ المشترك الطويل من العيش والمشاركة في النشاط الاقتصادي كالتجارة والخدمات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات السياسية والمهنية، وثقافة التعايش والتواصل التي تحملها الأجيال الحالية التي تجاوزت كثيرا الانتماءات القبلية.

أثر النزاعات القبلية في دارفور في الأمن المحلي:

النزاعات القبلية والصراعات التي دارت في دارفور وإمتداداتها وإفرازاتها الإنسانية والأمنية والسياسية، أضعفت سلطة الدولة، وأفقدتها هيبتها وسيادتها، فكثير من مناطق دارفور منذ مطلع القرن الحالي، وقعت تحت سلطة جماعات في عداء مع الدولة، أو مليشيات قبلية صاحبة حواكير والتي تفرض سلطتها عند حدوث أي نزاع مع قبيلة أخرى. ونتيجة للسياسات الخاطئة التي مارستها الحكومات المتعاقبة في السودان، خاصة حكومة الانقاذ، وتزايد معدلات النزاعات وتطوراتها المختلفة، تلك النزاعات أدخلت الدولة والمجتمع في أزمة كبرى أمنية وسياسية واجتماعية في آن واحد، من هشاشة أمنية واحتقان سياسي وتمزيق النسيج الاجتماعي. مما هدد الأمن والسلم الاجتماعي، وتحويل الإقليم إلى ميدانا للصراعات والمعارك. ومن تداعيات النزاعات القبلية بالمنطقة ضعفت سلطة الدولة ، واصبح للقبيلة أهمية أكبر من المؤسسات. وأن الطرق التقليدية لمعالجة الصراعات القبلية عبر الوسطاء «الأجاويد» لم يعد فعالا، فضلا عن ذلك، أصبح دفع الديات لذوي ضحايا النزاعات يشكل هاجسا لأهل دارفور لأنها تشجع على تفشي النزاع وتمثل حافزا على استمرار القتل والتهديد للسلم الإجتماعي في دارفور[54].

كما ان عودة العنف إلى دارفور في الفترة الأخيرة، يؤشر إلى هشاشة البنية الأمنية وانتشار السلاح كمهدد أمني، وغياب بسط هيبة الدولة وسيادة حكم القانون، وضعف دور الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في الرصد والمتابعة ومنع الأحداث قبل وقوعها. بالإضافة للدور المنشود من القوات النظامية في

مواجهة وحسم النهب المسلح والتفلتات الأمنية، والشرطة عاجزة عن القيام بدورها في حماية المواطنين لافتقادها للإمكانيات والمتحركات والكفاءة التسليحية للقيام بدورها بمتابعة وملاحقة الجناة بالمحليات، والقوات النظامية لا تتدخل بالسرعة المطلوبة ودائما ما تحتاج إلى تفويض وردة الفعل الحكومي بطيئة وضعيفة في مواجهة الانتهاكات السافرة، مما يؤدي إلى تفاقم وتصاعد الأوضاع في العديد من المناطق المتفرقة[55].ويعتبر النزاعات القبلية في دارفور، وتداخلاتها مع الصراع السياسي والعسكري بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة، من أهم الصراعات التي يشهدها السودان في الوقت الراهن، وخاصة أنه يحظى باهتمام دولي غير مسبوق. وإذا أخذنا الأزمة السودانية في دارفور في سياقها الوطني مع تجريدها من أبعادها الدولية لوجدنا أنها تعبر عن أزمة المشروع الوطني، وتطرح على المحك إشكاليات الهوية والمواطنة، والدور التوزيعي للدولة الوطنية في السودان. فأزمة دارفور قدمت نموذجا لعجز الدولة الأفريقية عن بناء دولة وطنية (Nation-State) قوية قادرة على إدراج كل أشكال التنوع الثقافي والعرقي داخل كيان موحد[56].وقد أدت النزاعات القبلية الواسعة الانتشار في دارفور، إلى خلخلة الأمن الاجتماعي والبنية الاجتماعية والقبلية في ما يتعلق بحواكير وديار القبائل، وآليات حل المشكلات[57]. ونتيجة للتدخلات السياسية من الحكومات تجاه تلك النزاعات وتسييس الإدارة الأهلية، أدت إلى إضعاف وإنهيار عناصر الضبط الاجتماعي فكانت النتيجة حدوث فراغ إداري وأمني، ومزيدا من التوتر والنزاعات بين الإثنيات المختلفة، ومع المناخ السياسي المضطرب وانتشار السلاح بالإقليم، أدى ذلك إلى انتقال النزاع القبلي المحدود إلى نزاعات قبلية عمت القرى والمدن، وتضاعف عدد الضحايا وزادت وتيرة النزاعات ونطاقها[58].

كما أدى غياب المشروع الوطني والأحزاب القومية إلى غلبة الإنتماءات الأولية على حساب الإنتماء والولاء للهوية الجامعة للوطن، وقد ساعد الطابع الأيديولوجي لنظام الانقاذ ومحاولاته تصدير نموذجه لدول الجوار[59]، في زيادة حدة النزاعات وزيادة نطاقها، مما انعكس على الأمن القومي السوداني بتهديد مكتسباته وسيادة الدولة وحدودها. وكذلك أثرت النزاعات القبلية، على الأمن الإقتصادي للدولة والمجتمع، ووفقا لتقارير التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي، فإن من يعيشون في دولة هشة متأثرين بالنزاعات المسلحة عادة ما يكونون عرضة لمعاناة الفقر والحرمان والعجز عن الإلتحاق بالتعليم المدرسي، أو الحصول على الرعاية الأساسية. ومثل هذه التحديات لها تأثير طويل الأمد على الكسب المعيشي اليومي، ومن ثم تتأثر بها التنمية الإقتصادية، وقد أظهرت العديد من الدراسات، أن أحد أشكال الكلفة غير المباشرة للحرب

والنزاعــات المســلحة وآثارهــا عــلى الأمــن الاقتصــادي، تظهــر في انخفــاض الإنتاجيــة وتدهــور الأوضــاع المعيشــية للمواطنــين وهــروب رؤوس الأمــوال. ونتيجــة لفشــل السياســات الداخليــة والخارجيــة خاصــة في عهــد الانقــاذ فقــد واجــه الســودان علاقات صعبــة مــع العالــم الغربــي وعدائيــة مــع الــدول الغربيــة، لا ســيما الولايــات المتحــدة الأمريكيــة وإسرائيــل، وأن أزماتــه وحروبــه الأهليــة وصراعاتــه المعقدة ذات المســتويات المتعــددة والنزاعــات القبليــة والإثنيــة الحــادة واســعة الانتشــار، قــد فتحــت البــاب عــلى مصراعيــه نحــو زيــادة تدخــلات القــوى الدوليــة في شــئون الســودان الداخليــة بحثــا عــن مصالحهــا المتقاطعــة، هــذه الصراعــات والتدخــلات الدوليــة، مثلــت تهديــدا خطــيرا ومســتمرا مبــاشر وغــير مبــاشر للأمــن القومــي الســوداني والأمــن الإنســاني لشــعب الســودان.

أثر النزاعات القبلية في دارفور في الأمن الإقليمي:

يمتــاز إقليــم دارفــور، بتنــوع التركيبــة الإثنوغرافيــة وتداخــل جيوثقــافي مــع شــمال أفريقيــا وغربهــا ووســطها، كمــا يمتــاز بالموقــع الجيوبوليتيكــي الحيــوي، ممــا أضــاف للإقليــم خاصيــة التأثــير والتأثــر في محيطــه الجغــرافي، إجتماعيــا واقتصاديــا ودينيــا وسياســيا وأمنيــا. ونتيجــة لتلــك الميــزات للإقليــم فقــد تأثــرت النزاعــات القبليــة والإثنيــة في دارفــور، بالصراعــات في دول الجــوار، كمــا تأثــرت دول الجــوار بالنزاعــات القبليــة والإثنيــة في دارفــور، وأســفرت كل ذلــك عــن هشاشــة أمنيــة في المنطقــة برمتهــا الممتــدة مــن الســودان الى ليبيــا وتشــاد وافريقيــا الوســطى وجنــوب الســودان ومــا وراء ذلــك. وأن الصراعــات والحــروب التــي شــهدتها دول الجــوار وأبرزهــا الــصراع التشــادي التشــادي، والليبــي التشــادي حول شريــط (أوزو) الحــدودي، والثــورة الليبيــة ومــا خلفتــه مــن فــراغ أمنــي وانكشــاف الحــدود بعــد ســقوط نظــام القــذافي، كمــا أن الصراعــات الداميــة التــي شــهدتها أفريقيــا الوســطى وجنــوب الســودان بمــا فيهــا الــصراع الأخــير بعــد انفصــال الجنــوب عــن الشــمال، كل تلــك الصراعــات في المحيــط الإقليمــي للمنطقــة، أســهمت في الاســتقطاب لبعــض المكونــات القبليــة والإثنيــة في دارفــور، بســبب التداخــل القبــلي وانكشــاف الحــدود وســهولة العبــور بــين دول المنطقــة ودارفــور، وكذلــك في دخــول كميــات كبــيرة مــن الأســلحة بأنواعهــا المختلفــة والعربــات والدراجــات البخاريــة، ممــا فاقــم الأوضــاع ســوءا وانتقلــت بالنزاعــات في الإقليــم إلى مرحلــة دمويــة أكثــر خطــورة وعدم اســتقرار أمنــي، كمــا ظهــرت عصابــات مســلحة، وجماعــات الجريمــة المنظمــة عابــرة للحــدود، والتــي تعمــل في تجــارة البــشر وتهجــير الشــباب نحــو أوربــا عــبر البحــر الأبيــض المتوســط، بجانــب تجــارة المخــدرات والأســلحة، وتهريــب الســلع، كل تلــك الســلوكيات الإجراميــة، عرضــت الأمــن الإقليمــي بالمنطقــة برمتــه للإنكشــاف والتهديــد بالــغ

الخطورة والتعقيد. ويشكل الإقليم قاعدة تشاد الخلفية فجميع الانقلابات التي حدثت في هذا البلد الأفريقي الذي عانى هو الآخر صراعات دموية لفترات متعاقبة، تم تدبير تلك الانقلابات من دارفور، ما عدا أول انقلاب أطاح بفرانسوا تمبلباي الذي كان أول رئيس لتشاد بعد استقلالها عن فرنسا، فالإطاحة بالرئيس فيليكس مالوم ومن بعده كوكوني عويدي وحسين هبري على التوالي ارتبط كل ذلك باقليم دارفور، كما ارتبطت الجماعات المعارضة لنظام الرئيس الحالي ادريس ديبي بالمنطقة، خاصة بعد ظهور الحركات المسلحة في دارفور والاتهامات المتبادلة بين السودان وتشاد بدعم كل منهما معارضة الطرف الآخر، ونتيجة لكل تلك التداخلات الجيوسياسية والجيوأمنية، أصبح إقليم دارفور الحديقة الخلفية للصراعات الداخلية في تشاد. وقد شكل الإقليم تاريخيا في فترة التكالب الأوربي لأفريقيا، منطقة ارتطام جيوبوليتيكي بين النفوذ الإنجلوسكسوني شرقا والنفوذ الفرنكفوني غربا، والنفوذ الإيطالي شمالا، والإرث العثماني وكان السبب الرئيسي للإطاحة بالسلطان علي دينار هو تحالفه مع تركيا في الحرب العالمية الأولى.

أما في الوقت الراهن فيقع إقليم دارفور ضمن بؤر الصراع الإستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية، لما يذخر به الإقليم من موارد ضخمة في الثروة الحيوانية والزراعية والغابية والمائية والمعدنية، وهناك دراسات تؤكد وجود إحتياطي كبير من النفط واليورانيوم، هذه من ناحية.وتزداد أهمية دارفور الإستراتيجية لقربها من دولة ليبيا التي تحتضن أكبر إحتياطي نفطي في أفريقيا، كما يشكل دارفور نقطة التماس مع الحزام الفرانكفوني (تشاد، النيجر، أفريقيا الوسطى، الكاميرون) في المصالح الاستراتيجية والتأثيرات الجيوسياسية، كما يتداخل في الفضاء الجيوأمني مع دول قلب الساحل الأفريقي (تشاد، النيجر، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا) في ظل التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة، والجهود الدولية المبذولة لمواجهة تنظيم بوكوحرام وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتلعب فرنسا والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية دورا محوريا في ذلك. وتمتد تأثيرات دارفور نحو منطقة بحيرة تشاد المضطربة والتي تتداخل وتتقاسم مع الساحل الأفريقي في التهديدات الأمنية الواسعة، كالهجرة والفقر والجفاف وضعف الدولة، وتمتد تلك التأثيرات أيضا نحو خليج غينيا الغنية بالنفط، والتي تشهد صراعا دوليا محموما بين الولايات المتحدة والصين في إطار الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى في تأمين وضمان أمن الطاقة.

لكل ما ذكر نجد أن النزاعات القبلية في دارفور، واسعة النطاق ذات

الإمتـدادات الإثنيـة الإقليميـة المركبـة، تؤثـر عـلى مصالـح المجتمعـات ودول المنطقـة مـن ناحيـة، والمصالـح الدوليـة مـن ناحيـة أخـرى، كمـا تهـدد الأمـن القومـي السـوداني، والأمـن الإقليمـي لـدول المنطقـة.

مقترحات للحلول:

تأسـيس مـشروع وطنـي علمـي متكامـل يعمـل في صنـع السـلام الاجتماعي وبنائـه وحفظـه، يرتكـز عـلى التنميـة الشـاملة المسـتدامة، مصحوبـا معهـا ثقافـة السـلام والتسـامح والتعايـش السـلمي، في ظـل فـرض هيبـة الدولـة باعتبارهـا السـلطة العليـا التـي لا تعلوهـا أي سـلطة أخـرى، وحياديـة المؤسسـات الرسـمية المدنيـة والعسـكرية تجـاه مكونـات الاقليـم في الريـف والحـضر، والالتـزام الصـارم مـن السـلطات الرسـمية بتنفيـذ هـذه الاسـتراتيجية الشـاملة. بالإضافـة إلى تبنـي حكـم يؤمـن مشـاركة حقيقيـة لجميـع المكونـات الإجتماعيـة والتنظيمـات السياسـية والمهنيـة ومنظمـات المجتمـع المدنـي المختلفـة، ويتـم مـن خلالـه توزيـع منصـف للثـروة والسـلطة، وفـق معايـير موضوعيـة تقـضي عـلى الشـعور القبـلي والنزعـات العصبيـة مـن جذورهـا. وفي إطـار معالجـة النزاعـات القبليـة، العمـل عـلى اطـلاق برنامـج شـامل يقـوم عـلى المصالحـات والإنصـاف وتبنـي تنفيـذ توصياتهـا، والعمـل عـلى ترشـيد الوعـي القبـلي والمجتمعـي وتخليـص المجتمـع التقليـدي مـن العصبيـة القبليـة المدمـرة، بمزيـد مـن التنميـة وتوفـير الخدمـات. ولابـد مـن العمـل عـلى نـشر التعليـم وزيـادة الوعـي والتداخـل المجتمعـي والتعايـش السـلمي.

المصادر والمراجع:

(1) أبوبكر فضل محمد، أثر الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في الأمن في منطقة القرن الأفريقي، أطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري، 2020م.

(2) اسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت ، جامعة الكويت ، 1982م).

(3) أمين هويدي، «الصراع العربي الاسرائيلي بن الرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، 1987م، الطبعة الثانية.

(4) عبده مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط:https://caus.org.lb/ar/.

(5) عباس رشدي البخاري ، ادارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1993م).

(6) طارق محمد حسن ، الصراع الأمريكي الصيني حول الموارد في افريقيا (السودان نموذجا2003 – 2013م) أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، 2014م.

(7) حسين قادري ، دراسة وتحليل النزاعات الدولية ، منشورات خير جليس ، 2007م ، باتنة الجزائر.

(8) إسلام عبدالرحمن، «أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان»، مقال نشر على موقع رصيف البحث بتاريخ 29 يونيو 2017م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط:https://raseef22.com/article.

(9) مدخل استراتيجية السلام في دارفور، مفوضية مجلس دارفور للسلم والمصالحة، السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، (الخرطوم: 2008م).

(10) عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور»، في عبدالغفار محمد أحمد، لايف مانقار، محرران، دارفور اقليم العذاب: إشكالية

الموقــع وصراع الهويــات، ترجمــة محمــد عــلي جاديــن، (هولنــدا – جامعــة بيرغــن، منشــورات رواق، 2006م).

(11) كمــال محمــد جــاه اللــه، مكونــات الثقافــة وأزمــة دارفــور: قــراءة جديــدة، مجلــة قــراءات أفريقيــة، العــدد 13، يوليــو – ســبتمبر 2012م، المنتــدى الاســلامي.

(12) التجانـــى مصطفـــى محمـــد صالـــح، الـــصراع القبـــلى فى دارفور-أســـبابه وتداعياتـــه وعلاجـــه، (الخرطـــوم: النـــاشر –شركـــة مطابـــع الســـودان للعملـــة المحـــدودة).

(13) دارفــور، موقــع الجزيــرة نــت، 19 نوفمــبر 2014م، (تاريــخ الدخــول 30 أغســطس 2020م)، عــلى الرابــط: https://www.aljazeera.net/ .

(14) مجموعــة مــن الباحثــين، «دارفــور: حصــاد الأزمــة بعــد عقــد مــن الزمــان»، تحريــر عبدالوهــاب الأفنــدي- ســيدي أحمــد ولــد أحمــد ســالم، مركــز الجزيــرة للدراســات، (الدوحـــة – قطـــر: الـــدار العربيـــة للعلـــوم نـــاشرون، 2013م)، الطبعــة الأولى.

(15) إليـــاس عبداللـــه خليـــل، «أثـــر النزاعـــات المســـلحة بدارفورعـــلى الســـلوك التوافقـــي للنازحـــين بولايـــة غـــرب دارفـــور»، رســـالة ماجســـتير غـــير منشـــورة، في دراســـات الســـلام، مركـــز دراســـات الســـلام والتنميـــة، جامعـــة زالنجـــي، 2009م.

(16) المعتصـــم أحمـــد عـــلي الأمـــين، «أزمـــة دارفـــور: المعتقـــدات – النتائـــج – الحلـــول»، معهـــد البحـــوث والدراســـات الأفريقيـــة (الخرطـــوم: جامعـــة أفريقيـــا العالميـــة، 2005م).

(17) ريـــاض بـــن فاضـــل، مســـعود شـــابي: تأثـــير النزاعـــات الإثنيـــة عـــلى بنـــاء الدولـــة في أفريقيـــا – دراســـة حالـــة الســـودان- بحـــث تكميـــلي لنيـــل درجـــة الماجســـتير في الدراســـات الاســـتراتيجية، 2016م.

(18) أحمــد فهمــي الأمــين، دارفــور الحقيقــة الغائبــة، اصــدارات مركــز الســودان للخدمــات العلميــة ، الخرطــوم، ســبتمبر 2004م.

(19) صـــلاح فضـــل، هيـــام الأبـــس، الـــصراع القبـــلي في دارفـــور، اســـبابها وتداعيات علاجـــه ، (الخرطـــوم: مطابع الســـودان للعملـــة، 1999م).

(20) عمـــاد الديـــن حســـين بحرالديـــن، «دارفـــور: الـــصراع بـــين القبائـــل العربيـــة والمســـاليت»، متابعـــات أفريقيـــة، العـــدد 14، يونيـــو 2021م، (الريـــاض: مركـــز الملـــك فيصـــل للبحـــوث والدراســـات الاســـلامية).

(21) محمـــد ســـليمان محمـــد، الســـودان الحـــروب المـــوارد والهويـــة، (الخرطـــوم:

دارعــزة للنشروالتوزيــع، 2006م).
(22) محمــد الصــادق، «الصراعــات القبليــة في دارفــور: تداعياتهــا وأســبابها وأســبابها»، مقــال نــشر في صحيفــة الراكوبــة، 8 يوليــو 2013م، (تاريــخ الدخــول28أغســطس2020م)،عــلىالرابــط:https://www.alrakoba.net/.
(23) عــلي أحمــد حقــار، البعــد الســياسي للــصراع القبــلي في دارفــور، (الخرطــوم، مطابــع الســودان للعملــة، 2003م).
(24) شريــف يــس، «نزيــف دارفــور والاقتتــال القبــلي شرق الســودان جريمــة الفتنــة»، مقــال نــشر في موقــع الراكوبــة بتاريــخ 17 أغســطس 2020م، (تاريــخ الدخــول 29 أغســطس 2020م)، عــلى الرابــط:https://www.alrakoba.net .
(25) شريــف حريــر، الســودان: الإنهيــار أوالنهضــة ، (القاهــرة: مركــز الدراســات السودانية، 1997م).

المصادر والمراجع:

(1) أبوبكر فضل محمد، أثر الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في الأمن في منطقة القرن الأفريقي، أطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري، 2020م، ص 9.

(2) عبده مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط:/https://caus.org.lb/ar .

(3) اسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت ، جامعة الكويت ، 1982م) ، ص 213.

(4) عباس رشدي البخاري ، ادارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1993م) ، ص 13 .

(5) طارق محمد حسن ، الصراع الأمريكي الصيني حول الموارد في افريقيا (السودان نموذجا2003 – 2013م) اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، 2014م ، ص 8 .

(6) أمين هويدي، "الصراع العربي الاسرائيلي بن الرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، 1987م، الطبعة الثانية، ص 14.

(7) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.

(8) حسين قادري ، دراسة وتحليل النزاعات الدولية ، منشورات خير جليس ، 2007م ، باتنة الجزائر ، ص 10 .

(9) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.

(10) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط:/https://caus.org.lb/ar .

(11) إسلام عبدالرحمن، «أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان»، مقال نشر على موقع رصيف البحث بتاريخ 29 يونيو 2017م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط:https://raseef22.com/article.

(12) مدخل استراتيجية السلام في دارفور، مفوضية مجلس دارفور للسلم والمصالحة، السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، (الخرطوم:2008م)، ص101.

(13) دارفور، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق، على الرابط: https://www.aljazeera.net/.

(14) عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور»، في عبدالغفار محمد أحمد، لايف مانقار، محرران، دارفور اقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين، (هولندا – جامعة بيرغن، منشورات رواق، 2006م)، ص 84.

(15) التجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص27.

(16) كمال محمد جاه الله، مكونات الثقافة وأزمة دارفور: قراءة جديدة، مجلة قراءات أفريقية، العدد 13، يوليو – سبتمبر 2012م، المنتدى الاسلامي، ص 63.

(17) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.

(18) التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلى فى دارفور-أسبابه وتداعياته وعلاجه، (الخرطوم: الناشر –شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)، ص25.

(19) شريف حرير، مرجع سابق، ص 23.

(20) دارفور، موقع الجزيرة نت، 19 نوفمبر 2014م، (تاريخ الدخول 30 أغسطس 2020م)، على الرابط: https://www.aljazeera.net/.

(21) نفس المرجع.

(22) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.

(23) دارفور، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق، على الرابط: https://www.aljazeera.net/.

(24) مجموعة من الباحثين، «دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان»، تحرير عبدالوهاب الأفندي- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة – قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013م)، الطبعة الأولى، ص 107

(25) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 212.

(26) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.

(27) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص 89.

(28) إلياس عبدالله خليل، «أثر النزاعات المسلحة بدارفورعلى السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور»، رسالة ماجستير غير منشورة، في دراسات السلام، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة زالنجي، 2009م، ص 24 – 25.

(29) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.

(30) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 24 – 25.

(31) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.

(32) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 5.

(33) المعتصم أحمد علي الأمين، "أزمة دارفور: المعتقدات – النتائج – الحلول"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2005م)، ص 319 – 320.
(34) رياض بن فاضل، مسعود شابي: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في أفريقيا – دراسة حالة السودان- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، 2016م، ص 95.
(35) نفس المرجع، ص 96.
(36) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 6 – 7 .
(37) أحمد فهمي الأمين، دارفور الحقيقة الغائبة، اصدارات مركز السودان للخدمات العلمية ، الخرطوم، سبتمبر 2004م، ص 90.
(38) صلاح فضل، هيام الأبس، الصراع القبلي في دارفور، اسبابها وتداعيات علاجه ، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 1999م)، ص 21.
(39) عماد الدين حسين بحرالدين، «دارفور: الصراع بين القبائل العربية والمساليت»، متابعات أفريقية، العدد 14، يونيو 2021م، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية)، ص 18 – 19.
(40) رياض بن فاضل، مسعود شابي، مرجع سابق، ص 97.
(41) مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 108.
(42) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط:/https://caus.org.lb/ar .
(43) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص89.
(44) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 20.
(45) محمد سليمان محمد، السودان الحروب الموارد والهوية، (الخرطوم: دارعزة للنشروالتوزيع، 2006م)، ص 346
(46) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 21.
(47) نفس المرجع ، ص 22.
(48) محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص 357.
(49) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط:/https://caus.org.lb/ar .
(50) محمد الصادق، «الصراعات القبلية في دارفور: تداعياتها وأسبابها وأسبابها»، مقال نشر في صحيفة الراكوبة، 8 يوليو 2013م، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط:/https://www.alrakoba.net.
(51) علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، (الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2003م)، ص 163 – 168.
(52) محمد الصادق، مرجع سابق، على الرابط:/https://www.alrakoba.net .
(53) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.

(54) إسلام عبدالرحمن، مرجع سابق، على الرابط:https://raseef22.com/article.

(55) شريف يس، «نزيف دارفور والاقتتال القبلي شرق السودان جريمة الفتنة»، مقال نشر في موقع الراكوبة بتاريخ 17 أغسطس 2020م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط:https://www.alrakoba.net.

(56) أبوبكر فضل محمد عبدالشافع، مرجع سابق، ص 211.

(57) علي أحمد حقار، مرجع سابق، ص 166.

(58) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط:https://caus.org.lb/ar/ .

(59) شريف حرير، السودان: الإنهيار أوالنهضة ، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997م)، ص 11.

Endnotes

(1) أبوبكر فضل محمد، أثر الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في الأمن في منطقة القرن الأفريقي، أطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري، 2020م، ص 9.

(2) عبده مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/ .

(3) اسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت ، جامعة الكويت ، 1982م) ، ص 213.

(4) عباس رشدي البخاري ، ادارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1993م) ، ص 13 .

(5) طارق محمد حسن ، الصراع الأمريكي الصيني حول الموارد في افريقيا (السودان نموذجا2003 – 2013م) اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، 2014م ، ص 8 .

(6) أمين هويدي، "الصراع العربي الاسرائيلي بن الرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، 1987م، الطبعة الثانية، ص 14.

(7) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.

(8) حسين قادري ، دراسة وتحليل النزاعات الدولية ، منشورات خير جليس ، 2007م ، باتنة الجزائر ، ص 10 .

(9) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.

(10) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/ .

(11) إسلام عبدالرحمن، «أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان»، مقال نشر على موقع رصيف البحث بتاريخ 29 يونيو 2017م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: https://raseef22.com/article.

(21) مدخل استراتيجية السلام في دارفور، مفوضية مجلس دارفور للسلم والمصالحة، السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، (الخرطوم: 2008م)، ص101.

(13) دارفور، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق، على الرابط: https://www.aljazeera.net/.

(41) عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور»، في عبدالغفار محمد أحمد، لايف مانقار، محرران، دارفور اقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين، (هولندا – جامعة بيرغن، منشورات رواق، 2006م)، ص 84.
(51) التجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص27.
(61) كمال محمد جاه الله، مكونات الثقافة وأزمة دارفور: قراءة جديدة، مجلة قراءات أفريقية، العدد 13، يوليو – سبتمبر 2012م، المنتدى الاسلامي، ص 63.
(71) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.
(81) التجانى مصطفى محمد صالح، الصراع القبلى فى دارفور–أسبابه وتداعياته وعلاجه، (الخرطوم: الناشر –شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)، ص25.
(91) شريف حرير، مرجع سابق، ص 23.
(02) دارفور، موقع الجزيرة نت، 19 نوفمبر 2014م، (تاريخ الدخول 30 أغسطس 2020م)، على الرابط: https://www.aljazeera.net/.
(12) نفس المرجع.
(22) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.
(23) دارفور، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق، على الرابط: https://www.aljazeera.net/.
(42) مجموعة من الباحثين، «دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان»، تحرير عبدالوهاب الأفندي- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة – قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013م)، الطبعة الأولى، ص 107
(25) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 212.
(26) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.
(27) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص 89.
(82) إلياس عبدالله خليل، «أثر النزاعات المسلحة بدارفورعلى السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور»، رسالة ماجستير غير منشورة، في دراسات السلام، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة زالنجي، 2009م، ص 24 – 25.
(29) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.
(30) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 24 – 25.
(31) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.

(23) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 5.

(33) المعتصم أحمد علي الأمين، "أزمة دارفور: المعتقدات – النتائج – الحلول"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2005م)، ص 319 – 320.

(43) رياض بن فاضل، مسعود شابي: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في أفريقيا – دراسة حالة السودان- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، 2016م، ص 95.

(35) نفس المرجع، ص 96.

(63) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 6 – 7 .

(37) أحمد فهمي الأمين، دارفور الحقيقة الغائبة، اصدارات مركز السودان للخدمات العلمية ، الخرطوم، سبتمبر 2004م، ص 90.

(38) صلاح فضل، هيام الأبس، الصراع القبلي في دارفور، اسبابها وتداعيات علاجه ، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 1999م)، ص 21.

(39) عماد الدين حسين بحرالدين، «دارفور: الصراع بين القبائل العربية والمساليت»، متابعات أفريقية، العدد 14، يونيو 2021م، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية)، ص 18 – 19.

(40) رياض بن فاضل، مسعود شابي، مرجع سابق، ص 97.

(41) مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 108.

(42) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/ .

(43) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص89.

(44) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 20.

(54) محمد سليمان محمد، السودان الحروب الموارد والهوية، (الخرطوم: دارعزة للنشروالتوزيع، 2006م)، ص 346

(64) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 21.

(74) نفس المرجع ، ص 22.

(84) محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص 357.

(94) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/ .

(50) محمد الصادق، «الصراعات القبلية في دارفور: تداعياتها وأسبابها وأسبابها»، مقال نشر في صحيفة الراكوبة، 8 يوليو 2013م، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: https://www.alrakoba.net/.

(15) علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، (الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2003م)، ص 163 – 168.

(25) محمد الصادق، مرجع سابق، على الرابط:/https://www.alrakoba.net .

(35) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.

(54) إسلام عبدالرحمن، مرجع سابق، على الرابط:https://raseef22.com/article.

(55) شريف يس، «نزيف دارفور والاقتتال القبلي شرق السودان جريمة الفتنة»، مقال نشر في موقع الراكوبة بتاريخ 17 أغسطس 2020م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط:https://www.alrakoba.net.

(56) أبوبكر فضل محمد عبدالشافع، مرجع سابق، ص 211.

(57) علي أحمد حقار، مرجع سابق، ص 166.

(85) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط:/https://caus.org.lb/ar .

(59) شريف حرير، السودان: الإنهيار أوالنهضة ، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997م)، ص 11

مستقبل النزاعات القبلية في السودان

د.اعتدال محمد أحمد الأمين

أستاذ مساعد- قسم الدراسات الاستراتيجية -

كلية العلوم السياسية - جامعة الزعيم الأزهري

المقدمة:

حظيت قضية النزاعات القبلية فى السودان بالكثير من الاهتمام فقد اخذت حظا كبيرا من الدراسات وقد كانت حاضرة فى الكثير من ورش العمل والمؤتمرات ويزيد الاهتمام بها كلما انفجر صراعا قبليا فى اى منطقة من مناطق تلك النزاعات سؤاء كان فى دارفور او جنوب كردفان والنيل الازرق او فى جبال النوبة وحتى فى شرق السودان. لكل من تلك النزاعات تاريخا وحاضرا يوضح مدى الفرق فى شكل تلك النزاعات فقد بدأت كنزاعات محدودة وذات اثر محلى محدود الا انها تطورات وتعددت اثارها المحلية مما يجعل من الاهمية بمكان محاولة التنبؤ بمستقبل تلك النزاعات بالذات فى ظل ذلك التصاعد الكبير لها والذى قد يوثر على العملية السياسية برمتها فى ظل واقع سياسى انتقالى هش. إن التنبؤ بمستقبل القضايا يتطلب الرجوع الى الظواهر فى ماضيها من اجل فهم ملاباستها كما كما يتطلب استنطاق الحاضر وذلك من اجل صياغة سيناريوهات مستقبلية. كما ان دراسة المستقبليات تعتمد على على دراسة التحديات المختلفة التى تواجه القضية وكذلك تحديد الفرص المختلفة التى يمكن الاستفادة منها .انطلاقا من ذلك فان تاريخ النزاعات القبلية فى السودان تاريخ قديم فقد بدأت بالصراعات القبلية فى جنوب السودان اما حاضرها فهو زاخر بالكثير من الماسئ حيث كثرت ضحايا تلك النزاعات واذدادت اثارها السلبية.افرز هذا الواقع تساؤلا حول مستقبل تلك النزاعات كيف يكون؟ وماهى الفرص المطروحة والممكنة للحل فى ظل فترة حكم تضع السلام احد اهم اولوياتها.

خلفية عن النزاعات القبلية فى السودان:

يوجد الصراع القبلى فى مناطق متفرقة من السودان ويرجع ذلك لظروف تاريخية وجغرافية،ويعتبر الصراع على الاطيان والمراعى ومصادر المياه وحول الادارة الاهلية اسبابا رئسية للنزاع.ولا يمكن اعتبار النزاع القبلى فى السودان وليد تفجر الحرب الاهلية او الحركات المسلحة حيث يقول مؤرخو الصراع القبلى انه بدأ للمرة الاولى عام1932 بين قبليتى الزيادية والميدوب ضد قبيلتى الكبابيش والكواهلة فى منطقة شمال دارفور وتكرر فى اعوام1957 و1982 و1997. غير ان الصراع الحقيقى بدأ عام1983 بين قبائل الرعاة والمزارعين بسبب التنافس على الموارد الشحيحة والارض الصالحة للزراعة ونتيجة لموجات الجفاف والتصحر التى ضربت منطقة الساحل الافريقى منذ اواخر الستينات من القرن الماضى[1].

لم يقتصر النزاع القبلى على منطقة دارفور فقط بل امتد ليصل شرق السودان بين بين قبائل الرشايدة الشلاث وقبايل البجة'كما وصل النزاع ايضا لمناطق التماس بين الشمال والجنوب كنزاع قبائل الصبحة العربية وقبائل الشلك والمسيرية والدينكا وعرب الحوازمة والنوبة فى جنوب كردفان.ان ثمة امر لابد ان يوضع فى الاعتبار فى شأن الصراع القبلى وهو ان هذا الصراع بلغ طور الصراع المسلح المنظم ذو ابعاد استراتيجية واجندة خفية منذ عام 1987 وهناك امر زاد من تنامى ظاهرة الصراع وهو تدفق الهجرات القبلية فى اعقاب موجات الجفاف والتصحر التى اصابت افريقيا خلال العقود الاخيرة وكذلك التأثربتداعيات الحروب الاهلية فى دول الجوار كالحرب

الاهلية التشادية والحرب الليبية التشادية وذلك بحكم الجوار والتداخل القبلى مما يستدعى القبائل المتحاربة بالاستعانة بابناء العمومة والبطون من دول الجوار ويتضح ذلك جليا فى غرب كردفان.[2] وتعتبرمزكرة القبائل العربية التى رفعت الى رئس الوزراء الصادق المهدى ابان فترة الديمقراطية الثالثة هى الناقوس الذى دق بخطر تطور هذة النزاعات.[3]

للنزاع القبلى فى السودان تاريخ طويل بل وكان واضحا فى التاريخ الاحدث وهناك رصد كامل للصراعات التى حدثت خلال القرن الماضى سواء تحت الحكم الثنايئ او دولة الاستقلال ولكن هناك فرق كبير بين تلك الصراعات المحدودة والصراعات الحالية التى تدور فى دولة تتجاذبها حروب فى ثلث عدد ولاياتها ولاتبسط سيطرتها على كافة اراضيها وتصاعدت فيها ثقافة الحرب وانتشر السلاح غير القانونى وازداد عدد المليشيات وتدهور الاقتصاد وزاد الغبن الاجتماعى واتسعت الهوة بين اصحاب الثراء المستحدث وعامة الناس وارتفعت درجة احساس الاقاليم بالظلم والتهميش هذا كله والسودان يقع وسط منطقة مؤبوة بالنزاعات الداخلية المسلحة بدءا من ليبيا مرورا بتشاد وافريقيا الوسطى وانتهاء بدولة جنوب السودان الوليدة.[4]

إن الصراع القبلى فى السودان ياخد منحا سلبيا فى المشهد السياسى والاجتماعى بانتقاله من نزاع محدود حول المرعى والمأكل ليصبح حروبا اهلية وصراعات متتالية سقط ضحيتها الاف القتلى مما عمق روح العداء بين القبائل بخاصة تلك التى تتجاور فى منطقة واحدة وتتشابك المصالح فيما بينها،وما يحدث حاليا من اشتبكات فى منطقة الجنينة فى دار فور بين قبيلة المساليت وبعض القبائل العربية، وكذلك الحال فى شرق السودان بين قبيلتى بنى عامر والنوبة.[5] ويشهد السودان بين فينة واخرى موجة من الاشتباكات ذات الطابع القبلى هنا وهناك سواء بين القبائل ضد بعضها البعض او بين بطون القبيلة الواحدة مما يشكل اكبر تهديد للسلم والامن الاجتماعى.

أسباب النزاعات القبلية:

ترتبط النزاعات القبلية فى السودان باسباب وعوامل متعددة:مثل النزاع حول الارض’مصادر المياه’ومسارات الرعى التى تتقاطع مع الاراضى المزروعة وتعدى الحيوانات على المزارع والتدهور البئي والجفاف والتصحر والسرقة والثأر.حيث يتفق الباحثون على تعدد مصادر وعوامل النزاع القبلى وهى عوامل واسباب تتداخل وتتكامل فى تأثير واعتماد متبادل وتؤدى الى تعقيد النزاع الناتج عنها.بالاضافة لهذة الاسباب الاساسية وجدت اسباب اخرى ادت الى تفاقم حدة النزاعات وتغذيتها تتمثل فى غياب التعليم والوعى من ناحية

ثـم الحضـور الضعيـف للسـلطة الرسـمية فى الريـف بعـد حـل الادارة الاهليـة وهـو مـا ادى الى ازكاء روح العصبيـة القبليـة. ثـم اعـادة الادارة الاهليـة بصـورة مسيسـة وليسـت كنظـام اجتماعـى تنتجـه ميكانيزمـات المجتمـع التقليـدى ممـا ادى الى انهيـار عنـاصر الضبـط الاجتماعى.فكانـت النتيجـة حصـول فـراغ ادارى وامنـى ادى إلى حـدوث التوتـر والنزاعـات بـين القبائـل ومـع المنـاخ السـياسى المضطـرب وانتشـار السـلاح ادى ذلـك الى انتقـال الـصراع القبـلى الى صراع مسـلح وذادت كثافتـه وتضاعف عـدد الضحايـا وزادت وتيرتـه ومعدلاتـه.[6]

مـن اسـباب تفاقـم النـزاع ايضـا ان حكومـة الانقـاذ السـابقة تدخلـت بصـورة اعتبرتهـا بعـض الاثنيـات غـير محايـدة مـن ناحيـة. كمـا انـا غيـاب الادارة الاهليـة فى صورتهـا القديمـة مـن حيـث المشروعيـة والقبـول والكفـأة فى هـذا المنـاخ مـع تدهـور الاوضـاع الاقتصاديـة ادى الى ظهـور مجموعـات اصبحـت تسـتثمر فى النزاعـات امـا لكسـب سـياسى حزبـى او انتخابـى او مـن خـلال بيـع السـلاح. وبالتـالى فهى تسـعى للفتنـة بـين القبائـل لاسـتمرار الـصراع لتسـتمر مصالحها.وهنـاك مـن يـرى ان غياب الديمقراطيـة هـو احـد اسـباب تفاقـم الـصراع القبـلى فانقـلاب الجبهـة الاسـلامية القوميـة فى يونيـو 1989 غيـب الديمقراطيـة فى السـودان واصبحـت انتخابـات االمحليـات تتـم عـلى اسـاس قبـلى وسـارت الجبهـة الاسلامية(برئاسـة الترابـى) فى نهج اسـتقطاب بعـض القبائـل ودعمهـا بالسـلاح والعتـاد فى مقابـل الاخـرى. واسـتخدمت الادارة الاهليـة كوظائـف حكوميـة تعطـى للقبائـل المواليـة للنظـام وتحجـب عـن الاخـرى التـى ترفـض الاذعـان. وبالتـالى عندمـا غيبـت الديمقراطيـة اصبحـت القبلية هـى اللاعـب الاوحـد فى السـاحة.[7]

وسائل حل النزاعات القبلية فى السودان:

اولا: مؤتمرات الصلح:

إن احتـواء النزاعـات القبليـة فى السـودان كان يتـم بموجـب الاعـراف السـائدة والعـادات والتقاليـد القائمـة بـين قبائـل الاقليـم وتعتـبر دار فـور عـلى وجـه الخصـوص ذات ارث فى فـض النزاعـات وكانـو يحترمـون المـوروث والعـادات اكثـر مـن احترامهـم للقوانـين والنظـم الحديثـة . وقـد لوحـظ فى الاونـة الاخـيرة ظاهـرة عقـد المؤتمـرات وتكرارهـا باسـتمرار بـين نفـس اطـراف النـزاع واطـراف اخـرى وهـذا التكـرار يؤكـد ان هـذة المؤتمـرات تعقـد عـن طريـق حشـد الاجاويـد وممثـلى اجهـزة الدولـة للضغـط عـلى اطـراف النـزاع لابـرام الصلـح بينهـم دون معالجـة للمشـكلة مـن جزورهـا، وبهـذا تصبـح هـذة المعالجـات مسـكنات مؤقتـة لظاهـرة الاقتتـال القبـلى وليسـت بعـلاج نهائـي لـه، حيـث تنشـط هـذة النزاعـات مـن جديـد. وقـد كان مـن اسـباب فشـل مؤتمـرات الصلـح ان جرائـم النـزاع القبـلى يرتكبهـا

اشـخاص متهـورون فتتحملهـا القبيلـة ويفلـت مرتكبوهـا ليشـعلو نـيران الـصراع فى مناطـق اخـرى.[8]

ثانيا:الجودية :

تعتـبر الجوديـة مـن اشسـهر وسـائل حـل النزاعـات فى دارفـور وهـى تعنـى قيـام افـراد او جماعـات بالتوسـط بـين أطـراف النـزاع وتعمـل الجوديـة فى فـض النزاعـات بـين الافـراد داخـل الاسرة الواحـدة وبـين الاسر ثـم فى داخـل القبيلـة وبـين القبائـل والعشـائر.[9] ويلاحظ ان اللجـؤ للجوديـة لحـل الخلافـات يكـون بصـورة طوعيـة اذ ان للمتخاصمـين الحـق فى رفـض او قبـول الاحتـكام للجوديـة. كمـا ان لهمـا الحـق فى قبـول او رفـض الحكـم الصـادر مـن الاجاويـد. ونسـبة لتدنـى الخدمـات الحكوميـة فى مناطـق النزاعـات فـان الحكومـات تشـجع هـذة الجوديـات وتفسـح لهـا المجـال اولا لحـل الخلافـات واذا مـا فشـلت الجوديـة بعـد ذلـك تتدخـل الدولة.وبالرغـم مـن الـدور الـذى تلعبـه الجوديـة فى احتـواء الكثـير مـن النزاعـات الا انهـا تحمـل الكثـير مـن العيـوب فهـى لاتعاقـب الجانـى بمفـرده وانمـا يكـون العقـاب جماعيـا للقبيلـة وبالتـالى لايرتـدع الجانـى بالاضافـة الى ذلـك فقـد تنحـاز الجوديـة لاحـد الاطراف.وبالرغـم مـن الـدور الـذى لعبتـه الجوديـة فى حـل النزاعـات الا انهـا اصبحـت غـير فاعلـة فى الاونـة الاخـيرة ولعـل احـداث دار فـور الاخـيرة خـير شـاهد عـلى ذلـك،اذ اسـتعرت الحـرب بـين المكونـات القبليـة وكان نتاجهـا مـوت الاف المواطنـين.[10]

ثالثا: القلد:

القلـد هـو عـرف تسـتخدمه قبائـل البجـا بـشرق السـودان منـذ القـدم وتحافـظ عليـه حتـى الان فى وقـف العدائيـات بكافـة اشـكالها وارسـاء السـلم الاجتماعـى وتهدئـة الاوضـاع بـين القبائـل المتنازعـة الى حـين ايجـاد حـل ناجـع للمشـكلة خـلال فـترة زمنيـة يتـم تحديدهـا فى القلـد. ويعتـبر القلـد بمثابـة عهـد وميثـاق غليـظ تلـزم القبائـل البجاويـة نفسـها بـان يتوقـف القتـال وكافـة اشـكال العدائيـات فى نفـس لحظـة قبـول الطرفـين بالقلـد ويكـون جميـع حضـور مجالـس الصلـح الـذى رتـب للقلـد بمثابـة شـهود. ويماثـل القلـد عـرف الجوديـة فى غـرب السـودان. فى المـاضى عندمـا كانـت الاطـراف تتوصـل لاتفاقيـة القلـد لـم تكـن توثـق كتابـة وانمـا كانـت تتـم تلاوتهـا شـفاهيا وبالرغـم مـن ذلـك كان كل طـرف يظهـر التزامـا صارمـا بعـدم الاعتـداء اثنـاء فـترة القلـد.فى العـصر الحـالى اصبـح القلـد يـدون فى وثيقـة تملـك للطرفـين وتوقـع عليهـا كافـة الاطـراف المتقاتلـة ويوقـع الوسـطاء كشـهود عـلى وثيقـة القلـد ،فى فـترة القلـد ليـس هنـاك قبيلـة تعتـدى عـلى قبيلـة اخـرى حتـى نهايـة فـترة القلـد واذا مـا اكتملـت كل حلقـات المشـكلة يجـدد القلـد. ويواجـه منتهـك القلـد عقوبـات ماديـة ومعنويـة.[11]

اصبح القلد عرفا قانونيا ساريا ويلجأ اليه القضاة للفصل فى المنازعات وتجتهد الشرطة فى قيادة دفة التوقيع عليه من قبل الاطراف المتنازعة ويوقع نيابة عن القبائل زعماؤها أو العمد وان كان هناك اى شخص يحاول عدم الالتزام بالقلد يقوم الموقع بالقلد على احضاره للشرطة لمعاقبته. ويقام القلد دائما فى جرائم القتل العمد والاذى والجرائم المتعلقة بالنزاعات الاهلية حول الاراضى وغيرها من النزاعات التى يقود الاستمرار فيها الى انفلاتات امنية وتحول قضية القلد الى المحكمة المختصة من قبل قاضى المحكمة العامة. ويعتبر شرق السودان من اكثر المناطق عملا بقانون القلد.[12]رغم المكانة العالية التى يحتلها القلد فى شرق السودان فان التطورات الاخيرة ربما تشير الى ان التشبث بهذا العهد لم يعد كما كان.[13]

تحديات النزاعات القبلية فى السودان:

أولاً: انتشار السلاح:

السودان كسائر الدول الافريقية عانى وما زال يعانى من انتشار السلاح حيت ان انتشار الاسلحة غير المشروعة ساعد فى تصعيد واستمرار الحروب لفترات طويلة فى جنوب السودان خاصة وقد انتشرت النزاعات المسلحة وعمت كثير من اجزائه كما انتشرت جرائم النهب والسطو المسلح واصبح الصراع بين القبائل مكثفا حيث ان ارواحا كثيرة تزهق وحرمتها تضيع بسبب فاعلية السلاح وتوفره وسهولة استخدامه فى النزاعات.وتعتبر الحروب الاهلية فى دول الجوار هى السبب الاساسى فى انتشار السلاح فى مناطق النزاعات فى السودان حيث ساعدت الحرب الاهلية فى تشاد والحرب الليبية التشادية على انتشار السلاح فى مناطق دارفور. وكذلك فى الحدود الشرقية حيث ساعادت الحرب الارترية الاثيوبية وتداخل القبائل فى مناطق التماس على انشار السلاح غير الشرعى فى شرق السودان. وكذلك الحال فى مناطق التماس فى جنوب كردفان والنيل الازرق حيث ساعد الصراع فى منطقة البحيرات والكنغو ويوغندا وبورندى وروانـدا على دخول وانتشار السلاح فى الاراضى السودانية.[14]

يمثل تحدى انتشار السلاح من اكبر التحديات التى لها تأثيرمباشر على السلام الاجتماعى ومستقبل الاستقرار بالسودان حيث اصبح السلاح غير المشروع منتشرا سواء لقوات نظامية اومليشيات حكومية او حركات مسلحة او بين القبائل والعشائر والافراد عموما .واكثر المناطق انتشارا بالسلاح هى تلك التى تدور فيها الصراعات المسلحة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة بكل من دارفور وكردفان والنيل الازرق وشرق السودان وبعض مناطق الوسط. ويقسم توزيع السلاح الى مجموعات :الاولى المنظمات المرتبطة بالحزب الحاكم انداك

وهـى تتمثـل فى الدفـاع الشـعبى والمجاهديـن والامـن الشـعبى. امـا المجموعـة الثانيـة فتتمثـل فى المليشـيات القبليـة فى الـشرق وفى النيـل الازرق بالاضافـة الى درع الكبابيـش فى كردفـان ومليشـيات القبائـل فى دار فـور. وقـد كانـت بدايـات انتشـار السـلاح مـع تكويـن المليشـيات عـام 1984 فى نهايـة عهـد الرئـس الاسـبق نمـيرى وامتـدت لفـترة خلفـه عبـد الرحمـن سـوار الدهـب وتواصلـت طـوال فـترة حكـم الاسـلاميين.[15] حيث عمـل نظـام الانقـاذ عـلى تسـليح كثـير مـن القبائـل فى دار فـور وكردفـان لمسـاعدته فى الحـرب عـلى التمـرد فقـام بتوزيع السـلاح بطريقـة غـير قانونية ومـن دون مسـتندات، كمـا ان غالبيـة اتفاقياتـه مـع المليشـيات القبليـة التـى تخـوض معـارك ضـد التمـرد تنـص شـفاهة عـلى قسـمة غنائـم المعركـة بـان تكـون الاسـلحة الصغـيرة مـن نصيب المليشـيات والاجهـزة الثقيلـة مـن نصيـب الحكومـة.[16]

إن انتشـار السـلاح فى مناطـق النـزاع فى السـودان وفى اجـزاء اخـرى مـن البـلاد نجمـت عنـه انمـاط مـن التسـيس والعسـكرة حيـث اصبـح العنـف اداة امـضى مـن اجـل الحصـول عـلى الحقـوق وتلبيـة المطالـب وحتـى لاقـتراف الاعمـال الاجراميـة. وازاء انتشـار السـلاح والعنـف والاقتتـال بـين القبائـل عـلى مـا يبـدو باتـت هنـاك ارادة سياسـية لوضـع حـد لهـذا الوضـع والـذى لايمكـن بـأى حـال مـن الاحـوال ان يسـتمر فى ظـل دولـة حديثـة ذات سـيادة .وكانـت اول المحـاولات لجمـع السـلاح فى عـام 2016 حيـث تشـكلت لجنـة عليـا بقـرار جمهـورى هدفهـا جمـع السـلاح. واسـتمرت محـاولات جمـع السـلاح مـن خـلال المحـاولات المسـتمرة مـن قبـل الحكومـة. الا ان التدابـير التـى تقـوم بهـا الحكومـة السـودانية لـن تتحقـق فاعليتهـا بـدون ايجـاد اليـة اقليميـة فعالـة ومسـنودة مـن المجتمـع الدولى .فانتشـار السـلاح فى مناطـق النزاعـات هـو نتـاج لنزاعـات محليـة واقليميـة قديمة تجـددت وفـق معطيات اليـوم. وبالتـالى لابـد مـن ايجـاد هـذة الاليـة التـى سـتتولى تنسـيق الجهـود ووضـع التدابـير الممكنـة لضبـط الحـدود ومراقبتهـا ومكافحـة الانشـطة غـير المشروعـة.[17] تمثـل عمليـات جمـع السـلاح مـن اكـبر التحديـات التـى تواجـه الحكومـة الانتقاليـة والتـى مـن اول اولوياتهـا صنـع السـلام وفى اطـار ذلـك شـكلت قـوة مشـتركة مـن الاجهـزة الامنيـة والعسـكرية لجمـع االسـلاح غـير المقنـن مـن ايـدى المدنيـين الا ان شـكوكا تثـار حـول مـدى جـدوى ومـدى نجـاح هـذة الخطـوة وذلـك بعـد فشـل تاريخـى لمحـاولات سـابقة لجمـع السـلاح مـن قبـل النظـام السـابق. ربمـا يسـتقيم الحـال اذا اسـتطاعت الحكومـة الانتقاليـة تحقيـق خطـوات ملموسـة فى تحقيـق السـلام والمصالحـة الشـاملة فى البلاد.حيـث ان خطـوة جمـع السـلاح غـير المقنـن امـر ضرورى وجوهـرى لكنهـا لـن تنجـح لـو اديـرت بالطريقـة السـابقة التـى تجـاوزت تحقيـق السـلام وتهيئـة البيئـة الاجتماعيـة مـن مصالحـات وسـلم اجتماعـى وارسـاء دعائـم الامـن وتحقيـق التنميـة.[18]

تحدى الدولة منقوصة السيادة:

يمثل ضعف اجهزة الدولة وتراجع سلطاتها وانعدامها احيانا(او ما يعرف بنموذج الدولة منقوصة السيادة) من اكبر التحديات التى تواجه النزاعات القبلية حيث تشارك جماعات وافراد وشبكات الدولة فى التمتع بالسيادة وربما تقوم بوظائف اجهزة الدولة فى احيان كثيرة. وتتمثل أهم مظاهر نقصان السيادة فى الاتى[19]:-

1. ضعف سيطرة الدولة وعدم قدرتها على بسط سيادتها على كامل ترابها الوطنى اذ توجد بعض المناطق فى اطراف البلاد ينعدم فيها اى وجود للدولة لاسيما الاجهزة الامنية
2. الاثار بعيدة المدى للنزاع والحروب التى ظلت ملازمة لتاريخ السودان المعاصر حيث تعسكرت مجتمعات بالكامل خاصة تلك التى تقع على تخوم مناطق النزاع
3. سياسات دولة نظام الانقاذ البائد لانشاء مليشيات ومجموعات مسلحة لمواجهة تمدد التمرد مع عدم قدرتها او تراخيها فى ضبط هذة المليشيات فضلا عن ترك كميات كبيرة من الاسلحة فى ايدى عناصر تلك المليشيات بدون رقابة او سيطرة من الجهات الحكومية.
4. فشل الدولة فى توفير الامن وبسط حكم القانون فى بعض مناطق البلاد وهو ما يدفع بالمواطنيين لتوفير الامن والحماية لانفسهم وممتلكاتهم دون الاعتماد على اجهزة الدولة.
5. غياب السياسات الانمائية للدولة على صعيد التنمية المجتمعية والاقتصادية بما يوفر لمواطنى تلك المجتمعات سبل شرعية لكسب العيش ويبقيهم بعيدا عن الانشطة غير الشرعية.
6. عجز الدولة عن تطبيق الاتفاقيات وحماية المصالحات القبلية التى تتم فى فترات سابقة حيث يتم الاتفاق بين اطراف النزاع على تدابير معينة غالبا ما تشمل دفع ديات القتلى وارجاع المنهوبات ولكن لايتم الالتزام بتلك التدابير من قبل اجهزة الدولة مما يتسبب فى تجدد النزاعات.
7. هشاشة سيطرة الدولة على حدودها الدولية وهو ما يساعد على تدفق الاسلحة الى داخل البلاد، وبالتالى افشال خطط نزع السلاح وحصرها بايدى اجهزة الدولة.
8. إن تحدى الدولة منقوصة السيادة المتمثل فى ضعف الدولة على بسط سيطرتها على بعض مناطق البلاد ساعد على بقاء النزاعات القبلية والانتماءات غير الوطنية ،لتهدد ليس استمرار وتماسك المجتمعات المحلية وانما تهديد الدولة نفسها بل مواجهتها وتحديها. ان الفشل فى وضع حد

للنزاعــات القبليــة وتفاقــم حــدة هــذة الظاهــرة رغــم مــرور عقــود عــلى قيــام الدولــة الوطنية،انمــا يؤكــد نمــوذج الدولــة منقوصــة الســيادة أى الدولــة المركزيــة الضعيفــة.[20]

تسيس القبائل:

لاشــك ان القبيلــة تشــكل وحــدة اداريــة مســاهمة تســاهم فى تزليــل الكثــير مــن العقبــات فى كثــير مــن الــدول الافريقيــة. فالقبيلــة مؤسســة اجتماعيــة تــؤدى دورهــا كعامــل مســاعد للدولــة فى تصريــف شــئونها الخدميــة والاداريــة التــى تســتهدف المواطــن فى الاريــاف والاقاليم.اســتمر هــذا الــدور فى

الســودان الى ان قــام نمــيرى بحــل الادارة الاهليــة .وفى ظــل حكــم الانقــاذ اخرجــت القبيلــة مــن طابعهــا الاجتماعــى الــصرف وتــم اســتغلالها فى تنفيــذ اجنــدة النظــام .فعندمــا يقــوم ا لنظــام بمطالبــة القبائــل للاحتشــاد ويكــون افــراد هــذه القبائــل ورموزهــا رافعــين لشــعارات تعــبر بصراحــة صارخــة عــن مبايعتهــم لــرأس النظام،تكــون تلــك هــى النقطــة الفاصلــة والمعلنــة لبدايــة مرحلــة مــن الســلوك الغريــب والشــاذ عــلى نظــام الدولــة الســودانية الحديثــة، الا وهــو تســييس القبائــل واســتقطابها لان تكــون امــا مــع او ضــد التوجــه الســياسى للنظــام ممــا يعتــبر جــرم يفتــك بتماســك النســيج الاجتماعــى. فالــؤلاءات السياســية يجــب ان تعــبر عنهــا المواقــف الفردانيــة للاشــخاص،لا ان يــزج بالكيانــات الاجتماعيــة مــن القبائــل والعشــائر فيها.فعنــد تســييس القبيلــة فانــه مــن الطبيعــى ان يحــدث الانفصــام والانقســام والاصطفــاف القبــلى، مثلمــا شــهده اقليــم دارفــور مــن مــن تصنيــف ســياسى قبــلى[21]

تكمــن خطــورة تســييس القبائــل فى ان ادخــال القبيلــة فى الشــأن الســياسى العــام هــو بالــضرورة مــشروع لظهــور الانقســامات وتعــدد الــولاءات داخلهــا وتمزيــق لحمــة القرابــة ،وهــو مــؤشر خطــير يهــدد ذلــك النمــط الثابــت لنســيج القبيلــة والســلم الاهــلى . وحــين قــام نظــام الانقــاذ بتغيــير قواعــد اللعبــة فى الشــأن العــام بادخــال منظومــة القبائــل، اراد مــن ناحيــة ضمــان ولاء ابنــاء هــذه القبائــل ومــن ناحيــة اخــرى التحكــم بالســلطة عــبر اشــغالهم بقضايــا القبيلــة والــضرب عــلى وتــر الانتمــاء القبــلى الحســاس. والحــال ان اشراك منظومــة الادارة الاهليــة فى قضايــا الشــأن العــام, تسييســها وتحزيبهــا يفــضى بالــضرورة الى ان يكــون شــيخ القبيلــة او الناظــر هــو المرجعيــة السياســية الوحيــدة فى الشــأن العــام ، وهــو شــأن لايعرفــه ولايصلــح لــه اصــلا. وهنــا ستفســد القبيلــة والسياســة معــا.[22]

ظهــرت الاثــار الســلبية لهــذ التســييس فى قبائــل شرق الســودان مــن خــلال مقتــل وكيــل ناظــر قبائــل بنــى عامــر، وفى منح مرتبــة النظــارة لقبيلــة الحبــاب بثمن ســياسى. وقــد ظــل النظــام يشــتغل عــلى هــذة السياســة تجــاه كل المكونــات القبلية فى

السودان ،غير ان اسوأ نتائج هذه السياسة كانت فى دار فور حيث نجمت عنها جرائم ابادة جماعية عبر تسييس الصراع القبلى هناك بين القبائل وتحويله من صراع فى الطبيعة(ظل قابلا للحل بالطرق الاهلية منذ قديم الزمان) الى صراع فى السياسة تورطت فيه تلك القبائل من خلال التناقضات التى فجرها النظام بانحيازه الى جزء منها ضد اخر، وتسليح بعضها ضد اخر.[23]إن تسييس القبائل الذى اجرمت به الانقاد فى حق الشعب السودانى ظل وسيظل تحديا كبيرا يواجه النزاعات القبلية ويضعف كثيرا من امكانية ايجاد حلا جزريا لتلك النزاعات .ولمواجهه هذا التحدى يجب ان تعمل القوى السياسية الجديدة فى السودان على تفكيك هذ الارث العشائرى الذى تغلغل فى مؤسسات الدولة السودانية،بل واصبح عرفا وتقليدا اجتاح عقول وادمغة الكثيرين من ابناء وبنات جيل اليوم.فالبناء الحقيقى للدولة الحديثة يتطلب النأى بالنفس عن استصحاب المفاهيم العشائرية ووجوب عودة دور القبيلة الى سابق عهده وحصره فى السياق الادارى لتصبح القبيلة عبارة عن وحدة ادارية متممة للهيكل الكلى لهرم الدولة ومؤساساتها منوط بها تسهيل وتفعيل الخدمات التنموية.[24]

سيناريوهات النزاعات القبلية فى السودان:

السيناريو الاول: سيناريو تشاؤمى يسود فى حال تحقيق سلام شامل او عدم تحقيق السلام الشامل فى كل المسارات.

ينبنى هذا السيناريوعلى استمرار النزاعات القبلية وتفاقمها،فباستقراء كل اتفاقيات السلام التى تمت فى السابق والتى تجرى حاليا فى اروقة المفاوضات بجوبا يظهر غياب مكون اساسى فى النزاعات القبلية وهو المكون العربى ويتضح ذلك جليا فى نزاع دارفور ، وعليه طالما انه ليس طرفا فى عملية السلام حتما سيثور على سلام هو ليس طرفا فيه حفاظا على حقوقه وكيانه وبالتالى يصبح تحقيق السلام والاتفاق مع الحركات المسلحة ماهو الانذير حرب اخرى بين القبائل العربية والقبائل الافريقية.كما انأى اتفاق سلام فى دارفور لن يوقف نزيف النزاعات القبلية اذا ما كانت قوات الدعم السريع هى احد المكونات والاليات التى تعمل على تنفيذ الاتفاق فى الاقليم لانه ينظر اليه من قبل المكونات القبلية الاخرى على انه جزء اصيل فى عملية النزاع فى الاقليم بحكم ماضيه فى الاقليم من حيث التكوين ومن حيث الممارسات.اما فى حال فشل محادثات السلام فى هذا المسار فان الطرف الذى تم اقصاه من المحاثات سيحاول جاهدا الاثبات انه صاحب السطوة والقوة وان تجاهله فاقم من النزاع وخير دليل على ذلك مايجرى بين العرب والمساليت فى مدينة الجنينة.

يتأكد هذا السيناريو فى شرق السودان حيث ان الوصول لاتفاق شامل مع مسار الشرق لم يوقف نزيف النزاعات القبلية حيث تصاعدت النزاعات

بين قبائل البنى العامر والنوبة .وقد يرتبط الامر هنا بالنفوذ القبلى لبعض المكونات القبلية او بسياسة المحاور التى سعت الى جر الاقليم الى المذيد من النزاعات القبلية حيث ضاعفت الاستقطابات الاقليمية فى منطقة البحر الاحمر من حدة الخلافات السياسية والقبلية فى شرق السودان،حيث شهد الاقليم جملة من الاختراقات الاقليمية منذ اندلاع ثورة ديسمبر،وماترتب عليها من خسارة تركيا لنفوذها عبر الاتفاقية التى وقعتها مع نظام الرئس المخلوع عمر البشير بشأن ادرة جزيرة سواكن،الى جانب تواتر الحديث عن رغبة اريتريا فى عدم تمثيل قبائل معارضة على رأس سلطة الاقليم المتاخم لحدودها وبالتالى تحاول كل من تركيا واريتريا استعادة دورها ونفوذها من خلال مد شبكاتها التحتية فى المجتمع المحلى فى شرق السودان. ومن ناحية اخرى فان ظهور الفرص الاقتصادية والسياسية والاستثمارية بالاقليم جراء اتفاق السلام الموقع مع الحكومة الانتقالية اصبح دافعا نحو ظهور شكل اخر من التوترات بين قبيلة البنى عامر التى تمثل سكان الاقليم الاصليين وقبائل النوبة الوافدين،وتلك النزاعات ذات خلفية سياسية جراء الخلاف على نسب المشاركة فى حكم الاقليم [25]

السيناريو الثانى:سيناريو تفاؤلى ينبنى على ان تلك النزاعات القبلية قد تنتهى وتتحقق درجة كبيرة من السلام الاجتماعى ولكن فى المستقبل البعيد حيث ان فرص حل تلك النزاعات تتوفق بدرجة كبيرة على مخاطبة جزور المشكلة والتى تتمثل فى ازالة المظالم الاقتصادية والسياسية وبناء شخصية سودانية تقوم على روح التعايش والتوافق الاجتماعى وقبول الاخر المختلف عرقيا ،وبالتأكيد فان ذلك لن يتحقق فى المستقبل القريب بل يحتاج عشرات السنين.

فرص حل النزاعات القبلية فى السودان:

يمكن تناول فرص حل النزاعات القبلية فى السودان من جانبين:

الجانب الاول:

مراجعة الطرق التقليدية لحل النزاعات:

المتأمل لواقع حل النزاعات القبلية فى السودان يجد قصورها على الطرق التقليدية التى ظلت مسيطرة طوال تاريخ تلك النزاعات و التى تتسم بالحلول المؤقتة التى سرعان ما ينشب النزاع بعدها. لقد ظل الساسة يكررون ذات السيناريوهات منذ الاستقلال وحتى اليوم حيث مؤتمرات الصلح القبلى ولجان الصلح القبلى ودفع التعويضات والديات بمنظور الانتماء القبلى،فى حين ان الجانى يتسلل بجرمه من وراء القبيلة والزعامات التقليدية ويدفع البسطاء الثمن سواء ان كان حربا او تشريدا او تقتيلا. السؤال هنا ما حجية هذة المعالجات المختلة

وغير المنطقية وغير المنصفة ، وما يدهش لماذا يحاسب المجموع بجريرة الفرد الواحد؟ لماذا لايحاسب الفرد على جرائمه ويتحمل عواقب فعله وما فائدة القوانين السودانية والمحاكم وجهاز القضاء ووزارة العدل اذا كانت هذة هى العقلية التى تتحكم فى مصائر الناس فى القرن الواحد والعشرين؟ان الامر لايستقيم الا بالاتى:[26]

أولا: إعمال مبدأ المحاسبة الفردية والقانونية لكل فرد ارتكب جرما، وانفاذ العقاب وفق القانون وعدم الاعتراف بمبدأ المحاسبة الجماعية، وعدم الاعتراف كذلك بالانتماء القبلى والسلطة القبلية امام القانون

ثانيا: تعزيز وتمكين دور القانون فى المجتمعات المحلية وتنويرها وتثقيفها قانونيا ونقل كافة السلطات الى مؤسسة القضاء وعدم الاعتراف بسلطات الزعامات التقليدية من ناحية قانونية.

ثالثا:الغاء مؤتمرات الصلح القبلى ومسألة الاتفاقيات القبلية واحلال مؤتمرات الثقافة القانونية والمسئولية الفردية بدلا عنها وقوانين حقوق الانسان.

يعكس هذا الجانب ان انهاء وحل النزاعات القبلية لا يتم الا بتطبيق صارم لحكم القانون وفرض الامن واستعادة النظام باحتكار الدولة العنف بمعناها الشامل وعدم السماح للقوى المحلية خارج الدولة للقيام بواجبات الدولة ووظائفها، فضلا عن ضمان وجود قوى لاجهزة الدولة ليس فقط من خلال توفير الامن، وانما بتوفير الخدمات الضرورية لاستدامة الاستقرار والتعايش والاندماج وتوفير الامن الانسانى الشامل لكافة مواطنيها.[27]

الجانب الثانى: مخاطبة جزور النزاع:

تكمن جزور النزاعات القبلية فى السودان فى قضايا التهميش،ويعتبر التهميش كمصطلح وظاهرة ليس بجديد فى القاموس السياسى السودانى فقد كان موجودا كظاهرة يعبر عنها بعدة اشكال وصور،وان لم ياخذ اهتماما كبير فى السابق نسبة لان السودان الحديث كأن يتكون من ممالك وسلطات قائمة بذاتها وحتى بعد انضمام تلك الممالك الى الحكم التركى المصرى فان ارتباط الاقاليم(المديريات) السودانية بالمركز لم يكن قويا الامر الذى كشف عن عمق و وفداحة التهميش مما ادى الى التعبير عن مناهضته بشتى الوسائل الامر الذى قاد الى انفصال جنوب السودان.ان صيرورة ظاهرة التهميش كواقع فى التاريخ السودانى له اسقاطاته على الحاضرمما يستدعى بالضرورة تحليل اثارها المدمرة قدر الامكان مستقبلا.

أصبح مصطلح المناطق المهمشة متداولا فى السياسة السودانية منذ بيان الحركة الشعبية(المنفستو)الصادر سنة 1983 حيث حددت المناطق المهمشة بانها كل السودان ماعدا وسطه حيث توجد العاصمة ومشروع الجزيرة.كما حمل

البيـان الاسـتعمار البريطانـى مسـئولية تهميـش تلـك المناطـق، ثـم حمـل المسـئولية بعـد ذلـك لمـا اطلـق عليه(انظمـة شـلل الاقليـة) فى الوسـط بدايـة مـن العـام 1956. كمـا اشـار المنفسـتو نفسـه ان الحديـث عـن مناطـق مهمشـة فى السـودان مضلـل اذا يوجـد فى المناطـق المهمشـة فئـات لهـا مصالـح مـع القـوى الحاكمـة فى المركـز تتكـون من:الزعامـات القبليـة والادارة الاهليـة واصحـاب المشـاريع ومـلاك الثـروة الحيوانية،بينمـا الاغلبيـة فى المناطـق المهمشـة تعيـش فى فقـر مدقـع والتـى تتكـون مـن فقـراء المزارعـين والرعـاة.(28)

تسـود فى السـودان طـوال تاريخـه ثلاثـة انمـاط مـن التهميـش تتمثـل فى الاتـى:

أولاً: التهميش الاجتماعى:

بحكـم تركيبـة السـودان الاجتماعيـة فـان المجتمـع السـودانى فى غالبـه مجتمعا زراعيـا رعويـا تتحكـم فيـة التكوينـات القبليـة وتهيمـن فيـه قيـم الثقافـة التقليديـة التـى تسـود فى مثـل هـذا النـوع مـن المجتمعـات والتـى تميـز بـين المواطنـين عـلى اسـاس اثنـى وتقسـم النـاس الى احـرار وعبيـد وعـرب وزرقة...الـخ وتحكم عـلى الفرد ليـس مـن خـلال صفاتـه ومؤهلاتـه الشـخصية ولكـن مـن خـلال انتمائـه الاثنـى او القبـلى او الجهـوى، ويتمايـز النـاس فيهـا وفقـا لانتمائتهـم العشـائرية.وقد فشـلت النخـب السياسـية المهيمنـة عـلى السـلطة المركزيـة فى تطويـر مـشروع للبنـاء الوطنى وظلـت غـير قـادرة وغـير راغبـة فى تجـاوز تـركات الاقصـاء والتمييـز الاثنـى والعمـل عـلى بنـاء دولـة المواطنـة المتسـاوية بـلا تمييـز تلـك التـى تمنـح جميـع مواطنيهـا اسـهما متسـاوية واحساسـا مشـتركا بالانتمـاء اليهـا. ومـن العوامـل التـى سـاعدت عـلى اسـتمرار تفـشى التمييـز والاقصـاء غيـاب سـيادة حكـم القانـون وبالتـالى غيـاب اوضعـف الحمايـة الدسـتورية لحقـوق الانسـان سـواء فيمـا يتعلـق بكفالـة الحقـوق نفسها(المسـاواة وعـدم التمييـز) او توفـير الاليـات التـى تضمـن حمايتهـا وعـدم انتهاكها(اسـتقلال القضـاء) وذلـك فى معظـم سـنوات مـا بعـد الاسـتقلال.[29]

تنجـح فـرص ازالـة التهميـش الاجتماعـى كاحـد اهـم فـرص تحقيـق السـلام المجتمعـى بـأن يدخـل المجتمـع السـودانى عصـور واطـوار الحداثـة الثقافيـة والتحديـث الاقتصـادى والاجتماعـى والمدخـل الطبيعـى لذلـك، مـن بـين اشـياء عـدة هونقـد وتفكيـك قيـم الثقافـة السـودانية السـائدة وقيـام الدولـة بواجبهـا فى اصـلاح التعليـم والثقافـة والاعـلام واعـادة كتابـة التاريـخ الوطنـى والاعـتراف بمسـاهمات كل المجموعـات السـودانية وسـن القوانـين التـى تجـرم كافـة اشـكال التمييـز الاثنـى وتعاقـب عليهـا بعقوبـات رادعـة. ويأتـى كل ذلـك بعـد الوصـول الى عقـد اجتماعـى دسـتورى اقتصـادى وثقـافى جديـد يقـوم عـلى مبـدأ المواطنـة المتسـاوية بـلا تمييـز. ويمكـن للمجتمـع المدنـى والاهـلى والناشـطين والجامعـات والاعـلام والاحـزاب ان

يلعبو دورا هاما يعضد الجهود الحكومية فى مكافحة التمييز وخطابات الكراهية الاثنية المنتشرة, وتنمية ثقافة المساواة وعدم التمييز واحترم كرامة البشر وحقوقهم انطلاقا من مبدأ ان جميع البشر يولدون احرارا وهم متساوون فى الحرية والكرامة[30]

كما يقع على كاهل الدولة السودانية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى 1969 والتى تشكل الاساس المعيارى الذى تستند عليه كافة الجهود الدولية للقضاء على التمييز العنصرى واجب حظر التمييز العنصرى والقضاء عليه بكافة اشكاله. لكن وبالرغم من انضمام السودان لهذة الاتفاقية فى مارس 1977،لم يصدر تشريع خاص يضمن نصوص الاتفاقية فى القانون السودانى او يجرم افعال التمييز العنصرى ويعاقب عليها بعقوبات مناسبة تعكس جسامة هذة الجرائم .حيث يجب اصدار قوانين تكفل الحق فى المساواة وعدم التمييز لاى سبب وتجرم افعال العنصرية ويجب كذلك اصدار السودان الاعلان الاختيارى الذى يعترف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصرى فى تلقى بلاغات الافراد او الجماعات الذين يدعون انهم ضحايا اعمال التمييز بموجب نص المادة 14 من الاتفاقية. وفى ظل ظروف التحول والانتقال نحو الديمقراطية التى خلفتها ثورة ديسمبر عام2018 ينبغى ان تأتى هذة الاصلاحات فى اطار مشروع جديد يطرح عقدا اجتماعيا ودستوريا جديدا يتوافق عليه جميع السودانيين يقوم على قاعدة المواطنة المتساوية بلا تمييز.[31]

بالنظر الى تجارب التعايش السلمى فى دول العالم ذات التنوع الحضارى والثقافى يتضح أن التعايش لايتحقق الا باحترام هذا التنوع وعدم الهجوم على ثقافة الاخر او تمييزه وان انصهار الثقافات المتنوعة مع بعضها يكون مصدرا للثراء الفكرى والوئام المجتمعى.هناك مسئولية عظيمة تقع على عاتق الحكومة الانتقالية فى ظل التنوع الهائل ,فليس مطلوب منها فرض صيغة تعايشية على الجميع وانما تكمن مسئوليتها فى ان تترك العلاقات بين الناس تنساب بشكلها الطبيعى،ولكن مع ذلك يجب عليها تهئية البيئة المناسبة لامتصاص كل التناقضات حتى يتم التوصل الى شكل من التعايش تكون فيه الاعراف والعلاقات الاجتماعية السمحة هى الغالبة.[32]

ثانيا:

التهميش الاقتصادى التنموى:

إن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة بين الاقاليم من جهه وبين الجماعات المختلفة من جهة اخرى،هى واحدة من العناصر المؤججة للنزاعات فى السودان.

وهـي واحـدة مـن ظواهـر الاقتصـاد الاسـتعمارى الـذى ركـز مشروعـات التنميـة فى وسـط السـودان حيـث مـشروع الجزيـرة وغـيره والعاصمـة القوميـة الخرطوم.هـذا النمـط غـير المتـوازن فى التنميـة لـم يتـم تغيـيره بـل تـم تعزيـزه طـوال فـترة مابعـد الاسـتعمار .لهـذا فليـس مـن المسـتغرب ان نـرى العلاقـة التلازميـة بـين الغبـن التنموى والنزاعـات مـن قبـل الاقاليـم المهمشـة ضـد المركز،حيث السـلطة والثـروة وفـرض الذات والهويـة.[33]

لقـد شـهد السـودان سلسـلة مـن الاخفاقـات فى تحقيـق التنميـة القوميـة المتوازنة،مصحوبـا باثـار سـالبة عديـدة سـاهمت وبشـكل رئـسي فى اخفـاق الخطـط التنمويـة حيـث يتضـح التركيـز الواضـح لفـرص التنميـة فى مناطـق الوسـط والشـمال بينمـا تعانـى اطـراف السـودان الاخـرى مـن التهميـش الاقتصادى.نتيجـة لذلـك نشـأت علاقـات وظيفيـة بينيـة غـير متكاملـة وغـير متكافئـة واسـتغلالية بـين المركـز والهامش.هـذه العلاقـة جعلـت اقاليـم المركـز تقـوم بدورهـا كاقطـاب نمـؤ فى المجـالات الاقتصاديـة معتمـدة فى ذلـك عـلى اسـتقطاب مـوارد اقاليـم الهامـش الطبيعيـة والبشريـة ،بينمـا تصـدر اليهـا منتجـات وخدمات،وذلـك لتعزيـز عمليـة الاسـتقطاب لصالـح المركـز الاقتصـادى دون ان يشـهد ذلـك تحـولات ايجابيـة فى التكامـل الاقتصـادى.أن الثنائيـة الحـادة بـين اقاليـم المركـز والاقاليـم المهمشـة وتكويـن الفعاليـات الاجتماعيـة عـلى اسـس اثنيـة واقليميـة وعدم الاسـتقرار واتسـاع رقعـة النزاعـات القبليـة والحـرب الاهليـة كلهـا نتائـج حتميـة للتنميـة الاقتصاديـة غـير المتوازنـة.[34]

لتخفيـف حـدة التطـور غـير المتـوازن يجـب تخصيـص مـوارد واسـتثمارات اكـبر للاقاليـم الاكثـر تخلفـا واحـداث تحـول فى بنيـة الاقتصـاد التقليـدى وذلـك مـن خلال الاتـى[35]:

(أ) تدخـل جهـاز الدولـة لتوفـير تسـليف زراعـى وخدمـات فنيـة متكاملـة مـن البحـوث والارشـاد الزراعـى وتشـجيع الصناعـات الحرفيـة وصناعـات القريـة

(ب) تجميـع صغـار المزارعـين فى مـزارع تعاونيـة طوعيـة بهـدف حـل مشـاكل التمويـل والتسـويق وتطويـر وسـائل الانتـاج وتحديثهـا.

(ج) وضـع سياسـات اقتصاديـة وماليـة تهـدف لاعـادة توزيـع الدخـل القومـى لصالـح المنتجـين مـن خـلال اسـعار مجزيـة وسياسـة ضرائـب تسـمح بتجميـع الفوائـض الاقتصاديـة لتمويـل مشـاريع اسـتثمارية جديـدة

(د) توفـير ميـاه الـشرب باصـلاح الحفائـر واسـتغلال الميـاه الجوفيـة واقامـة الخدمات عـلى الخيران

(هـ) تقليـل التفـاوت فى الخدمـات الاجتماعيـة مـن تعليـم وصحـة وذلـك باتخـاذ

سياسات تشجيعية لدفع المعلمين والاطباء للعمل فى المناطق الاقل نموًا بتوفير السكن واستحداث العلاوات والحوافز واعطاء الاولوية فى البعثات للذين يعملون فى تلك المناطق والتركيز على فتح مدارس ومستشفيات جديدة.

(و) تنمية وتطوير الثروات الطبيعية فى تلك المناطق من مواشي وغابات وغيرها وصيانتها من الاستخدام العشوائي.

(ز) استغلال البترول والمعادن الاخرى وتخصيص نسبة من العائد للاقليم المعين بالعملة الصعبة تخصص للتنمية فوق نصيب الاقليم من الخطة القومية. ويمكن اعداد برامج خاصة ضمن الخطة القومية تكون مدخلا لتنمية المناطق الاكثر تخلفا(دارفور،كردفان،النيل الازرق،شرق السودان) ويجب ان تقوم هذة البرامج على الاتى(36):-

أ.دارفور:

1. التركيز على تنمية جبل مرة وتطبيق نتائج البحوث والتجارب والتوسع فى زراعة البساتين.
2. صيانة موارد المياه القديمة وبناء خزانات على الخيران وحفائر جديدة وحل مشكلة مياه الفاشر.
3. البدء فى استغلال حفرة النحاس وأى معادن اخرى تثبت عليها امكانية الاستغلال التجارى.
4. الاهتمام بالثروة الحيوانية بتوفير العلف والخدمات البيطرية والماء على طرق الماشية ودخول الدولة كمشترى للماشية لتركيز الاسعار وايجاد الاسواق الجديدة.
5. ضرورة اعادة الغطاء النباتى بنشر بذور الحشائش لاستعادة المراعى التى ضربها الجفاف والتصحر وتصحيح التجاوزات فى تحديد مسارات الماشية لمنع الصدامات القبلية.
6. تحسين خط السكة حديد نيالا واكمال شبكة الطرق بحيث تصل كتم-ام كدادة وبالتالى ترتبط مناطق الاقليم ببعضها البعض.

ب.كردفان:

1. توسيع الخدمات البيطرية وزراعة العلف وحفظه بالوسائل الحديثة.
2. البدء الفورى فى استغلال بترول جنوب كردفان وتخصيص نسبة من العائد للاقليم
3. تشجيع برامج اعادة تعمير حزام الصمغ العربى واتخاذ سياسة تسعيرية تحفز المزارعين للحفاظ على جنائن الهشاب.

4. السعى لتجميع صغار المزارعين فى تعاونيات وتقديم الخدمات الزراعية لهم.
5. دعم تجارب التمويل الزراعى التعاونية وتوسيعها.
6. ضرورة اعادة الغطاء النباتى بنشر بذور الحشائش لاستعادة المراعى التى ضربها الجفاف والتصحر وتصحيح التجاوزات فى تحديد مسارات الماشية لمنع الصدامات القبلية.

ج.جنوب النيل الازرق:

1. زيادة فروع البنك الزراعى لحل مشاكل التمويل،وجمعيات تعاونية لحل مشاكل التسويق.
2. ايقاف أى توسع جديد فى الزراعة الالية بالمنطقة الى حين تحديث الزراعة التقليدية.
3. تطوير مناجم الكروم وعمليات تعدين الذهب الصغيرة بالنظر الى ادخال تكنولوجيا تعدين مناسبة وانشاء جمعيات للمنتجين للتسويق حسب السعر العالمى.
4. اعادة تنظيم خطوط المرعى ومراحيل الرعى لتفادى الصدامات والمنازعات بين الرعاة والمزارعين.
5. تشييد طرق دائمة لتفادى عزلة المنطقة فى الخريف.

رابعا:شرق السودان:

1. اعادة هيكلة صندوق اعمار الشرق ومراجعة طريقة تنفيذه للمشاريع بحيث تتوافق مع احتياجات المنطقة.
2. اقامة شبكات مياه وحفر ابار مياه الشرب وتطوير بناء السدود ومعالجة ا المياه.
3. وضع خطة للتعليم من خلال مشروع متكامل لدعم التعليم يقوم على التوعية باهمية التعليم ومنافعه بالذات للفتيات.
4. دعم وترقية النظام الصحى.
5. اقامة المشاريع الزراعية القومية وازالة المسكيت وادخال التقانة الحديثة حيث يضم الاقليم اهم واغنى ولاية زراعية وهى مدينة القضارف[37]
6. الاهتمام بالسياحة وجزب السواح من خلال بسط الامن وترقية البيئة وتطوير مظاهر السياحة وبالزات فى مدينتى بورتسودان و كسلا التان تمتازان بالمظاهر السياحية الطبيعية.
7. الاهتمام بالمناطق الغنية بالموارد المعدنية ومحاولة استغلال تلك الموارد بحيث تخصص نسبة منها لتنمية المنطقة مثلا الذهب فى منطقة ارباب.
8. ذيادة نسبة المخصص من موارد ميناء البحر الاحمر الذى يضم اهم المناطق التجارية الحرة بحيث تذهب تلك النسبة من الموارد لتنمية المنطقة

ثالثا: التهميش السياسى:

ورد فى الكتاب الاسود ان ثلاثة قبائل نيلية قد هيمنت على المشهد السياسى فى السودان وهى بالتحديد: الشايقية والجعليين والدناقلة،كما ورد فيه إن السلطة فى السودان تتركز فى ايدى نخبة من جهة اقليمية واحدة ،حيث ان الاغلبية العظمى من اعضاء حكومات السودان المختلفة من وزراء ووزراء دولة ودستوريين فى مختلف المناصب ينحدرون من الولاية الشمالية تليها ولاية النيل نهر النيل حيث يتوزع حكام السودان بالاسم والقبيلة والجهة ما بين شايقية ودناقلة ومحس وجعليين اما بقية جهات وقبائل السودان وعلى وجه الخصوص ولايات دارفور وكردفان فلا اثر لها بين قادة السلطة الحاكمة فى السودان.هذا الواقع كرس مايعرف بفكرة التهميش السياسى للقبائل والاقاليم الاخرى مما ادى الى تكوين الحركات المسلحة والتى خاضت مع الحكومة المركزية الكثير من الحروب.حيث تقاتل الحركات المسلحة السودانية منذ عام 2003. (38)

حافظ مطلب السلام فى السودان على اولوية مطلقة طوال تاريخه الحديث خصوصا فى اعقاب اى تغيير سياسي،بعد ثورتى 1964 و1985 وهاهو يحافظ على المكانة نفسها المتقدمة فى أعقاب ثورة ديسمبر 2018،وقد تكونت بعد كل ثورة اما موائد مستديرة للحوار الوطنى ،واما مؤتمرات جامعة،او مفوضية سلام كما بعد ثورة ديسمبر الأخيرة.(39)

سلكت الحكومة المركزية فى اتفاقياتها المختلفة مع الحركات المسلحة مسلك توزيع الفرص السياسية على اسس قبلية وجهوية الا ان ذلك لم يحقق نتائجا ايجابية حيث اصبحت القبائل فى المنطقة الواحدة تتنازع فيما بينها حول نسب التمثيل،كما ترى بعض الحركات ان تلك المشاركة بسيطة ولا تتناسب مع عدد السكان فى المنطقة.وبعد التغيير الذى شهده السودان بثوزرة ديسمبر 2018 وزوال حكم الانقاذ ودخول البلاد فترة حكم انتقالى كان من اول اولياته تحقيق السلام حيث منحت الوثيقة الدستورية مجلس الوزراء سلطة تنفيذ واقرار مشروع السلام عبر رعاية المجلس السيادى ومفوضية السلام فكانت المفاوضات مع الحركات المسلحة.والتى تركز على خمسة مسارات هى:مسار اقليم دارفور غربا، ومسار ولايتى جنوب كردفان جنوبا والنيل الازرق جنوب شرق البلاد،ومسار شرق السودان،ومسار شمال السودان ،ومسار وسط السودان.

مرت مفاوضات السلام بين الحكومة الانتقالية والمسارات الخمسة بمحطات ومنعطفات كثيرة ادت الى الوصول لاتفاق مع بعض المسارات(الشرق والوسط والشمال) وتعثر الوصول الى اتفاق مع مسارى الغرب(دارفور) مسار جنوب

كردفان والنيل الازرق، وهما المساران الاكثر خطورة حيث تتعدد وتتشابك قضاياهم،فهى تشكل اساس عملية السلام باعتبارها مناطق النزاعات والحروب الاساسية وتواجه عملية السلام تعقيدات بسبب تباين مواقف الحركات المسلحة وتقسيم التفاوض الى مسارات،بجانب صياغة منظومة للسلام الشامل تستوعب الجميع فى برنامج عمل يوصل البلاد لاجراء انتخابات فى اجواء مستقرة تنقل السلطة لحكومة مدنية قادرة على احداث تحولات استدامة السلام.[40]

طرحت الجماعات المسلحة عدد من القضايا للتفاوض حولها تتمثل كلها فى كيفية معالجة الاسباب الجزرية للصراع وتشمل التهميش السياسى والاجتماعى والاقتصادى وهيمنة المركز على الاطراف وكذلك من القضايا المطروحة للنقاش ترتيب عملية تقاسم السلطة وقضية نزع السلاح وتسريح قوات الحركات المسلحة واعادة ادماجها وكذلك التقاسم العادل للعائد من استخراج الموارد الطبيعية مثل الذهب واليورانيوم والحديد والنحاس والنفط.[41]

فى حال استطاع طرفى التفاوض الوصول لاتفاق نهائ فى جميع المسارات فانه ينبغى تتوفر المتطلبات الاتية حتى تتحقق استدامة السلام:[42]

أولا:توفير مساحة للسلام الاجتماعى الذى ربما شكل فى الماضى سبب رئسيئ لاندلاع اول تمرد بالبلاد فانعدام الثقة مابين ابناء الوطن الواحد كان عامل اساسى فى انهيار جميع اتفاقيات السلام السابقة.

ثانيا:اقرار قانون لمكافحة التمييز العرقى واقامة مؤتمر للسلام الاجتماعى اشبه بتجربة جنوب افريقيا.

ثالثا: تحقيق تطلعات اصحاب المصلحة الحقيقية وهم ضحايا الحروب حتى لا يتسلل الاحباط واليأس الى قلوبهم ويحنون الى الرجوع للبندقية فى المستقبل.

وكذلك تشمل متطلبات استدامة السلام الاتى:

رابعا:تحقيق التوافق حول برنامج يتضمن كافة الجوانب السياسية والاقتصادية وعلاج الافرازات الاجتماعية للحرب واطلاق مايعرف بالمصالحة الشاملة للسودانيين لاعادة رتق النسيج الاجتماعى.

خامسا:وضع مصفوفة مشروعات لاعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالحرب وحث الشركاء اقليميا ودوليا بدعم تلك المشاريع.

سادسا:الاهتمام بقضايا العدالة ومحاسبة كل من تسبب فى تشريد وسقوط الاف القتلى بمناطق دارفور والنيل الازرق وجنوب كردفان،وتعويض الذين تعرضت ممتلكاتهم ومواردهم لضياع وتلف جراء تلك الحروب.

سابعا: توفيرموارد ضخمة لمعالجة قضايا التعويضات واعادة التوطين واعادة الدمج والتسريح ،وقد درجت التجارب الدولية فى توفير الموارد اللازمة لبناء وحفظ السلام على طلب دخول البعثة الاممية حتى تدعم توفير تلك الموارد.(43)

ثامنا:الاتفاق على نسب المشاركة فى حكم الاقليم على ان يكون ذلك ملحقا ومرفقا مع نص

الاتفاق بحيث يكون ملزم للقبائل.

تاسعا:مراجعة كافة الاتفاقيات الخاصة بادارة الموانئ وذلك لسد المنافذ التى من الممكن ان تتسرب منها بعض القوى الخارجية(مسار الشرق).

عاشرا:مواجهة الاستقطابات الاقليمية فى منطقة البحر الاحمر(تركيا-ارتيريا).

حادى عشر:انشاء الية قانونية لادارة التداخل الحدودى وتدفق القبيلة الواحدة بين دولتين كما فى حالة البنى عامر بين السودان وارتيريا والزغاوة بين السودان وتشاد.

الخاتمة :

تناولت الدراسة مستقبل النزاعات القبلية وفرص الحل فى السودان من خلال اربعة محاور حيث استعرض المحور الاول خلفية عن النزاعات القبلية فى السودان واسبابها والتى تمثلت اهمها فى الصراع حول الموارد من ارض ومياه مع وجود مجموعة من العوامل المساعدة،كما تناول هذا المحور الوسائل المختلفة لحل تلك النزاعات والمتمثلة فى مؤتمرات الصلح والجودية والادارة الاهلية كما فى دارفور وكردفان واتفاق القلد كما فى شرق السودان.اما المحور الثانى

فقد حلل التحديات المختلفة التى واجهت تلك النزاعات مثل انتشار السلاح وتسييس القبيلة بالاضافة الى تحدى الدولة منقوصة السيادة.وقدم المحور الثالث سيناريوهات للنزاعات القبلية الاول يتمثل فى تفاقم تلك النزاعات واذدياد حدتها فى حال تحقق سلام شامل ام لم يتحقق. اما السيناريو الثانى فقد قام على امكانية انتهاء النزاعات القبلية فى المستقبل البعيد فى حال اذا ماتم مخاطبة جزور الازمة القبلية من قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وارساء قيم السلام الاجتماعى.اما المحور الرابع فقد طرح فرص لحل تلك النزاعات من خلال جانبين الاول يتمثل فى الغاء الطرق التقليدية لحل تلك النزاعات و التطبيق الصارم للقانون على الكل دون استثناء،ويتمثل الجانب الثانى فى مخاطبة جزور المشكلة والمتمثلة فى معالجة قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بالاضافة وضع مجموعة من الاجراءات التى تمكن من استدامة السلام الاجتماعى فى مناطق النزاعات القبلية فى دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان.

النتائج:

أولا:يعتبر انتشار السلاح وتسييس القبيلة ونموذج الدولة منقوصة السيادة من اكبر التحديات التى تواجه فرص حل النزاعات القبلية فى السودان.

ثانيا:فشلت جميع محاولات حل النزاعات القبلية فى السودان ،نتيجة لعدم مخاطبة جزور المشكلة القبلية

ثالثا:يرتبط مستقبل حل النزاعات القبلية فى السودان بمدى قدرة النظام على معالجة قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

التوصيات:

أولا:جمع السلاح ومكافحة انتشاره بطريقة غير شرعية بحيث لاتمتلكه الا القوات النظامية فى البلد.

ثانيا:يجب على الدولة ان تبسط سيادتها وسلطاتها على جميع اطراف البلاد وان تستخدم القوة والقانون لفرض الامن وبسط السلام.

ثالثا: اعمال مبدأ المحاسبة الفردية والقانونية لكل فرد ارتكب جرما، وانفاذ

العقـــاب وفـــق القانـــون وعـــدم الاعـــتراف بمبـــدأ المحاســـبة الجماعيـــة، وعـــدم الاعـــتراف كذلـــك بالانتمـــاء القبـــلى والســـلطة القبليـــة امـــام القانـــون.

رابعا:يجـــب عـــلى النظـــام الحاكـــم ومؤسســـاته المختلفـــة ان تعمـــل جاهـــدة عـــلى ازالـــة الفـــوارق الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة والسياســـية بـــين المركـــز والاطـــراف مـــن خـــلال خطـــط اســـتراتيجية ناجـــزة تقـــوم عـــلى تحقيـــق التنميـــة المتوازنـــة وتحقيـــق العدالـــة فى توزيـــع الســـلطة والثـــروة.

المصادر والمراجع:

(1) بدر الدين عبد الله الامام،الصراعات القبلية فى السودان:الجزور التاريخية والابعاد،القاهرة،مكتبة جريرة،2017،ص27

(2) نفس المصدر،ص29

(3) صحيفة الايام (السودانية)،العدد6145،لسنة1987

(4) محجوب محمد صالح، البحث عن الحلول الجزرية للصراعات القبلية،راديو دبنقا، 21مايو 2015 على الربطhttps:\\www.dabangasudan.org

(5) اسماعيل محمد على،التنوع القبلى فى السودان نعمة ام نقمة،صحيفة الاندبندنت(النسخة العربية)،6 يناير 2020

(6) عبدة مختار موسى،اثر القبيلة فى الاستقرار السياسى فى السودان،مجلة المستقبل العربى،العدد463،ديسمبر 2017

(7) نفس المصدر

(8) -8بهاء الدين مكاوى،تسوية النزاعات فى السودان،الخرطوم،مركز الراصد للدراسات،2006

(9) نفس المصدر

(10) يوسف خميس ابو فارس،دور الجودية فى حل النزاعات فى السودان،ورقة قدمت فى ندوة الممارسة الديمقراطية الشعبية فى التراث الافريقى،ليبيا،مركز الدراسات والبحوث

(11) حامد ابراهيم،شرق السودان بعد الثورة،صحيفة الاضواء الكترونية، 4- 1- 2020

(12) صحيفة السودانى(السودانية)،حكاية عرف اصبح قانونا، بتاريخ 6- 11- 2014

(13) حامد ابراهيم ،مصدر سابق

(14) عبد الكريم عبد الفراج،انتشار الاسلحة ومهدداتها،صحيفة الانتباهة السودانية(النسخة الكترونية)،16-3-2013

(15) تقرير شبكة عاين الكترونية،انتشار السلاح الخطر الذى يهدد مستقبل السودان،3--4فبر2019

(16) عبد الحميد عوض،جمع السلاح فى السودان مهمة صعبة قبل تحقيق السلام،صحيفة العربى الجديد،-12مايو2020-

(17) عباس محمد صالح،جمع الاسلحة بدارفور وتحدى انهاء العسكرة،صحيفة عرب(النسخة الكترونية)،اغسطس 2017

(18) عبد الحميد عوض صالح،مصدر سابق
(19) عباس محمد صالح،الصراعات القبلية ونموذج الدولة منقوصة السيادة،صحيفة عرب،يوليو 2017
(20) نفس المصدر
(21) اسماعيل عبد الله،الانقاذ وتسييس القبيلة،صحيفة صوت الهامش الكترونية،فبراير2018
(22) محمد جميل احمد،القبائل السودانية ومسارات التسييس،صحيفة العربى الجديد،بتاريخ
(23) نفس المصدر
(24) اسماعيل عبد الله ،مصدر سابق
(25) اسامة سعيد،التوترات الاقليمية وتضاعف الاستقطاب شرق السودان،صحيفة العرب،9 يوليو 2020
(26) بخيت اوبى،دولة القبائل ام دولة المؤسسات فى السودان،صحيفة صوت الهامش،سبتمبر 2019
(27) عباس محمد صالح ،مصدر سابق
(28) تاج السر عثمان الحاج،الجزور التاريخية للتهميش فى السودان، الخرطوم، 2006
(29) ناصف بشير الامين،العنصرية فى السودان اسبابها وسبل القضاء عليها،صحيفة التغيير (السودانية)10-7-2020
(30) نفس المصدر
(31) نفس المصدر
(32) منى عبد الفتاح،جدل التعايش السلمى فى السودان،صحيفة الاندبندنت (العربية)،فبراير 2020
(33) عبد الغفار محمد احمدوقونار سوريو،معضلة بناء الدولة السودانية فى ظل غياب التنمية واستمرار النزاعات،نقلا عن صحيفة التغيير(السودانية)،فبراير 2013
(34) صحيفة التغيير(السودانية)، التنمية غير المتوازنة وجدلية المركز والهامش فى السودان،يونيو 2013
(35) وثيقة الحزب الشيوعى السودانى،نقلا عن تاج السر عثمان،الجزور التاريخية للتهميش فى السودان ،مصدر سابق

(36) نفس المصدر

(37) صحيفة الانتباهة(السودانية)، -31اكتوبر 2019

(38) صحيفة المجهر(السودانية)،19-12-2013

(39) امانى الطويل،صحيفة الاندبندنت العربية،-13سبتمبر2019-

(40) صحيفة الشرق(الاماراتية) النسخة الكترونية،8يوليو 2020

(41) ياسمين عبد اللطيف،مفاوضات لانهاء كل الحروب فى السودان،مجلة قضايا افريقية(النسخة الكترونية)23 نوفمبر 2019

(42) علاءالدين محمدابكر،تحديات السلام القادم،صحيفةالتيار(السودانية)،يوليو2020

(43) الهضيبى ياسين، تحديات السلام ومخاوف صناعة الحرب،صحيفة اخبار اليوم(السودانية)،3 -اكتوبر 2019

الدور التاريخي للجودية في دارفور والقلد

في شرق السودان في فض النزاعات

د.أحمد سمي جدو محمد النور

أستاذ التاريخ المشارك - جامعة السودان المفتوحة

المقدمة :

لقد ظلت الادارات الأهلية في السودان ولفترات طويلة تحكم المجتمعات التي تخضع لسلطتها المباشرة من القبائل المختلفة، وفقاًلقيم ومبادئ وأعراف مجتمعية محلية، أسهمت إلي حد كبير في تنظيم الحياة الاجتماعية بين تلك الكيانات، وأسست لعلاقات مجتمعية متجذرة وراسخة ، شدت كل القبائل في دارفور وشرق السودان إلي بعضها البعض ، بحيث تحقق التوافق والانسجام بين كل المكونات الإثنية والعرقية ، عبر آليات وأعراف وعادات وتقاليد متوارثة عن الأسلاف والأجداد، وحفظتها الذاكرة الشعبية كل هذه المدة الطويلة .حتي أصبحت قوانين عرفية يتحاكم اليها الناس عند حدوث المشاكل والنزاعات بين الأطراف المتحاربة . ففي دارفور مثلاً هناك ثلاثة مؤسسات أهلية لا يمكن اغفالها أو تجاهلها عند الحديث عن العرف الأهلي أو الموروث الشعبي، وهي الدار أو الحاكورة ، والعرف ،والادارة الأهلية . وذلك لما لها من دور قوي في ضبط سلوك الأفراد ذوي العلاقة بتلك المؤسسات، من خلال تطبيق القوانين العرفية المستمدة من العادات والتقاليد السائدة في مجتمع دارفور وشرق السودان ، والتي تحظي بقبول واسع من كل الأطراف ، باعتبارها الشرائع والقوانين المنظمة لكل مناحي الحياة ، داخل القبيلة الواحدة ، وفي علاقاتها مع القبائل الأخرى التي تشاركها السكن في الدار أو الحاكورة أو تجاورها، والتي أسهمت في تحقيق السلام الاجتماعي وديمومته ، ووظفت تلك القوانين والأعراف في حل الكثير من المشاكل ، وفض النزاعات التي ظلت تحدث من وقت لآخر ،بل واحتوائها في مهدها قبل أن تتطور وتستفحل وتستعصي علي الحل . ومن تلك الآليات والقوانين العرفية الجودية كآلية معمول بها في دارفور ، والقلد كآلية معمول بها في شرق السودان .

أهداف البحث:

يسعي هذا البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعريف الجودية وابراز دورها التاريخي في حل الصراعات والنزاعات التي ظلت تحدث بين الأفراد والقبائل في دارفور .
2. تعريف القلد وبيان قوة تأثيره علي مجتمع البجة بشرق السودان ، وكيف أنه قد أسهم في وقف الكثير من المواجهات بين المكونات الاجتماعية لشرق السودان.
3. الوقوف علي طبيعة الصراع بين مكونات المجتمع في كل من دارفور وشرق السودان .
4. تسليط الضوء علي دور الوسطاء من الحكماء وأصحاب الرأي والخبرة والتجربة، في احتواء الصراعات والنزاعات الأهلية ، التي كانت سبباً في تعطيل برامج التنمية ، وحدوث الانفلات الأمني الذي انتظم دارفور وشرق السودان في فترات سابقة .
5. الوقوف علي أسباب فشل الجوديات والمؤتمرات القبلية التي انعقدت في الآونة الأخيرة، وبإشراف من الدولة وأجهزتها الأمنية والشرطية ، وقواتها المسلحة المنوط بها وقف العدائيات واظهار هيبة الدولة .

أهمية البحث :

تبدو أهمية البحث في أنه يسلط الضوء علي بعض آليات فض النزاعات في السودان ، المسنودة بالأعراف والتقاليد المجتمعية المعمول بها في كل من دارفور وشرق السودان . وتزداد أهمية البحث في أنه يستعرض دور مؤسسة الأجاويد التاريخي في فض النزاعات واحتواء الصراعات ، التي ظلت تحدث في أجزاء من دارفور وشرق السودان ، وبيان ما تتوصل إليه من حلول أسهمت في خلق حالة من التعايش السلمي والقبول بالآخر ، من خلال المؤتمرات القبلية الكثيرة التي عقدت في فترات متباعدة بشرق السودان ودارفور . وتظهر أهمية هذا البحث في أنه يستعرض الأسباب التي كانت وراء النزاعات والصراعات التي ظلت تحدث من وقت لآخر في أجزاء متفرقة من السودان ، والتي مردها إلي أن بعض القبائل قد اتخذت من الحدود المشتركة بين دارفور ودولة تشاد وطناً لها ، فظلت تؤثر وتتأثر بما يجري من أحداث سياسية في البلدين . الأمر الذي أثر في البناء الاجتماعي والتركيبة السكانية ، بحيث أصبح السودان وطناً مشتركاً لعبت فيه الروابط الاجتماعية الدور الحاسم في عملية النسيج الاجتماعي ، بحيث أصبحت دارفور عرضه وبشكل مستمر للتنوع العرقي والاثني واللغوي ، ومنطقة تداخل سكاني ، مصدره الجارة تشاد ، بحيث أسهمت هذه السمة في بروز النزاعات والصراعات حول المراعي وموارد المياه، والحدود الادارية الداخلة في سيادة ونفوذ القبائل صاحبة الأرض ، التي أصبحت ملاذاً لتلك القبائل النازحة من تشاد ، بسبب الحروب الأهلية من جراء الصراع التشادي التشادي ، والصراع الليبي التشادي ، الذي كان سبباً في بروز ظاهرة النهب المسلح ، التي أدت إلي تعطيل مشاربع التنمية في دارفور والإخلال بالأمن والاستقرار، وأضرت بالأنشطة التجارية بين المدن والأرياف .ووفرت المناخ الملائم لحدوث الصراعات والنزاعات التي تمت بالفعل ، بحيث تطلب الأمر تدخل الأجاويد والحكماء لاحتوائها في مهدها، قبل أن تتطور الي حروب أهلية مدمرة تقضي علي الأخضر واليابس، وتحدث شروخاً في النسيج الاجتماعي يصعب رتقها .

منهج البحث :

إن المنهج المتبع في كتابة هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي المستند الي المصادر الوثائقية ، والمتبع عادة في تحليل الدراسات المتداخلة ، بهدف إثراء مادة البحث وموضوعه .

مفهوم الجودية :

الجودية مصطلح سوداني قديم يعني بتسوية وحل الخلافات التي تحدث بين أفراد المجتمع ، دون اللجوء الي المحاكم المنتشرة بالبلاد [1] كما وتعني الجودية الأجاويد وهم الجماعة التي تلعب دور الوساطة بين المتخاصمين لحل خلافاتهم بالحسني والتراضي ، مستندين في ذلك إلي الأعراف والعادات والتقاليد الموروثة في المجتمع المعين . لذلك احتلت الجودية مكانة تاريخية مرموقة في مجتمع دارفور وشرق السودان ، وأحيطت بهالة من القدسية والاحترام والتقدير، اذ لايخرج عن قرارات الجودية إلا من تمرد علي العرف الاجتماعي السائد ، وفي هذه الحالة يطلق علي هذا الشخص لفظ (كسار الخواطر) ، لاعتقادهم بأن من يكسر بخاطر الأجواد ، ويرفض الحلول أو القرارات التي تصدر عن مؤسسة الأجاويد فحتماً يصاب بضرر جسيم ، وفي وقت قريب ، سواء كان ذلك في نفسه أو أسرته أو أبنائه أو ماله . ولذلك يحاط الفرد الذي يخرج عن اجماع الأجاويد بضغوط اجتماعية قاسية وحرب نفسية ضاغطة ،فسرعان ما تعيده الي جادة الطريق ، فيخضع الي طاعة الأعراف والتقاليد المعمول بها في مجتمعه . اذا عرفنا بأن القبيلة هي محور الحياة الاجتماعية عند العرب في العصر الجاهلي ، باعتبارها الوعاء الجامع الذي يضم في داخله كل أفراد القبيلة المنتمية لأصل واحد مشترك ،مما يقوي فيهم رابطة العصبية القبلية ، التي تشد العشائر والبطون والأفخاذ المكونة للقبيلة الأم الي بعضها البعض [2] وفي ظل هذه الرابطة يمكن تعريف القبيلة أو النظام القبلي بأنه نسق من التنظيم يتألف من جماعات محلية ، تمثل العشائر والبدنات وخشوم البيوت ، وتقطن اقليماً واحداً ،وتسود بين بطونها المكونة لكيانها الاجتماعي ثقافة مشتركة ، ولغة واحدة ، واحساس قوي بالتضامن والوحدة [3].

في حين يري آخرون بأن القبيلة عبارة عن كائن اجتماعي مستقل ، له نظمه وتقاليده ومفاهيمه وتصوراته ، التي من خلالها يستطيع أن يطبع بها جميع أفراده بأفكار وعادات وتقاليد موحدة ، لاعتقاد أفراد القبيلة بأنهم منحدرون من أسرة واحدة ، تناسلت من أب واحد، فتنموا لديهم العصبية الناتجة من فكرة القرابة وصلة النسب .[4] تلك القبيلة التي تلقي علي عاتق أفراد الكيان القبلي مسؤولية مشتركة كأن تحملهم واجب الدفاع عن أرضهم وعرضهم ، وهذا ما يفسر لنا رفض بعض القبائل لأي محاولة اختراق أو تذويب لكيانها ، أو المساس بحقوقها المرتبطة بالأرض التي تعيش عليها ، لما في ذلك من تهديد مباشر لوجودهم ككيان قبلي مستقل ، والاضرار بمصالحهم المرتبطة بوجودهم المادي علي تلك الرقعة من الأرض ، التي يجب أن تتم

حمايتها بالأعراف والتقاليد السائدة داخل كيانهم ، والتي تمثل في نظرهم دستور القبيلة الذي يجب علي جميع الأفراد الخاضعين لسيطرة القبيلة حمايته وحفظه ، مما يجعل لتلك العادات والتقاليد وغيرها من السنن الاجتماعية أهمية قصوي باعتبارها من أهم أساليب الضبط الاجتماعي التي ليس من السهل الخروج عليها .[5] باعتبارها موروثات مجتمعية يرثها الخلف عن السلف ، لما لها من صفة الزامية ضابطة وآمرة ، لا يمكن التمرد عليها ، لأنها تمارس ضغطاً نفسياً واجتماعياً علي الفرد ، فتخضعه لقوة تأثيرها الذي يحتم علي جميع أفراد المجتمع ضرورة السير في ركاب العرف القبلي ، والقبول بنتائجه ، ومن يحاول الخروج علي ذلك يقابل من الجماعة بقوة تتناسب وقوة العصبية الكامنة في ضمير تلك الجماعة . [6] واستناداً علي ما تقدم فان أهالي دارفور وشرق السودان مازالوا يتحاكمون لأعرافهم وموروثاتهم الشعبية، التي هي في الواقع عبارة عن مجموعة من القوانين العرفية السائدة في مجتمعاتهم ، مما يشير بوضوح الي سيادة روح البداوة فيهم من خلال تمسكهم بها والاحتكام اليها . وعليه فيجب ألا يتبادر الي الأذهان بأنها قوانين مكتوبة ، ولكنها مستمدة من العادات والتقاليد والأعراف الموروثة عن مجتمعهم القبلي القديم . فالأجاويد أو القضاة هم المسؤولون عن تنفيذ الأحكام العرفية ، لأنهم في الواقع هم رؤساء العشائر والبطون وزعماء القبائل التي يتكون منها مجتمع دارفور وشرق السودان ، اذ لا يحتاج تطبيق هذا النوع من القوانين العرفية علي أفرادهم الي دراسة أو تخصص في جانب معين ، وانما يحتاج فقط إلي المام ومعرفة ودراية بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمعات القبلية الريفية.ومن السمات المميزة للقانون العرفي، اهتمامه بضبط حركة المجتمع.[7] بهدف دفع الأضرار وجلب المصالح والمنافع لكل أفراد المجتمع ، مع مراعاة أن هذا القانون العرفي لا يهتم بالدافع الذي أدي الي ارتكاب الجريمة ، وانما يهتم بالجريمة في حد ذاتها كجناية غير منضبطة ، وما تلحقه من ضرر بالمجني عليه . اذ أن من ضمن اهتمامات القانون العرفي الاهتمام بالتعويض أكثر من اهتمامه بتوقيع العقوبة ، كما يولي اهتماماً كبيراً بأداء القسم الذي هو حلف اليمين ، لوجود اعتقاد راسخ وسط مجتمعات دارفور ، ومجتمع شرق السودان، والمجتمع البدوي عموماً بقوة التأثير النفسي الذي يضمن للقسم فعاليته، بل ويعتبر رفض المتهم لأداء القسم اعترافاً ضمنياً بارتكابه الجريمة .

الأجاويد :

ومن المؤسسات التي يتحاكم اليها أفراد المجتمع في كل من دارفور، مؤسسة الأجاويد ، وهم شريحة مميزة ومنتقاة من أفراد المجتمع ، من الذين

اشـتهروا بالحكمـة والخـبرة وكمـال التجربـة في احتـواء المشـاكل التي تنشـأ بـين أفراد القبيلـة المعنيـة ، أو تلـك التـي تنشـأ بـين قبيلـة وأخـري ، مـن القبائـل المجـاورة .[8] فهـؤلاء الأجاويـد والحكمـاء هـم الذيـن يطبقـون العـرف للفصـل بـين المتخاصمـين مـن أفـراد القبيلـة أو مـن خارجهـا .وهـم كذلـك مـن يشـاركون بقدراتهـم الذاتيـة في مؤتمـرات الصلـح القبـلي ، ذات الصلـة بأطـراف النـزاع أو الـصراع المـراد احتـواؤه، فغالبـاً مـا يتوصـل أولئـك الأجاويـد إلي حلـول مرضيـة ودائمـة وغـير قابلـة للاختراق. ومـن القضايـا التـي يتـم تداولهـا بواسـطة الأجاويـد أو الجوديـة ، والتـي تدخـل في دائـرة اختصاصهـم مبـاشرة ، هـي قضايـا القتـل ومـا يتصـل بهـا مـن ديـات .[9] وقضايـا النزاعـات التـي تنشـأ مـن وقـت لآخـر بـين القبيلـة والقبائـل الأخـرى حـول مـوارد الميـاه ، ومواطـن العشـب والـكلأ، ومشـاكل الحـدود الاداريـة الفاصلـة بـين القبيلـة وجيرانهـا ، وحـدود جنائـن الهشـاب ، والحـدود بـين المـزارع التـي تعـرف في دارفـور بالتقـر.[10]وان انحـصر دور هـؤلاء في هـذا النـوع مـن المشـاكل في اطـار دور الوسـيط بـين الأطـراف المتنازعـة والحكومـة، وخاصـة فيمـا يتعلـق بالحـدود الادارية الفاصلـة بـين القبائـل والمجموعـات القبليـة المتصارعـة . وهنـا تبـدو مهمـة الأجاويـد وكأنهـا مسـؤولة فقـط مـن تقريـب وجهـات النظـر ، وزرع بـذور الثقـة بـين الأطـراف المتحاربـة ، باعتبـار أن الحـل الرسـمي وبتدخـل مبـاشر مـن الدولـة قـد لا يعطيوزنـاً للمشـاكل ذات الطابـع العرقـي والاثنـي ، وانمايهتـم بالقضايـا والمشـاكل ذات الصلـة بـالأرض ، باعتبارهـا أسـاس الاقتصـاد وعمـاد الأمـن الاجتماعـي لـكل الأطـراف المتنازعـة ، ولارتباطهـا وبشـكل مبـاشر بالأنشـطة الحياتيـة الأخـرى التـي يزاولونهـا مـن رعـي وزراعـة وتجـارة .[11] وذلـك لأن الانسـان لا تصـدر عنـه أفعالـه إلا باعتبـاره فـرداً في ذاتـه ، أوعضـواً في أسره ، أو مواطنـاً في دولـة . الأمـر الـذي يجعلـه ملزمـاً بطبيعـة الحـال باحـترام مـا تمليـه عليـه القوانـين العرفيـة والنظـم الاجتماعيـة الضابطـة لسـلوك الأفـراد في المجتمـع المعنـي . وعـادة مـا تعقـد جلسـات الأجاويـد في ظـلال الأشـجار الوارفـة ، أو رمـال الوديـان ، أو الرواكيـب المعـدة لمثـل هـذه المناسـبات . هـذا بالإضافـة إلي أن مؤسسـة الجوديـة في دارفـور ، قـد أصبحـت تسـاهم بشـكل كبـير في احتـواء الكثـير مـن الخلافـات والصراعـات في مهدهـا ، وتمنـع تطورهـا ، لذلـك وجـدت الحكومـات السـودانية ضالتهـا في توظيـف هـذه المؤسسـات المجتمعيـة لمعالجـة الكثـير مـن القضايـا بعيـداً عـن المحاكـم وتعقيداتهـا ، والمراحـل التـي تمـر بهـا ابتـداءاً مـن البلاغـات الأوليـة ومرحلـة التحـري ، ومرحلـة المثـول أمـام القـاضي ، مـروراً بعـدد الجلسـات التـي تنعقـد للفصـل في قضيـة واحـدة مـن القضايـا ، والتـي قـد تأخـذ فـترات طويلـة تـتراوح بـين خمسـة سـنوات الي سـبعة سـنوات أحيانـاً ، لذلـك بـدأت الحكومـة في تشـجيع مثـل هـذه الجوديـات ، وافسـاح

المجال لها ، لتؤدي دورها في حلحلة الكثير من الخلافات والصراعات في مهدها. خاصة وقد درجت بعض المحاكم إلي إعادة بعض القضايا ليتم حلها عن طريق الجودية. باعتبار أن الحلول التي تصدر عن الأجاويد غالباً ما تكون مقبولة من قبل كل الأطراف.[12]

القلد:

وهناك آلية أخري لفض النزاعات عند قبائل شرق السودان وتعرف «بالقلد « وفكرة القلد تتمثل في أنه عبارة عن قسم يتم أداؤه أو حلف اليمين بين شخصين أو قبيلتين ، بحيث يقسم أحد الأطراف بعدم الاعتداء علي الطرف الثاني ، وأنه ملتزم بالقلد وما يفرضه من قرارات . واذا اتضح وأن حاول أحد الأشخاص الافلات من القلد أو عدم الالتزام به ، فعلي الذي قام بالتوقيع علي القلد احضاره للشرطة ، وغالباً ما يلجأ الي القلد عند ارتكاب الجرائم مثل القتل العمد والأذى الجسيم ، والجرائم المتعلقة بالنزاعات حول الأراضي . ومن أشهر قبائل البجة في فض النزاعات هم الأتمن، فرع (العبد رحمانات) ، لما عرف عنهم من الفصاحة والبلاغة عند التحدث بالغة البجاوية . وذلك لأنهم يضربون الأمثال لإيصال الأفكار والمعاني التي تساعد في الوصول الي حلول عملية ، لإنهاء النزاع وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ، وزرع بذور الثقة بينهم ، الأمر الذي يجعل بقية قبائل البجة حريصة علي حضور مجالس القلد ، لسماع بلاغتهم ، وخيردليل علي ذلك ، النزاع الذي حدث بين الأشراف والكميلاب ، والذي كان في غاية من الضراوة ، بحيث قضي علي الأخضر واليابس، لدرجة أن تدخلت الكثير من القبائل لوقف القتال ، واجراء الصلح بينهم ، إلا أن قبيلة الكميلاب دائماً ما ترفض الصلح . فقام أحد حكماء الأتمن وطلب من جميع الحاضرين الصلاة علي النبي ما عدا الكميلاب ، الأمر الذي أغضب شيخهم فقال ولماذا الكميلاب ؟ فأجابه شيخ الأتمن بأن الكميلاب ليسوا حريصون علي الصلاة علي النبي ، بقدر حرصهم الشديد علي قتال أحفاده وأصحابه ، وعندما فهم شيخ الكميلاب ما يرمي اليه شيخ الأتمن ، بادر من جانبه وقال لقد قبلنا الصلح وأمر بوقف القتال فوراً .[13] عملاً بقانون القلد وتطبيقه علي واقعهم بغرض تحقيق السلام ، وحقن الدماء ورتق النسيج الاجتماعي .ومن أهم القبائل المكونة للبجة الهدندوة والأمرأر ، والبني عامر والعبابدة ، والبشاريين والجعافرة والحباب وغيرهم .[14] وبالتالي فإن القلد نوع من العرف الأهلي المستخدم في فض النزاعات بشرق السودان ، وسط قبائل البجة بتقسيماتها المختلفة ، والقلد منتشر في شرق السودان ، في حين أن الجودية منتشرة في دارفور ،مما يشيرإلي أن القلد والجودية وجهان لعملة واحدة ، وإن

اختلفت الجغرافيا وتباعدت المسافات . [15] ومن دواعي اللجوء الي تحكيم هذا القانون العرفي عند قبائل البجة في شرق السودان هو أن انسان شرق السودان والبجاوي علي وجه الخصوص ، قد اشتهر بميله الفطري للتسلح بالأسلحة التقليدية ، مثل السيف والسكين ، والشوتال والدرقة والعصي بأنواعها المختلفة، بالإضافة الي الحراب أو (القدب) ، وهي عبارة عن فأس خفيفة الوزن ، ومرد ذلك الي نمط حياة البجاوي في الطبيعة القاسيةفي المناطق القاحلة ، الأمر الذي يجعله يميل الي الحذر الدائم والاستعداد الدائم للدفاع عن نفسه وممتلكاته وحيواناته ،لحمايتها من اللصوص والحيوانات المفترسة والزواحف . ويتصف البجاوي بالقدرة الفائقة علي استخدام جميع أنواع الأسلحة التقليدية بمهارة عالية وسرعة فائقة .[16] والجدير بالذكر أن البجة يعتبرون السلاح مكملاً للرجولة ، ولذلك ينشأ أطفالهم منذ نعومة أظفارهم علي تعلم مهارة المبارزة، وطريقة صرف الأسلحة ، تحسباً لاغتنام الفرصة المواتية لإلحاق الأذى بالعدو. كما يستخدمون هذه الأسلحة في أداء الرقصات الشعبية بالسيف والدرقة . ولديهم «الشوتال « وهو نوع من الخناجر يرتديه الأعيان وعلية القوم والفرسان ، ويسمي « هباب « والشوتال يستخدم عادة في الغناء التراثي عند البجة ، وقد بدأت صناعة الشوتال في مدينة كسلا ، بواسطة حسن محمد أحمد المشهور بأبي كراع منذ العام 1940م مع ارهاصات الحرب العالمية الثانية . وقد كان يتسلح به العساكر الذاهبون لمحاربة الطليان علي الحدود الإرتيرية ، والشوتال مرتفع السعر مقارنة بالأسلحة البيضاء الأخرى ، والشوتال هو سلاح متوارث عند البجة كابراً عن كابر ، ويوضع بداخل الكمر .[17] وعليه فإن مجتمعاً بهذه المواصفات، ودائم الحذر والاستعداد للدفاع عن النفس والأرض والعرض وسائر الممتلكات ، متوقع منه حدوث المشاجرات والمنازعات التي قد تؤدي أحياناً الي ارتكاب جريمة القتل، أو الحاق الأذى الجسيم بالطرف الآخر، لذلك يلجأوون الي القلد الذي هو نوع من العرف الأهلي- كما قدمنا - لتجاوز الكثير من المشاكل التي من شأنها الحاق الضرر بالسكان ، وقيام حروب أهلية مدمرة . وذلك بعقد المجالس بغرض التوصل الي حلول مقبولة ودائمة لإنهاء الصراعات والنزاعات القائمة ،أو التي سوف تحدث في المستقبل . ويمر القلد بمراحل متعددة وحلقات متصلة ، اذ يبدأ بلجنة الوسطاء التي تسمي (جوأر) ومعهم الشهود علي الصلح المتوقع التوصل اليه ، بواسطة أصحاب الكفاءة والخبرة والدراية في فض النزاعات ، وعقد المصالحات بين الأطراف المتنازعة . خاصة وأن الذي لا يقبل بما توصل اليه الحكماء من قرارات وأحكام ، تفرض عليه عقوبات اجتماعية واقتصادية صارمة. ومرحلة القلد عند البجة تعرف

بمرحلة وقف العدائيات أولاً، وذلك بأخذ العهود والمواثيق من كل الأطراف المتنازعة كلاً علي حده ، لمعرفة ما اذا كانت الأطراف المتحاربة قد قبلت بهؤلاء الوسطاء أم لا ؟ فاذا حدث وأن ظهر شخص غير مرغوب فيه للطرفين ، يسحب فوراً من لجنة الوسطاء ، نزولاً عند رغبة الأطراف المتنازعة ، لضمان سير عملية الصلح الي غاياتها ، دون أي عراقيل أو مشاكل . وعادة ما يحدد القلد بمدة زمنية معينة والطرف الذي لا يلتزم بالقلد ينبذ من قبل المجتمع ، ثم يلي ذلك المراحل المتممة للصلح .[18] وللمرأة دور مقدر في ضبط سلوك المجتمع البجاوي ، لما تتمتع به من مكانة مرموقة وعظيمة في مجتمعها، خاصة وأنها لا تحلب اللبن ، لأن ذلك يمثل عيباً في عرفهم وعاداتهم وتقاليدهم ، باعتبار أن تلك المهام هي من صميم أعمال الرجال ، بل واذا حلب الرجل البهيمة فلا يشرب من لبنها ، إلا بعد أن يتذوقه انسان آخر ، ولا يأكل الرجل مع زوجته أو أمها ، كما أن البجاوي لا يرد علي المرأة إذا أساءت إليه أو اهانته .[19]ومن عادات البجة إذا تقابلت قبيلتان في الحرب ، ولا يوجد من يوقف هذه الحرب، فتقوم إحدي النساء وتكشف رأسها وتسير بين الفرقاء ، وعلي الفور يدخل كل محارب سيفه في غمده ، وتتفرق الجموع ، وتضع الحرب أوزارها ، احتراماً للمرأة البجاوية بالنزول عند رغبتها . بل واذا جاءت قبيلة أخري للمساهمة في وقف الحرب فإن المحاربين من الطرفين يتركون القتال ، ويتفرغون للقيام بواجب الضيافة للقبيلة التي جاءت لوقف الحرب وفض النزاع القائم .[20]

المردود الايجابي للجودية والقلد:

1. سرعة التوصل إلي حلول عملية للخلاف الذي ينشأ بين الأطراف المعنية ، قبل أن يتطور إلي حروب أهلية دامية ومدمرة .
2. قبول الخصوم بالأحكام التي تصدر عن مؤسسة الجودية والقلد باعتبارهما من الأعراف والتقاليد المتوارثة في كل من دارفور وشرق السودان ، والتي من شأنها ضبط سلوك الأفراد بإخضاعهم لسلطة العرف الأهلي في أي مكان وزمان .
3. الاحترام المتبادل بين الأجاويد الذين هم رموز المجتمع ، والأعيان من الشيوخ والنظار والعمد والملوك والسلاطين ، ورجال الدين من حكماء المجتمع ، وأصحاب الرأي والخبرة في معالجة الخلافات التي تنشأ بين الأفراد ، والقبائل في دارفور وشرق السودان .
4. مساهمة مؤسسة الجودية والقلد في حل بعض المشاكل، واحتواء بعض الصراعات والنزاعات في مهدها ، وادارة المؤتمرات القبلية بالشكل الذي يسهم في تقليل نفقات الدولة علي المحاكم المنتشرة في دارفور وشرق السودان .
5. إن الحلول التي يتم التوصل اليها من خلال مؤسسات الأجاويد والقلد

غالبـاً مـا تكـون حلـولاً نهائيـة ودائمـة، لأنهـا نابعـة مـن أعـراف وتقاليـد المجتمـع ، ومسـنودة بالقوانـين العرفيـة التـي يخضـع لهـا كل أفـراد المجتمـع دونمـا اسـتثناء .

الشواهد والأدلة:

لقـد ظلـت الصراعـات القبليـة في دارفـور ومنـذ العـام 1934م،تحـل بالجوديـات التـي تتوصـل الي حلـول بسـيطةوغيرمعقدة ومقبولـة في الغالـب بـين الأطـراف المتحاربـة ،لاعتمادهاعلىالعاداتوالتقاليدوالأعـراف المعـترف بهـافي مجتمـع دارفور،والتـي تعـرف بالجوديـة . والدليـل عـلى ذلـك هـو نجـاح العديـد مـن الآليـات أو الجوديـات في فـض النزاعـات التـي ظلـت تنشـط في الاقليـم مـن وقـت لآخـر. ممـا كان سـبباً في ايجـاد ثقافـة القبـول بالآخـر واحـترام رأى الجماعـة (الأجاويد)،الذيـن غالبـاً مـا كانـت تتـم دعوتهـم مـن خـارج الاقليـم، مـن الزعامـات الأهليـة والقبليـة، مـن النظـار والعمـد والمشـايخ والسـلاطين والملـوك، الذيـن يشـار اليهـم بالبنـان، مـن قبائـل الكبابيـش والحمـر والمسـيرية، والمجانـين والكواهلـة، والميـدوب والزغـاوة والشـكرية وغيرهـم، وذلـك للمسـاهمة في احتـواء الـصراع أو النـزاع في مهـده قبـل أن يسـتفحل أمـره .

الانتكاسة وتجدد النزاع في دارفور :

ولكـن نسـبة لتطـور شـكل الصراعـات والنزاعـات، وتداخـل الأسـباب والدوافع التـي أدت الى حدوثهـا، فقـد تعقـدت تبعـاً لذلـك آليـات الحـل، بحيـث تحـول النـزاع الى أزمـة حقيقيـة، ظلـت تعيشـها دارفـور في السـابق وفى الوقـت الراهـن . الأمـر الـذى اسـتلزم ضرورة الوصـول الى حلـول جذريـة تعيـد الاقليـم الى سـيرته الأولى. ولكـن يبـدو أن وراء هـذا التعقيـد أجنـدات خارجيـة وداخليـة ومحليـة، يمسـك بخيوطهـا بعـض الطامعـين في الوصـول الى السـلطة والثـروة، عـلى جماجـم وأشـلاء المسـاكين والغلابـة، مـن المزارعـين والرعـاة والمواطنـين العـزل .ومـن أبـرز العوامـل التـي أسـهمت في تعقيـد الأزمـة الـدار فوريـة، هـي محاولـة بعـض المنظمـات الأجنبيـة بـذر بـذور الكراهيـة، والعنصريـة والمناطقيـة، تحـت مظلـة مفهـوم الانتمـاء العرقـي البغيـض، بتصويرهـا للـصراع في دارفـور عـلى أنـه صراع بـين مجموعـات عرقيـة يحـاول كل منهـا اقصـاء الآخـر، بطريقـة مدروسـة ومخطـط لهـا مسـبقاً.بل وقـد ازداد الأمـر تعقيـداً عندمـا بـرز الى السـطح الـصراع بـين المجموعـات العرقيـة المكونـة لمجتمـع دارفـور، عـلى أسـاس أنـه صراع عرقـي وعنـصري بـين المجموعـات العربيـة والمجموعـات الزنجيـة (زرقـة وعـرب) . يضـاف الى كل ذلـك المطامـع السياسـية والذاتيـة، التـي انتـشرت بـين المكونـات الـدار فوريـة، مـن أجـل الوصـول الى كـراسي الحكـم وتحقيـق الثـراء، بحيـث أصبحـت دارفـور هـي مسرحـا لأحـداث

وميدان الصراع، أو حصان طروادة، يمتطيه كل طالب جاه أو سلطة أو منصب أو حقيبة وزارية أو معتمدية ..الخ. وانطلاقاً من هذا الواقع فقد تنادت الحركات المسلحة وبدأت تعمل تحت هذه المظلة، حتى أصبحت ثلاثين حركة مسلحة، والدليل على ذلك وجود أكثر من 150 منظمة أجنبية، تنفق أكثر من 500 مليون دولار في العام. بالإضافة الى قوات اليوناميد التي تحتاج الى 150 مليون دولار شهرياً . هذا فضلاً عن أنها تقوم بتوظيف أكثر من 50 ألف شخص منهم 8000 أجنبي، مع مراعاة أن كل هذه الأمو التصرف على النفقات الادارية ،وتوفير بيئة عمل مناسبة، لا يستفيد منها النازحين أو اللاجئين، بل وأن معظم هذه المنظمات تعمل لحساب أجندات خارجية مرتبطة بالدول الغربية، أو لحساب شركات أجنبية تتحرك لخدمة مصالح أفراد .وعليه فان الواقع في دارفور لا يسر، ومن غير المتوقع أن ينصلح الحال، وتعود دارفور الى سيرتها الأولى، عندما كانت تضم مجتمعاً متآلفاً ومتجانساً، وبها متسع للجميع، وبمرور الزمن تبدل الحال، وكثرت الأطماع، وضاعت القيم، وتغيرت النفوس، بظهور الأجندات الخارجية، والمصالح الشخصية الضيقة، وضعفت الإدارات الأهلية، بل وفشلت في ضبط سلوك أفرادها، لغياب الحكمة التي ظلت تضبط حركة مجتمع دارفور بأسره في الماضي . فقد أشارت بعض الدراسات الى أن دارفور قد شهدت خلال الفترة الممتدة من العام 1932-1997م، انعقاد حوالى ال40 مؤتمراً للصلح، لا يتسع المجال لذكرها أو الخوض في تفاصيلها .
إلا أن من أهمها هو مؤتمرأم قوز بين الكبابيش والكواهلة والميدوب والزيادية 1932م، ومؤتمر المالحة بين الميدوب والزيادية 1967م، ومؤتمر أم كدادة بين الكبابيش والبرتى والزيادية 1984م، ومؤتمر الضعين بين الرزيقات والمعاليا 1991م، ومؤتمر الجنينة بين الزغاوة والقمر 1990م، ومؤتمر الضعين بين الرزيقات والزغاوة 1997م، ومؤتمر الجنينة بين المساليت والعرب 1997م .(21)
وبالرغم من عقد كل هذه المؤتمرات إلا أن النزاع المسلح بين القبائل مازال حاضراً في الذاكرة السودانية، ومحتدماً وممارساً وبعلم الدولة .ولكنه لم يتوقف بالرغم من المبادرات التي استهدفت وضع حد نهائي للاقتتال الدائر بين القبائل في دارفور . وعلى ضوء هذا الواقع فان وزير الدفاع الفريق أول ركن عبد الرحيم محمد حسين، قد أكد أمام البرلمان بأن الصراعات القبلية قد أصبحت أبعد أثراً وأعظم خطراً من الحركات المسلحة، التي تقاتل الحكومة في أنحاء متفرقة من البلاد. ونتيجة للإهمال وعدم احتواء تلك النزاعات في حينها، تطورت الصراعات وأصبحت أكثر دموية، بسبب تساهل الدولة، بل ومشاركتها في انتشار السلاح بين المدنيين، عندما نشطت الحكومة في تقنين حمل السلاح بين مواطني دارفور، بالرغم من فشل الكثير من

التجارب الماضية في عملية جمع السلاح ونزعه من أيدى المواطنين، حتى لا يسهم في ارتكاب المزيد من الجرائم وسط الآمنين . والجدير بالذكر أن أنعدام الوفاء بدفع المبالغ المقررة للديات يعد من الأسباب المباشرة لتجدد النزاعات بالتزامن مع مساعي جمع السلاح، وقيام مؤتمرات الصلح، وعدم اقدام الدولة على تطبيق استراتيجية التدخل السريع من قبل القوات النظامية، للفصل بين الأطراف المتنازعة، خاصة وأن هذه الخطة قد أثبتت نجاحاً ظاهراً على أرض الواقع بالرغم من كلفتها المالية الكبيرة. واستنادا الى هذا الواقع الدار فورى المأزوم، فان السلطة الاقليمية لدارفور وقتها قد وجهت انتقادات حادة لمنهجية مؤتمرات الصلح بين القبائل، والتي من خلالها ظلت الدولة تشرك القبائل في دفع الديات، بأعتبارها أحد محفزات الصراع القبلي لانحرافها عن مقاصد الدية كعقوبة . ودعت إلى الاسراع بمعالجة مشكلة الحواكير والديار، والحدود الادارية بين القبائل، والتيحسم أمرها تماماً منذ عهد السلطان موسى بن السلطان سليمان سولونج 1682-1722م، الذى جعل الأرض حكراً للدولة والسلطان . وللسلطان كامل الحق في أن يهبها لمن يشاء وينزعها ممن يشاء . كما أدانت المفوضية، انتشار السلاح بين الناس، بل ونادت بضرورة بسط هيبة الدولة وسيادة القانون، ومحاسبة كل الذين تسببوا في اشعال فتيل الصراعات القبلية في دارفور، بجانب تفعيل دور الدولة في جمع السلاح من القبائل عبر آلية فعالة ونشطة، يشترك فيها زعماء العشائر وشيوخ القبائل، والملوك والنظار والعمد والشراتى، مع مراعاة طبيعة دارفور الجغرافية والتركيبة السكانية، المكونة للبناء العشائري فيها .

أسباب النزاع في دارفور :

لا توجد مشكلة واجهت الدولة السودانية منذ الاستقلال مثل مشكلة دارفور . وذلك لأن الحروب الدائرة في دارفور الآن وفى السابق، لها جذور قبلية واجتماعية، وأخرى اقتصادية وسياسية، خاصة وأن الصراع في دارفور صراع قديم ومتجدد، مما يستلزم اجراء قراءة علمية جريئة لواقع الصراع في دارفور، لسبرغور طبيعة هذا الصراع ودوافعه ومنطلقاته ومراميه ومالآته وانعكاساته، بهدف الوصول الى بعض الحلول أومقترحات لحلول منشأنها التعجيل بتحقيق الأمن والاستقرار، وتوطين السلام الاجتماعي في ربوع دارفور المنكوبة . إلا أن أسباب الصراع قد تعددت وتداخلت ، والتي يمكن اجمالها في الآتي :-

1. هناك من الباحثين والدارسين من صورهاعلى أنها نزاعات وصراعات قبلية بسبب شح الموارد وتدهور البيئة الايكولوجية .
2. وهناك من وصفها بأنها صراعات بين القبائل المتداخلة حول الأراضي والحواكير .
3. ومنهم من أرجعها لأسباب اجتماعية مختلفة منها الثقافي والعرقي والنهب ا لمسلح .

4. بل وأن بعضهم قد أرجع هذه النزاعات والصراعات الى تدهور الأوضاع الأمنية في دول الجوار، وبالتحديد تداعيات الحرب الليبية التشادية، والحرب التشادية التشادية، بالإضافة إلى الصراع الدائر في دولة أفريقيا الوسطى .
5. في حين ذكر آخرون بأن أحد أسبابها هو الكراهية التي ظلت تروج لها بعض العناصر والكيانات، بهدف اثارة روح الكراهية من خلال الدعوة إلى العنصرية والمناطقية والجهوية، ومحاولة اقصاء الآخرين، وابعادهم عن مناطق نفوذهم بفرض واقع ديموغرافي جديد، وذلك بإقامة أمارات جديدة داخل بعض الادارات الأهلية التي لم تتقبل هذا الاجراء الآحادي، الذى لا تبرره الأعراف المجتمعية التي كانت سائدة في دارفور منذ أمد بعيد .
6. ومنهم من أرجعها الى اضمحلال وضعف الادارة الأهلية المتمثل في عدم قدرتها على احتواء النزاعات في مهدها .
7. يضاف الى كل تلك الأسباب الطموح السياسي، وأطماع السلطة المتمثلة في رغبة بعض الشباب، في الحصول على الثروة والسلطة، لأنهم قد ظلوا يعيشون في حالة من عدم الاستقرار النفسي، من جراء تفشى العطالة والبطالة، وانعدام فرص العمل، وضعف الامكانات المادية .
8. غياب الوعى اللازم بأخطار ومهددات ومآلات تلك الصراعات والنزاعات، على المستوى المحلى والإقليمي، وعلى الواقع الدار فورى الناجم من حالة عدم الاستقرار السياسي، الذى توقفت معه عجلة التنمية، في كل ربوع اقليم دارفور بولاياته الخمس، بالإضافة الى انعدام الوازع الديني،وزيادة معدلات الأمية والجهل، نتيجة لزيادة أعداد الفاقد التربوي .ممن تركوا مقاعد الدراسة لأسباب اجتماعية واقتصادية ، بسبب الحروب أو النزوح من أماكن النزاعات الي المدن، فأصبحوا يعانون من البطالة والعطالة المقنعة التي حرمتهم من الحصول علي فرص عمل توفر لهم العيش الكريم لهم ولأسرهم .
9. انتشار الفساد بمؤسسات الدولة، وسوء الادارة، وتفشى المحسوبية، واستغلال النفوذ، واضطهاد الأقليات وعدم تمثيلهم سياسياً في عملية اقتسام السلطة والثروة، الأمر الذى فجر مشكلة الصراع بين المركز والهامش، التي ظلت تعمل تحت مظلتها حركات التمرد والحركات المسلحة الدار فورية الأخرى.

لماذا فشلت مؤتمرات الصلح القبلي التي انعقدت في دارفور ؟:

للإجابة على هذا السؤال لابد من معرفة الأسباب التي قادت الى هذا الفشل . ومن تلك الأسباب على سبيل المثال لا الحصر . أن النزاعات القبلية هي المسؤولة عن الحروب القائمة بين القبائل في دارفور والتي كان وراءها تجار السلاح، وسماسرة الحروب، الذين يخططون لاستمراريتها وديمومتها،

حتى تصبح دارفور سوقاً رائجة لأسلحتهم بأنواعها المختلفة . مضافاً الى كل ذلك دور الحركات المسلحة في اذكاء نيران العداء بين القبائل، للاستفادة من هذا الواقع المتفلت، في عقد بعض الصفقات لبيع الأسلحة الى الأطراف المتحاربة . خاصة وأنهم -أي المتمردون-من أكبر المولين لحروب القبائل في دارفور . والتي ظلت تنشط من وقت لآخر، بسبب الحدود الادارية وما يرتبط بها من مصالح، ذات صلة بموارد المياه، أو الحدود بين المزارع وجناين الهشاب، والوديان ذات الخصوبة العالية، والتي تصلح لإقامة مشاريع زراعية ناجحة . والأمثلة كثيرة لتلك الحروب التي ظل يعيشها انسان دارفور بالرغم من قيام الحكومة بإرسال الوفود والوسطاء والمسهلين، لاحتواء آثار الحرب، ووقف القتال والاعداد لعقد مؤتمرات الصلح، الا أن تلك الوفود قد درجت على العودة وبيدها ضمانات من الأطراف المتنازعة أو القبائل المتحاربة، تؤكد جنوحها نحو السلم، واستعدادها للجلوس الى الصلح، بل وقبولها بتحديد موعد انعقاد المؤتمر . إلا أنه لا تمضى أيام قلائل حتى تندلع الحرب مرة أخرى وبشراسة .الأمر الذى يتسبب في فشل انعقاد المؤتمر في مواعيده . بحيث يجعلنا نطرح السؤال المحوري وهو لماذا فشلت مؤتمرات الصلح التي تم عقدها في دارفور وبإشراف الدولة المباشر؟ وبموافقة الأطراف المتنازعة؟

أسباب الفشل المستمر لتلك المؤتمرات:

1. ضعف جهاز الادارة الأهلية، التي لم تعد تؤد ى دورها بنفس القوة والفعالية، كما كانت في السابق، عندما كانت لزعماء القبائل سطوتهم ونفوذهم، الذى يستمدونه من احترام الأفراد والمشايخ والعمد لشخصية الناظر، أو السلطان أو الملك، باعتبارهم ،رموز القبيلة وأحد حكمائها القادرين على ضبط سلوك أفراد القبيلة، من خلال تطبيق القوانين العرفية السائدة في المجتمع، ومسنودة بالأعراف والتقاليد المستمدة من فلسفة المجتمع ، ونظرته في كيفية تجاوز الكثير من المشاكل التي تحدث بين القبائل والأفراد، والتي شكلت مخزوناً معرفياً وارثاً اجتماعياً ، أسهم الي حد كبير في حلحلة الكثير من المشاكل، التي ظلت تحدث بين الأفراد وقبائل الجوار.
2. إن الذين يوكل اليهم أمر التحضير والترتيب لانعقاد مؤتمرات الصلح، لديهم مصالحهم الخاصة في اطالة أمد الاجراءات، الأمر الذى يؤدى بدوره الى الفشل، حتى يستفيدوا من النثريات والمخصصات، ومن الميزانية المرصودة لإنجاح قيام المؤتمر كما خطط له .
3. قوة تأثير سماسرة الحروب وتجار السلاح، الذين من مصلحتهم استمرار الحرب مستعرة، وذلك بتأجيج نيران الصراع، من خلال اثارة الفتن تحت مظلة الجهوية أو القبلية أو المناطقية .

4. استعانة حكومة المركز بممثلين من أبناء القبائل المتناحرة أو المتحاربة، ممن لديهم وظائف دستورية مرموقة في الدولة، من السياسيين الذين هم أبعد ما يكونون عنهم ومشاكل قبائلهم،وليس لهم تأثير اجتماعي يذكر وسط قبائلهم، بل وأن أغلبهم يفتقر إلي صفة الحياد في أحيان كثيرة .
5. الأجندة السياسية المطروحة من بعض السياسيين المتنفذين، من الذين يسعون إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، وتقسيم الوطن إلى دويلات ومراكز قوى، من خلال تبنى أجندات داخلية وخارجية محددة ومخطط لها سلفاً . الأمر الذى يؤدى إلى تجزئة الوطن وتقسيمه وتمزيق أوصاله، تحت مظلة القبيلة أو الجهة، واثارة النعرة العنصرية بين مكونات المجتمع الدار فورى.

ومن أهم أسباب انهيار وفشل مؤتمرات الصلح، عدم التزام الحكومة بما يليها من مهام ومسؤوليات، مثل خلق الآلية لدفع الديات، والتي تحتاج لمتابعة لصيقة من قبل رجال الادارة الأهلية، لمعرفتهم بعادات وتقاليد وأعراف تلك القبائل المتصارعة . وتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمر على أرض الواقع، وترسيم الحدود الادارية الفاصلة بين القبائل، وانشاء الدوانكى والحفائر، وفتح المسارات، لأن النزاعات والصراعات بين القبائل، قد ظلت تندلع بسبب مصادر المياه والأراضي الزراعية والمراعي . بالإضافة إلى بطء السلطات الحكومية في المتابعة، وتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمرات القبلية، وعدم قدرتها على تقوية الادارة الأهلية وتطويرأجهزتها، وذلك بإعطائها المزيد من السلطات، والصلاحيات القضائية والادارية والمالية، ورفدها ببعض المعينات، مثل وسائل الحركة، ووسائل الاتصال، وتقوية حرس الادارة الأهلية وتسليحه، وتدريب أفراده،تحت اشراف الدولة، حتى يمكن لها مساءلتهم ومحاسبتهم، بل ونزع السلاح منهم في أي وقت شاءت . وفى اعتقادي أن هناك ثمة أسباب جوهرية وراء فشل مؤتمرات الصلح القبلي المنعقدة في دارفور في الآونة الأخيرة، وبمشاركة من مؤسسة الأجاويد (الجودية) وممثلي الحكومة المركزية ، والتييمكناجمالهافيالآتي :

1. عدم الاعداد الجيد لهذه المؤتمرات في معظم الأحيان، بالإضافة الى التسرع والتعجل في قيامها، بحيث أصبحت أكثر صورية وشكلية منها مؤتمرات صلح قبلي حقيقية، يتوقع لها أن تصل إلى حلول جذرية ونهائية لقضية الصراع الدار فورى، التي ظلت تطل برأسها من حين إلى آخر، بين الكيانات القبلية المتصارعة .
2. ضعف الآليات المنوط بها تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمرالصلح المعنى.
3. عدم الوفاء بالالتزامات المالية التي تظهر نتيجة لمقررات الصلح النهائي.
4. ضعف آليات بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، اذ سرعان ما تنسى الأطراف الموقعة على وثيقة الصلح كل ما دار في المؤتمر، وتعود إلى سيرتها الأولى قبل

أن يجـف الحبرالـذى كتبـت بـه وثيقـة الصلـح .

5. الحـوادث الفرديـة ذات الصلـة بالأطـراف المتنازعـة، والتـي تعمـل عـلى اعـادة الأطـراف للدخـول في صراع جديـد بأسـباب قديمـة . فقـد ظـل يحـدث مثـل هـذا السـلوك بالرغـم مـن وجـود مؤتمـرات صلـح ناجحـة، تمكنـت مـن الوصـول إلى حلـول نهائيـة خاطبـت جـذور الأزمـة الدافوريـة، وخلقـت أرضيـة صالحـة لممارسـة التعايـش السـلمى والقبـول بالآخـر، ولفـترات زمنيـة طويلـة الأمـد، ومنهـا مؤتمـر المالحـة المنعقـد في العـام 1967م بـين الزياديـة والميـدوب .(22)

الخاتمة:

لقـد كشـفت هـذه الدراسـة عـن الكثـير مـن النتائـج ، ويتمثـل أبرزهـا في أن الجوديـة والقلـد هـي في الواقـع عبـارة عـن بعـض آليـات العـرف المجتمعـي الفاعلة والمؤثـرة ، التـي سـاهمت في فـض الكثـير مـن النزاعـات واحتـواء بعـض الصراعـات التـي ظلـت تنشـب بـين الأفـراد والقبائـل ، بهـدف تحقيـق التعايـش السـلمي ، ورتق النسـيج الاجتماعـي ، والقبـول بالآخـر مـن خـلال ايجـاد الحلـول المرضيـة والمقبولـة عرفيـاً . لأنهـا مسـتمدة مـن المخـزون المعـرفي والـتراث الانسـاني المـوروث في مجتمـع دارفـور وشرق السـودان ، وأجـزاء أخـري مـن السـودان . وأن مؤسسـة الأجاويـد في دارفـور والقلـد في شرق السـودان ، هـي مـن المؤسسـات الأهليـة المتعـارف عليهـا ، وهـي كذلـك المنـوط بهـا التصـدي لأي خـلاف أو نـزاع أهـلي قبـل أن يسـتفحل ويسـتعصي عـلي الحـل . لأن أولئـك الأجاويـد هـم مـن أكابـر القـوم سـناً ، وأكثرهـم خـبرة ودرايـة في مجـال تقديـم النصـح والمشـورة ، وابـداء الـرأي السـديد المسـتند الي الخـبرات السـابقة للأسـلاف والآبـاء والأجـداد ، في مخاطبـة المشـاكل والنزاعـات التـي ظلـت تحـدث بـين الكيانـات الاجتماعيـة في دافـور وشرق السـودان مـن حـين لآخـر .

إن الأجاويـد أو الوسـطاء في الغالـب يتـم اختيارهـم بعنايـة فائقـة ودرايـة مسـبقة ومعرفـة بكفاياتهـم ومهاراتهـم وخبراتهـم ومسـاهماتهم في احتـواء النزاعـات القبليـة قبـل أن تتطـور الي حـروب مدمـرة ، ودائمـاً مـا تتـم دعوتهـم مـن خـارج الاقليـم أو الولايـة التـي حـدث فيهـا النـزاع ، كدليـل عـلي الحيـاد التـام الـذي ليـس مـن شـأنه التأثـير عـلي مجـري الأحـداث ، واطالـة أمـد التفـاوض المفـضي الي تعقيـد عمليـات الصلـح . ولكنهـم في الغالـب - وبحسـب العـرف القبـلي المسـنود بالأعـراف والتقاليـد المحليـة السـائدة – مـا يتوصلـون الي حلـول دائمـة ومقبولـة مـن الأطـراف المتنازعـة ، ومـن شـأنها توفـير فـرص العيـش بسـلام بـين الأفـراد والقبائـل المتحاربـة، دون أن يتعـدي طـرف عـلي آخـر بعـد اجـراء الصلـح وتوقيعـة ، وتحديـد الآليـات لتنفيـذ قراراتـه وتوصياتـه ، التـي غالبـاً مـا يحـدد لهـا سـقفاً زمنيـاُ لا تتعـداه .

النتائج:

من النتائج التي خرجت بها الدراسة :-

- أن مؤسسات الجودية والقلد قد أثبتت جدواها في حلحلة الكثير من القضايا والمشاكل ، ذات الصلة بالقتل والأذي الجسيم والمشاحنات بين الكيانات الاجتماعية والأفراد ، سواء كانت في الشرق أو الغرب ، لأن العادات والتقاليد باعتبارها شعور واحساس كامن في ضمير أفراد المجتمع ، يمنع الفرد من الخروج علي مقررات الصلح الذي تحقق بواسطة مؤسسة الأجاويد . الأمرالذي شجع الدولة علي الاستعانة بهذه المؤسسة ودعم جهودها وأنشطتها ، حتي تصل الي غاياتها المنشودة وهي احتواء الصراعات والنزاعات في مهدها .

التوصيات :

وقد خلص البحث الي بعض التوصيات التي يجب علي الدولة مراعاتها ودراستها دراسة مستفيضة وانزالها علي أرض الواقع ، علها تسهم في تقليل الصراعات والنزاعات ، التي ظلت تحدث بين القبائل والأفراد في دارفور وشرق السودان . والتي يمكن اجمالها في الآتي :-

1. أن تتوفر الدولة علي رؤية استراتيجية مدروسة ومتفق حولها ، لإدارة ومعالجة ما ينتج عن تلك الصراعات والنزاعات من آثار سالبة ، منعاً لتعريض سيادة الدولة للخطر بواسطة بعض المنظمات الدولية ذات الأجندة الخفية وما أكثرها .
2. علي الدولة السودانية وحكومات الولايات الحيلولة دون ظهور مثل هذه النزاعات والصراعات ذات الطابع الاثني والعرقي ، لأنها سوف تسهم في الاضرار ببرامج التنمية الاجتماعية ، وتكون سبباً في حدوث الانفراط الأمني بمناطق النزاع ، الأمر الذي ينعكس سلباً علي الأنشطة الحياتية التي يمارسها المواطن في تلك الأماكن، والمتمثلة في الرعي والزراعة والتجارة .
3. على الدولة أن تعي دورها في معرفة العناصر التي يتشكل منها الصراع أو النزاع العرقي والاثني ، والذي غالباً مايكون مرتبطاً بتوزيع الموارد والثروة والسلطة ، ومصادر الطاقة والمياه ومناجم الذهب ، فيحدث تبعاً لذلك الصراع حول ملكية الأرض ، الأمر الذي يبرز الصراع وكأنه صراع بين المركز والهامش ، لغياب التنمية المتوازنة واهمال تقديم الخدمات التعليمية والصحية والبيطرية في حينها .
4. إن غياب التنمية في الاقاليم والولايات البعيدة عن المركز قد أسهم في بروز وظهور حركات التمرد في دارفور في العام 2003م . مثل حركة تحرير

السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور ، وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل ابراهيم ، وحركة مالك عقار في النيل الأزرق . وقد كانت مطالبهم منحصرة في أن الخرطوم قد ظلت تستغل ثروات مناطقهم الطبيعية دون أن تهتم بتطويرها . الأمر الذي أسهم في تدويل القضية ، التي وجدت صدي ودعماً من بعض القوي الغربية ، مثل أمريكا وفرنسا وبريطانيا واستراليا والنرويج ، والتي كانت تتابع تطورات الأحداث في السودان ، لتجد المدخل المناسب لخدمة مصالحها في المنطقة .

5. وثمة عامل آخر أسهم في بروز ظاهرة النزاعات واالصراعات ذات الطابع العرقي والاثني هو الموقع الجيواستراتيجي الذي يتمتع به السودان ، فهو بمثابة القلب النابض في أفريقيا ، وهو كذلك الجسر الرابط بين غرب ووسط وشرق أفريقيا ، ومنطقة القرن الافريقي ، ومن ثم فإن السيطرة عليه أو تقسيمه أو تفكيكه من قبل الدول الغربية، يمثل هدف استراتيجي لا بد من تحقيقه . ولذلك فإن الغرب وراء تأزيم الأوضاع في السودان عن طريق خلق المشاكل الأمنية بين السودان ودول الجوار الأفريقي ، وخاصة مع الجارة تشاد ، لأن الحدود المشتركة بين السودان وتشاد تسكنها قبائل متداخلة ، بعضها سودانية داخل الأراضي التشادية ، وبعضها تشادية داخل الأراضي السودانية ، الأمر الذي يجعلها عرضة للإستقطاب السياسي بهدف الاضرار بمصالح السودان ومقدراته .

6. تطوير جهاز الإدارة الأهلية ومنحه المزيد من السلطات القضائية والإدارية والمالية، وذلك لتصبح لدية القدرة علي ضبط سلوك الأفراد من الخاضعين لنفوذه المباشر ، ومن ثم تعزيز وتقوية العلاقات بين الإدارات الأهلية التي تربط بينها مصالح مشتركة، وحدود ادارية فاصلة بين كل إدارة وأخري ، وتشجيع روح التعايش السلمي والقبول بالآخر في وطن يسع الجميع .

7. وعلى الدولة في أعلي مستوياتها أن تعلم بأن من أسباب حدوث النزاعات والصراعات في دارفور وشرق السودان ، أن نظام الرعي للقبائل الحدودية يواجه بعض المشكلات ، المتمثلة في سوء العلاقات بين المزارعين والرعاة ، وهذه المشكلة قد زادت من حجمها وخطورتها الظروف الطبيعية كالجفاف والتصحر، الذي ضرب بعض الأماكن بالاضافة إلي انتقال الرعاة إلي أماكن أخري كانت في السابق داخلة في دائرة نفوذ وسيادة قبائل أخري، فيحدث الاحتكاك بين المزارعين والرعاة حول المسارات والمراحيل ، الأمر الذي يؤدي إلي سفك الدماء أحياناً ، خاصة وأن البدو الرحل من أكثر المجموعات القبلية ضعفاً في التعليم والصحة ، اذ لم يستفيدوا من الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة وذلك لبعدهم عن مؤسسات

التنميـــة الاجتماعيـــة ، واهمـــال الدولـــة لهـــم في تقديـــم الخدمـــات الأساســـية ، كتوفـــير مصـــادر الميـــاه كالحفائـــر والرعايـــة الصحيـــة والبيطريـــة لهم ولمواشـــيهم ، في الأماكـــن التـــي يرتادونهـــا في أوقـــات الخريـــف (الشـــوقارة) ، وأوقـــات (الدمـــر) حـــول مـــوارد الميـــاه ، وبالقـــرب مـــن الأســـواق للحصـــول عـــلي احتياجاتهـــم الأساســـية مـــن ســـلع وعـــروض تجاريـــة ومســـتلزمات أخـــري ضروريـــة .

المصادروالمراجع:

(1) د. يوسف خميس أبو رفاس، دور الجودية في حل النزاعات في السودان، (نموذج دارفور) ،ورقة قدمت فيندوة الممارسة الديمقراطية الشعبية في التراثا لأفريقي، مركز الدراسات والبحوث،ليبيا،(د.ت) ، ص 3.

(2) أحمد ابراهيم الشريف ، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول ، مطبعة عمران ،القاهرة ، 1965م، ص31 .

(3) د. عاطف محمد غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1990م ، 390 .

(4) ابنخلدون، تاريخابنخلدون، ج 2، ط 3، دارالفكرللطباعة والنشر، بيروتلبنان، 1996م،ص306، 307.

(5) عبد الله الخريجي ،علم الاجتماع المعاصر، القاهرة ، 1977م ، ص 437 .

(6) نفس المرجع ونفس الصفحة .

(7) عبد الرحمن عمر الماحي ،تشاد من الاستعمار الي الاستقلال 1894-1960م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1982م ، ص84 .

(8) N.R.O.2Darfur-3KutumB, Local Administration 11/2/6 subject; Disputes between Zayadia and Kababish, p, 114. And Northern Darfur council Meeting, 1945, pp., 8-12

(9) Ibid,pp,74-75

(10) N.R.O. Civesc, 57/17/38, Province Monthly Diaries, Native Affairs (a) Eastern Darfur Boundaries Between Arais and Abiad,1945, pp,2-5.

(11) N.R.O. 2Darfur -3Kutum B, 11/2/6, subject; Northern Darfur District, council Meeting held at Kutum from June 11th to 25th 1-8.

(12) يوسف خميس أبو رفاس، مرجع سابق، ص 6.

(13) http://www.facebook.com/bejagroup/posts,September, 2012.

(14) فريدة البنداري ،» جماعة البجا في شرق السودان، مركز دراسات ثقافة البجا ، جامعة البحر الأحمر ،(د.ت) .

(15)(15)هاجر سليمان، تقرير بعنوان (حكاية عرف أصبح قانوناً في شرق السودان)، بتاريخ 2014/11/6 في www.sudaress.com//https.

(16) صحيفة الراكوبة ، « سلاح البجة يعود الي غمده « في www.alrakoba.net بتاريخ الخميس 2018/6/28م.

(17) عبد الباقي صلاح الدين عبد الباقي ، « ماذا تعرف عن الشوتال « في https//.www.mogran zone .com بتاريخ الخميس 28 يونيو 2018 م.

(18)(18)العادات والتقاليد في https;// gebent.co.uk/ railton

(19) Ibid,csch.rsu.edu

(20)(20)فريـدة البنـداري ، « جماعـة البجـا في شرق السـودان « مركـز دراسـات ثقافـة البجـا ، جامعـة البحـر الأحمـر ، (د.ت) .

(21) N.R.O.civsec;56/4/16 Province Monthly Diaries, subject: Zayadia sheikh Ali Garout, April, 1937, p, 127. And N.R.O: 57/15/58, Darfur Northern District subject: Zayadia and Meidob and Kababish relations, 1941, p, 2.And also see N.R.O.57/17/164 subject: Native affairs, Meidob and Kababish relations, The Iron Curtains Agreement, 1943, pp., 2.3.

(22) N.R.O. 2Darfur-3Kutum A, 41/2/6 op.cit, subject, Disputes between Zayadia and Meidob, Separate File, 1967, pp., 2-17.

رقم الإيداع (0594/ 2021)